دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

رقم التسجيل: VR.3373.6330.B

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal

JSSDOM

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص" هي مجلة دولية محكّمة تصدر من ألمانيا – برلين عن #المركز_الديمقراطي_العربي تُعنى المجلة في مجال الدراسات التخصصية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ والكوارث وما ينتج عنها من فرص لا بد من إدارتها لاستدامة جودة الحياة البشرية.

تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-2572

Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

Email: jssdom@democraticac.de

رئيس المركز الديمقراطي العربي:

أ. عمار شرعان

رئاسة التحرير:

د. بدر الدين الناصري. أستاذ دكتور الجغرافيا والجيوماتيك – كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك الدار البيضاء جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

نائب رئيس التحرير:

د. سالم تالحوت. أستاذ دكتور الجغرافيا وعلوم التربية. المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالدار البيضاء - سطات

سكرتير التحرير (أمانة التحرير):

ذة. أسماء بصير. أستاذة دكتورة الجغرافيا – كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك الدار البيضاء جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

هيئة التحرير:

ذ. سالم تالحـــوت

ذة. أسماء بصير

ذ. الحسين إبن الأمين

رئيس الهيئة العلمية :

د. محمد رمضان الأغا – أستاذ دكتور التنمية المستدامة -الجامعة الإسلامية -غزة -فلسطين

أعضاء الهيئة العلمية

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
1	فوازعبد الله أحمد صالح باحميش	استاذ مشارك	الجيوموفوريا التطبيقية ونظم المعلومات الجغرافية	اليمن
2	محمد فتحي محمد حسن	دكتوراه	اقتصاد	مصر
3	رفيف عبد الستارعبد الجبار	استاذ مشارك	العلوم السياسية	العراق
4	سهام كامل محمد	استاذ دكتور	العلوم السياسية والاقتصادية	العراق
5	أبوبكر خليفة أبو بكر أبو جرادة	استاذ	العلوم السياسية	ليبيا
6	صبري عبد القادر محمد المدهون	دكتوراه	اصول التربية	مصر
7	فوزي محمود اللافي الحسومي	دكتوراه	إدارة الأعمال	ليبيا
8	الحسين إبن الأمين	استاذ	الجغرافيا	المغرب
9	عدنان على حجاج	استاذ	علوم مالية	الجزائر
10	نورخالد علي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
11	فيصل غازي فيصل صالح	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
12	سرمد جاسم محمد الخزرجي	دكتوراه	علم الاجتماع	العراق
13	زينة جدعون	استاذ	علوم الإعلام والاتصال	الجزائر
14	أسماء بصير	استاذ	الجغرافيا	المغرب
15	حنان عبد الغفارعطية إبراهيم	استاذ مساعد	علوم تربوية ونفسية	مصر
16	بلال محمد سعيد المصري	دكتوراه	علوم الاقتصاد الدولي	فلسطين
17	أسماء جاسم محمد	استاذ مساعد	العلوم الاقتصادية والسياسية	العراق.
18	يوسف سعدون محمد لهمود المعموري	دكتوراه	القانون الخاص	العراق
19	مجدي عبدالله فوازخصاونه	دكتوراه	مناهج الدراسات الاجتماعية	الأردن
20	عامرشبل زيا	دكتوراه	العلوم الاقتصادية	العراق
21	أديب سالم الأغا	دكتوراه	علوم إدارية	فلسطين
22	رضوان قطبي	دكتوراه	العلوم القانونية والسياسية	المغرب

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
23	سعد حسن منصور الغديوي	استاذ دكتور	إدارة الأعمال	ليبيا
24	لورنس يحيى صالح محمود	استاذ	جامعة بغداد	العراق
24	منى عوض الوزير	دكتوراه	هندسة معمارية	مصر
25	سالم تالحوت	استاذ	الجغرافيا	المغرب
26	أحمد عرابي الترك	دكتوراه	اعلام	فلسطين
27	سيدي ابراهيم فعرس	دكتوراه	القانون العام والعلوم السياسية	المغرب
28	أليسار طحان	دكتوراه	إدارة الأعمال	لبنان
29	عصام عيروط	دكتوراه	العلوم السياسية والقانونية	فلسطين
30	وفاء عبد الله عبد العال حبيشي	دكتوراه	الاقتصاد والعلوم المالية	السعودية
31	احمد طه قهوجي	دكتوراه	إدارة الأعمال	سوريا
32	ماهر المصري	دكتوراه	قانون	فلسطين
33	هبة محمد صالح الأغا	دكتوراه	إدارة أزمات تربوية	فلسطين
34	بشرى عبد الكاظم عبيد	استاذ مساعد	جغرافيا سياسية	العراق
35	ميثم منفى كاظم العميدي	استاذ مساعد	قانون عام	العراق
36	كمال محفوظ	دكتوراه	هندسة السلامة والصحة المهنية	فلسطين
37	نغم علي حسن	استاذ مساعد	هندسة العمارة والتخطيط	فلطين
38	يحيى جعفري	استاذ دكتور	التاريخ المعاصر	الجزائر
39	عبد الفتاح عبد ربه	استاذ دكتور	علوم الأحياء	فلسطين
40	زياد أبو هين	استاذ مشارك	علوم الأرض والبيئة	فلسطين
41	خالد الدهليز	استاذ مشارك	علوم إدارية و اقتصادية	عُمان
42	هبة الرحمن أحمد	دكتوراه	هندسة المواد	مصر
43	علي تايه	استاذ دكتور	هندسة مدنية	فلسطين
44	حجاج محمد الحبيب	استاذ محاضر	لغة عربية	الجزائر
45	راجي يوسف محمود	دكتوراه	العلاقات الدولية والدبلوماسية	العراق

م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الدولة
46	ندى مهدي فوزي الجيلاوي	استاذ دكتور	الهندسة المستدامة	العراق
47	ثناء عبد الودود عبد الحافظ الشمري	استاذ مساعد	علم النفس التربوي	العراق
48	بيداء ستار–العراق	استاذ دكتور	إدارة الأعمال	العراق
49	أزهار عبد الله	استاذ دكتور	العلوم السياسية والدولية	العراق
50	وصال عبد الله	استاذ مساعد	التنمية الاقتصادية	العراق
51	فوزي محمود اللافي الحسومي	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	ليبيا
52	نضال محمد رشيد	أستاذ دكتور	القانون الدولي العام	العراق
53	أحمد محمد عادل عبد العزيز	أستاذ دكتور	الفلسفة في الاقتصاد	مصر
54	محمد الحنافي	دكتوراه	القانون العام والعلوم السياسية	المغرب
55	بشار نرش	دكتوراه	العلاقات الدولية	سوريا
56	إبراهيم أوعدي	دكتوراه	الجغرافيا	المغرب
57	تهاني إبراهيم العلي	دكتوراه	العلوم التربوية	الاردن

أعضاء هيئة التدقيق والمراجعة اللغوية:

د. محمد نبو – المغرب

د. إبراهيم أوعدي - المغرب

أ. ميساء جعرور- فلسطين.

شروط النشر:

- أن يكون البحث أصيلاً ومعدًّا خصيصًا للمجلة-ويمكن أن يكون مستلًا من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه بشرط ألا يكون قد نشر منها أي أبحاث أو أن تتم إعادة صياغة بنسبة لا تقل عن 60% من البحث.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلاسة الكتابة وسهولة فهمها واجتناب الأخطاء النحوية الإملائية واللغوية.
- لا تقبل الأبحاث التي تزيد فيها نسبة التشابهات البحثية عن 15.%
- ألا يكون البحث قد نشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث تشمل (اسم الباحث ثلاثيًا-مكان العمل-طريق التواصل، الدولة) باللغة العربية والإنجليزية أو الفرنسية.

- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين وفريق الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص بفلسطين مجلة متخصصة بالبحوث المتعلقة بالمجالات المحددة (إدارة الأزمات، إدارة الكوارث البشرية والطبية والمشتركة، إدارة الفرص، إدارة المعرفة، التنمية المستدامة، إدارة المعلومات، العلوم البيئة، السلامة والصحة المهنية، القوانين والتشريعات، إدارة الملاجئ والمأوى، إدارة السياسات والاستراتيجيات، إدارة الأحداث والطوارئ، إدارة السيناريوهات، إدارة الحكم الرشيد، إدارة البنية التحتية، إدارة الإعمار بعد الكوارث، إدارة المخاطر، العلوم البينية، استخلاص الدروس والعظات والعبر).
- أن يرسل الباحث البحث المنسق وفق القالب على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني (jssdom@democraticac.de)
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها مع إبداء الأسباب.
- يبلغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للجنة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، ويسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالتعديلات، على الباحث الالتزام بالملاحظات وفق مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي

ISSN (Online) 2629-2572

- لا تراعى الأسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة بحيث إن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير من الهيئة العلمية يما يتعلق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث التبعات والإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها.
- يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة إلى أهميتها والمحتوى العلمي.
- تعرض المقالات على مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلة هي: العربية -الانجليزية-الفرنسية.
- في حالات الترجمة يرجى توضيح السيرة الذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية إعداد البحث للنشر:

يتوفر قالب موضح فيه نمط التوثيق المعتمد وكيفية كتابة الجداول والأشكال والهوامش.

عنوان جهة الباحث:

- الملخص التنفيذي -باللغة العربية -الإنجليزية أو الفرنسية، ثم الكلمات المفتاحية من (4-7) لكمات، ويكتب المخلص بجمل قصيرة ومفيدة وواضحة ودقيقة إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية والأساليب العلمية والأدوات المستخدمة في البحث والنتائج التي توصل إليها الباحث.
- تقديم ملخص على شكل مفاهيم يوضح الدراسة البحثية الشاملة ويشمل عنوان الدراسة والمشكلة ويتفرع منها الأهداف والمنهجية وأهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث وأهم المقترحات والنماذج التي يمكن أن تكون إضافة علمية جديدة.
- تحديد مشكلة البحث، وأهدافها وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع بما في ذلك آخر ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي، وتحديد مؤشراته الرئيسية، ووصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- كما يجب أن يكون البحث مختتمًا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث وتكتب المراجع نظام جمعية علماء النفس الأمريكيين (APA) الاصدار السابع، وترتب في آخر المقالة أبجديًا على شكل نقاط.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقًا لنظام الإحالة المرجعية الذي يعتمده المركز الديمقراطي العربي في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.
- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة

المراجع.

ترتيب المراجع هجائيًا في القائمة وفقًا للآتي:

أ. إذا كان المرجع بحثًا في دورية: اسم الباحث (الباحثين)، سنة النشر، عنوان البحث، واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

ب. إذا كان المرجع كتابًا: اسم المؤلف (المؤلفين)، سنة النشر، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر.

ج. إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، السنة، العنوان، يكتب رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة.

د. إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، سنة النشر، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، الدولة.

هـ. إذا كان المرجع مقابلة: يكتب اسم الشخص، تاريخ المقابلة، الشخص الذي أجرى المقابلة، المسمى الوظيفي، البلد على أن تكتب تحت عنوان مقابلات.

و. إذ كان المرجع مجموعة بؤرية: يكتب أسماء المجموعة في ملحق، موضوع النقاش في المجموعة، جهة عقد المجموعة، تاريخ عقد المجموعة، المكان، السنة.

ز. بالنسبة لمواقع الانترنت: الاسم الكامل للكاتب، "عنوان المقال"، رابط المقال، تاريخ النشر، تاريخ دخول الموقع

يتراوح عدد كلمات البحث من 3000 حتى 8000 كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها بصورة استثنائية وحسب القيمة المعرفية، لبعض البحوث والدارسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس) 4(A، بحيث يكون كالتالي:

هوامش الصفحة :

تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 5، أسفل الورقة 1.5.

عنوان المقال) :نمط الخطsakkalmajalla :، حجم الخط: 20 (Police Times New Title of the article in English) Roman، (Taille : 16

الاسم الكامل للباحث) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15 (الدرجة العلمية للباحث) نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط:13 (مؤسسة الانتماء كاملة والبلد) نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:13 البريد الإلكتروني للباحث (نمط الخط Times New Roman :حجم الخط: 12)

الملخص (باللغة العربية): يشترط في الملخص أن لا يزيد عن 200 كلمة ولا يقل عن 150 كلمة،)نمط الخط sakkalmajalla، حجم الخط: 14، مائل.

الكلمات المفتاحية (باللغة العربية): بين 4 و 7 كلمات،)نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط: 14، مائل.(

Abstract: (in English)(Between 150 words and 200 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

Key words: (in English) (Between 05 and 08 words,: Times New Roman, Taille : 13, Italics)

مقدّمة) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15.(

المحتوى والمضمون) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:14، بين السطور: 1.15(

1-العنوان الرئيسي الأول: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، غليظ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

1-1-العنوان الفرعي الأول: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، غليظ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

1-2-العنوان الفرعي الثاني: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-العنوان الرئيسي الثاني: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:17، بين السطور: 1.15

2-1- العنوان الفرعي الأول: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

2-2–العنوان الفرعي الثاني: المحتوى والمضمون: نمط الخط غليظsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15

الخاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات) نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:15، بين السطور: 1.15(

قائمة المصادر والمراجع) :نمط الخطsakkalmajalla ، حجم الخط:13، بين السطور: مفرد(

يرسل البحث المنسق على شكل ملف مايكروسفت وورد، إلى البريد الإلكترونيjssdom@democraticac.de :

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

المحتويـــــات

م	الباحث	عنوان المقالة	الصفحة
1	تهاني الظفيري	المصالح العربية الاقتصادية من الحرب الروسية الأوكرانية	10
2	شيماء ابليلط	الكوارث الديموغرافية في بوروندي (1850-1950): الواقع والتحديات كريستيان ثيبون	23
3	مولود سنادي	مفهوم الفضاء العمومي التواصلي في الفلسفة السياسية المعاصرة، هابرماس نموذجا	41
4	نجوى محي الدين محمد علي السنجاوي	آثر النزوح على المدن في ظل الحروب والكوارث في السودان: دراسة حالة ولاية النيل الأبيض للفترة 2023 – 2024	65
5	يسرى الجاي القريشي	التدبير المالي العمومي بالمغرب في ظل الأزمات	78
6	احمد عبد الرحمن عمر الطاهر	المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في السودان: دراسة تحليلية على عينة من المصارف السودانية في العام 2022م	92
7	ميلاد صالح خليفه عبد الرحمن مسعود صالح خليفة إبراهيم	أثر القيادة الادارية في تحديد الالتزام التنظيمي للعاملين: دراسة تطبيقية عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي	118

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

المصالح الاقتصادية العربية من الحرب الروسية الأوكرانية

أ. تهاني الظفيري
كلية الدراسات التجارية قسم القانون، الكويت

The economic interests of the Arab countries in the Russian-Ukrainian war

Pr. ELDAFIRI Tahani
College of Business Studies, Department of Law, Kuwait
tahanihuman@gmail.com

الملخص:

العقوبات الاقتصادية التي شنها حلف الناتو على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا، كانت وراء أزمة الطاقة التي عقبت صدور قرار تعليق إمداد أوروبا بالغاز الروسي، وهذا بدوره زعزع الأمن الطاقي في أوروبا، مما حدي بها إلى البحث عن موردين أخرين لتقليص النفوذ الروسي على سوق الطاقة الأوروبي. وقد شكل الغاز الجزائري بديلا استراتيجيا عبر تدفق خطوط الأنابيب المتاحة تحت البحر التي تربط الجزائر بأوروبا، من خلال خط (ترانس ميد) الذي يربطه بإيطاليا، وخط أنابيب (ميد غاز) الذي يصل الجزائر بإسبانيا، إلا أن هذه الخطوط وحدها لا تفي باحتياجات القارة الأوروبية المتزايدة من الطاقة، لاسيما مع خلال مواسم الشتاء الباردة. هنا ظهرت الفرصة الثمينة التي ستنتهزها لتقلد دور الريادة في تمديد السوق الأوروبي باحتياجاته من مصادر الطاقة، وذلك بتبني مشاريع استثمارية إقليمية منها خطوط أنابيب لربط الغاز النيجيري بأوروبا بما يسمى مشروع خط غاز "نيغال". لكن هذا المشروع واجه صعوبات كبيره في تنفيذه لتعذر الجانب الجزائري من التوصل إلى اتفاقات مع بلدان العبور نظرا لعدم توفر شرط الاستقرار السياسي فيها. في هذا السياق، ظهر المنافس القوي المغربي المتبني لفكرة توصيل الغاز النيجيري إلى أوروبا، من خلال ابرام اتفاق مع دول العبور الافريقية على المشروع الضخم، والذي لقى إقبالا من قبل الدول والمنظمات.

الكلمات المفتاحية: أزمة الطاقة، البترودولار، الاقتصاد الاقليمي، المصالح العربية، الاستشراف المستقبلي.

Abstract:

The economic sanctions imposed by NATO on Russia because of its invasion of Ukraine triggered the energy crisis, Following the issuance of the decision to suspend the supply of Russian gas to Europe due to its economic blockade, and this in turn destabilized the energy security in Europe, which lead it to search for other suppliers to reduce Russian access to the European energy market. Perhaps Algerian gas is the effective strategic alternative at the present time through the flow of pipelines available under the sea that connect Algeria to Europe, through the (Trans Med) pipeline that connects it to Italy, and the (Med Gas) pipeline that connects Algeria to Spain, but these lines alone do not It meets the growing needs of the European continent on energy, especially with the intense heat waves that affect it and the approaching cold winter seasons, thus creating here a valuable opportunity for Algeria being the third largest reserves of shale gas in the world, in addition to its geographical location, from assuming a leading role in extending the European market with its frequent needs for energy sources, By adopting regional investment projects, including pipelines to link Nigerian gas with Europe, with the so-called "Nigal" gas pipeline project. However, This project faced great difficulties in its implementation because the Algerian side was unable to reach agreements with the transit countries due to the political instability in them, so a strong Moroccan competitor appeared adopting the idea of delivering Nigerian gas to Europe by reaching an agreement with the African transit countries on the huge and extended project, which met Popularity and demand by countries and organizations to invest in it, most notably Russia, in order to protect its economic interests from ensuring its continuity as a basic resource and limit competition, in order to have the upper hand on the energy market by opening new supply channels for it and getting used to it with huge sums in addition to its close and renewed relations with countries OPEC Plus, especially the Gulf countries, who had a prominent role in undermining the petrodollar for the benefit of the Arab economy.

Keywords: energy crisis, petrodollar, regional economy, Arab interests, future outlook.

مقدمة:

استطاعت روسيا من خلال إمداداتها لمصادر الطاقة إلى أوروبا من إعادة مكانتها الدولية كقوى عالمية، ذات النهج الامبريالي، وانعكاس ذلك على بقية دول أوبك لاسيما الدول العربية، والذي فتح لهم المجال الآن بعد تحول النظام العالمي إلى متعدد الأقطاب بأن يخلق لنفسه دور اقتصادي هام في سوق الطاقة. فقوة الدولة ومكانتها الدولية باتت تتحدد بحسب امكانياتها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة الاستراتيجية الناضبة، في ظل النظام الحالي الذي يواجه خللا في توزيع مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي، فنجد دولا كبرى صناعية تفتقر للمخزون الذي يوازي احتياجاتها الاستهلاكية في حين دول أخرى نامية غنية في تلك الموارد، وهذا ما سيشكل فارق في رسم الخريطة الاقتصادية العالمية الجديدة في ظل تنافس القوى الصاعدة في مقدمتها الصين والهند وروسيا إلى جانب بعض الدول العربية للسيطرة على مصادر الطاقة. فالأمن الطاقي مهم للدول الصناعية المستهلكة والدول المنتجة النامية على حدٍ سواء كما سيتم ايضاحه فيما بعد.

أولا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الفرص التي خلقتها أزمة الطاقة خلال الحرب الروسية الأوكرانية من إنعاش الاقتصاد العربي في مجال الطاقة غير متجددة لفتح قنوات إمداد جديدة لسوق الأوروبي مما يمنحها المكانة الدولية والنفوذ السياسية، كمؤثر استراتيجي فعال في القرارات الدولية.

ثانيا-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة النظر في الدور الذي تلعبه الدول العربية في السياسات الخارجية كمؤثر اقتصادي هام نظير إمكانياته من الموارد الطبيعية مما يمكنه من احتواء أزمة الطاقة بتحالفات استراتيجية اقليميه متجانسة مع القوى الصاعدة.

ثالثا -إشكالية الدراسة:

تتجلى إشكالية هذه الدراسة في بيان مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على مستقبل الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة الأحفورية مما يستوجب مناهضة آثارها السلبية والبحث في استراتيجيات إعادة الموازنة لصالح الدول العربية الغنية بالموارد الطبيعية للطاقة.

رابعا – المنهجية:

إن دراسة الاقتصاد الدولي الحالي إبان استمرار الحرب الروسية الأوكرانية يتطلب بالضرورة للجوء إلى المنهج الوصفي التحليلي والتطبيقي لاستعراض التحديات وأشكالها التي تعترضها والعمل على تحليل مسبباتها وكيفية القضاء عليها وخلق أوجه مشرقه لها تساهم في التنمية المستدامة.

وبناء على ما سبق سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مطالب على النحو الآتي:

1: ماهية اقتصاد الطاقة:

الاستشراف المستقبلي لآفاق الطاقة العالمي يتطلب رصد ومتابعة وتحليل كافة المؤثرات التي تعترض لقوانين العرض والطلب في السوق الطاقي، لذا تم تضمينه كأحد فروع علم الاقتصاد المعاصر (د. الياسري: 2021، ص 6)، الذي يهدف إلى الاستفادة القصوى من موارد الطاقة الأولية مع تحقيق التنمية البيئية المستدامة. فالعالم الآن يشهد أزمتين خانقتين تستدعي التفكير وإعادة التوجيه في السياسات الاقتصادية والاستثمارات العلمية والصناعية والأنشطة التجارية، أولهما أزمة المناخ التي تم إعلان حالة الطوارئ للكوكب الأرض وثانيهما الحرب الروسية الأوكرانية التي هزت موازين القوى العالمية، فأسعار النفط والغاز الطبيعي تأثر بشكل مباشر وفقا لتلك المستجدات الدولية، لتخلق لدينا الحاجة الفعلية إلى دعم صناعات الطاقة المتجددة وتمويلها. خاصة بعد الآثار السلبية المدوية لتلك الأزمات بالإضافة لجائحة كورونا من ارتفاع لمعدلات التضخم واضطراب لسلاسل الإمداد والذي بدوره أدى إلى انكماش الاقتصاد العالمي، وهذا التهديد يطال الاقتصادات النامية والناشئة والمتقدمة. لذا يجب في الفترة الراهنة أن يكون هناك انسجام بين كافة مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة لضمان استمرار الإمداد الطاقي العالمي، لحين تهيأت الدول على الاعتماد الكلي على الطاقة النظيفة بأقل تكلفة ومن مصادرها الأولية (البنك الدولي: ٢٠٢٢/٧/٦، ارتفاع مخاطر الركود التضخمي في خضم التباطؤ الحاد في وتيرة النمو).

1-1 : مصادر الطاقة :

تتنوع مصادر الطاقة لتشمل المتجددة والتي تمتاز بعدم محدوديتها وديمومتها كطاقة المياه والرياح والشمس.. الخ، وهي قابله لتحويلها إلى طاقات أخرى للاستفادة منها في الخدمات والمنتجات، كما يعاب عليها بارتفاع تكلفة إنشائها وصيانتها، أما غير المتجددة وهي المصادر المحدودة الناضبة وتمتاز بأن كفاءة التشغيل الطاقي لديها عالية إلا أنها تعتبر من مدمرات البيئة نظرا لكمية الانبعاث الكربونية الصادرة عنها التي تهدد بظاهرة الاحتباس الحراري، وهي تشمل الوقود الأحفوري المتمثل بالنفط والغاز الطبيعي والفحم، والوقود النووي، كما سيرد ايضاحه.

1-1-1 : مصادر الطاقة المتجددة :

الطاقة المتجددة هي الطاقة الدائمة والمستمرة التي تنتج من مصادر طبيعية نظيفة يعتمد عليها الانسان في جوانب حياته المختلفة، وهي الموارد الأساسية للتنمية المستدامة والتي تعول عليها الخطط الإنمائية الدولية وتاني تسعى لتحقيق العدالة المجتمعية من حيث تكافؤ الفرص في تلبية الاحتياجات الديموغرافية المتنوعة عبر الأقاليم المختلفة داخل الحدود الإقليمية، مثل:

أ-الطاقة الشمسية:

الشمس هي المصدر الرئيسي لكافة الطاقات الاستهلاكية البشرية ، حيث أنها من أهم العوامل المؤثرة في تحويل الطاقة من شكل إلى آخر ، سواء في تكوين الطاقة الأحفورية الناضبة أم الطاقة البيئية المتجددة ، كما يمكن استخدامها بشكل مباشر لإنتاج الطاقة الكهرو شمسية من خلال استخدام الخلايا الفوتوفلتيه والمصنوعة من أشباه الموصلات القادرة على تخزين الطاقة في الألواح الشمسية لمدة لا تزيد على خمسة أيام ، فمن الناحية النظرية قد ينظر إليها أنها من أفضل الطاقات المتجددة لوفرتها وسهولة الحصول عليها إلا أن الجانب العملي يكشف عكس ذلك فهي تتطلب درجات حراره معينه لا تزيد عن 35 درجة مئوية وطرق تنظيف دوريه تراعي حساسيتها الشديدة القابلة للكسر، فالدول الصحراوية التي تمتاز بالحرارة الشديدة والغبار لا تعتبر الطاقة الشمسية خيارها الأنسب ، بالإضافة إلى أن عملية تصنيع وصيانه تلك الخلايا الفوتوفلتيه الكهرو شمسية مكلفة ، و تتطلب مساحات شاسعة لإنتاج كميات معقوله من الكهرباء (د. م محمد: ٢٠١٦، ص ٥١-٥٣) .

ب- الطاقة المائية:

المياه تمتلك طاقة كبيرة استفادت منها البشرية منذ القدم كوسيلة نقل تقليدية بحرية ونهرية ولتدوير النواعير ، أما التوجه الحديث نسبيا بشأنها هو تحويل الطاقة الميكانيكية للمياه إلى طاقة كهربائية متعددة الاستخدام ، من توفير المياه الصالحة للشرب والري والتحكم في منسوب المياه ، وذلك في محاولة للاستفادة من حركة المد والجزر ومن الموجات البحر من خلال تكنولوجيا قادرة على مضاعفة تلك التموجات لتوليد الطاقة الكهرومائية ، كطاقة متجددة بيئية صاعدة قادرة على المنافسة في الإمداد الطاقي (الأمم المتحدة ، العمل المناخي ، تعريف بالطاقة المتجددة).

ج- الطاقة الحيوية:

ونعني بها هي بقايا الكتلة الحيوية (النباتية والحيوانية) العضوية أو التي تم معالجتها كيميائيا والمعرضة للاحتراق لأطلاق الطاقة المخزونة فيها من امتصاصها ضوء الشمس بهدف استخدامها كموقد للطبخ والتدفئة ولتوليد الكهرباء، ولإنتاج الوقود الحيوي والغاز الحيوي واستخدامه كبديل بيئي للطاقة (الخطيب: 2002، ص ٦-١٤).

وتكمن تكنولوجيا هذه الطاقة في إمكانية الاستفادة من المتحللات العضوية عن طريق تحويل بقايا النفايات غير المجدية إلى قوة حيوية يستفاد منها في مجال الطاقة يمكن إعدادها بطرق بسيطة وبتكلفة قليله إذا ما قورن بمجالات الطاقة المتجددة الأخرى.

د-طاقة الرياح:

طاقة الرياح هي أبرز أنواع الطاقة الكهروميكانيكية والتي تنتج من حركة الرياح، ويستفاد منها في المناطق الريفية على وجه الخصوص لمساحاتها الشاسعة وقلة العوائق فيها مع امكانية استخدام التكنولوجيا المتطورة بهدف زيادة كفاءة وقدرة التوربينات في انتاج طاقة رياح كبيره مدعومة بتقنيات عالية لتوليد طاقة كهربائية بكميات وفيرة كبديل اقتصادي عن الطاقة الأحفورية (الأمم المتحدة، العمل المناخي، المرجع السابق). فالرياح متوفرة في الطبيعة بنسب متفاوتة بحسب الموقع الجغرافي وفصول السنة مما يتيح لدول الاستفادة منها بشكل أكبر من دول أخري وإعمال التكنولوجيا في هذا جانب ساهم بشكل كبير بتقليل التفاوت من إمكانية استخدام الرياح كطاقة مستدامه بين إقليم واخر داخل حدود الدولة الواحدة.

هـ-الطاقة النووية:

تنشأ تلك الطاقة بواسطة التحكم في عمليات الانشطار والاندماج لنواة العناصر من خلال تفاعلات كيميائية وطاقات حرارية معينة، فالطاقة النووية تعتبر من أهم مولدات الطاقة الكهربائية المستقبلية، وذلك لقدرتها على توليد أحمال الكهرباء الأساسية بكميات كبيره تغطي احتياجات الدولة بكاملها. ومن هنا جاءت فكرة مشروع انبروا في عام 2000 لدعم الابتكارات المفاعلية من أجل تحفيز قطاع التنمية المستدامة للطاقة النووية، مع إيجاد الحلول الملائمة للحفاظ على البيئة من استحداث طرق صحية في التخلص من النفايات النووية، مع نشر تكنولوجيا الوقود النووي كبديل استراتيجي واقتصادي عن الوقود الأحفوري (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية "مشروع إنبرو").

2-1-1: المصادر غير المتجددة:

تتألف المصادر غير المتجددة من الوقود الأحفوري المتمثل بالوقود الصلب في الفحم والوقود الغازي في الغاز الطبيعي والوقود السائل في النفط، ويتطلب ملايين السنين لتكوينه، ويمتاز بضرورة حرقه للحصول على الطاقة الذي ينبثق تبعا لتلك العملية الغازات الدفيئة الضارة بكميات كبيره، مما سبب أزمة المناخ والتي أولى الحلول الواجبة لتخفيف من حدتها هو التوجه لمصادر الطاقة المتجددة، وسنذكر الأنواع الأساسية للوقود الأحفوري (أبوسنينة: 5 يوليو2021، جيولوجي، الوقود الأحفوري وأنواعه واستخداماته)، كما يلي:

أ - النفط:

هي الطاقة السائلة للمادة الهيدروكربونية والتي تسخن بغرض استعمالها كوقود للسيارات والطائرات وللتدفئة ولتوليد الطاقة الكهربائية، كما تدخل عمليات تكريره في الصناعات البلاستيكية والأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية ومواد التشحيم والأدوية ... الخ.

ب - الفحم:

وهي المادة الداكنة المترسبة في الصخور والتي تتشكل نصف وزنه من المواد النباتية المتحجرة، ويدخل في إمداد ما يزيد على ثلث الاحتياج العالمي للطاقة، ويصنف بحسب مقدار ما يحتويه من عنصر الكربون إلى عدة أنواع، ويدخل في العديد من الصناعات كالأصباغ والصابون والمذيبات والأسمنت وصناعة الورق ... الخ

ج - الغاز الطبيعي:

هو وقود غازي عديم الرائحة يتركب من الميثان، ويتميز بأنه أقل أنواع الوقود الأحفوري انبعاثا للكربون، وله استخدامات عديدة مثل المكيفات الهوائية والمدفئات المنزلية، وإنتاج الكهرباء، كما يدخل في العديد من الصناعات كمسابك الصلب والزجاج.. الخ.

2-1 : استثمارات الطاقة:

عززت اتفاقية باريس بشأن المناخ تبني الدول المصدقة عليها الناشئة والمتقدمة مشاريع انمائية صديقة البيئة والتي من بينها الأنشطة المتعلقة بالطاقة التنظيفية، إلا أن أزمة الغزو الروسي الأوكراني وجه كافة اقتصادات الدول بوتيرة سريعة لتبني الاستثمارات الطاقية غير المتجددة المتمثلة بالغاز الصخري إلى جانب الوقود الأحفوري التقليدي بالنسبة للدول المصدرة للطاقة للاستفادة من معضلة الطاقة التي أشعلتها الحرب ، ومن ناحية أخرى برزت أهمية

الاستثمار بالطاقة المتجددة كبديل استراتيجي للوقود الأحفوري في توليد الكهرباء الذي هو عصب الحياة الصناعية ، وتمركزت تلك الاستثمارات نحو الوقود الحيوي والوقود النووي ، وكذلك إلى تصنيع السيارات الكهربائية لتقليل الاعتماد على الوقود الهيدروكربوني ، وانتاج البطاريات ذات المستويات التخزينية الكهروكيميائية العالية الكفاءة من عنصر الليثيوم أو النيكل أو الكوبلت ، وأيضا العمل على تصنيع الهيدروجين بكافة أنواعه وإدخاله كطاقة نظيفة واعدة في العديد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية ، كذلك ارتفاع عدد المشاريع المتعلقة بتكنلوجيا استخدام ثاني اكسيد الكربون في توليد الطاقة البيئية المستدامة ، هذا بالإضافة إلى تصنيع خلايا الكهرو شمسية وتوربينات الرياح كأهم مصادر الطاقة المتجددة ، مع ملاحظة تسابق وتدافع شركات التصنيع إلى تطوير التقنيات المتعلقة بالبطاريات والسيارات الكهربائية والطاقة الهيدروجينية والطاقة الشمسة لمضاعفة الاستفادة المتحصلة من تلك المصادر وتطوير منظومتها لزيادة قدرتها الانتاجية باعتبارها الطاقة المستقبلية القادمة بسرعة البرق لامحالة (شوقي: ٢٠٢٣/١٠/١١ ، استثمارات الطاقة عالميًا قد تتجاوز 114 تريليون دولار بحلول ٢٠٥٠ ،وحدة أبحاث الطاقة).

2 : إشكالية أزمة الطاقة:

اهتزت الأسواق الطاقة العالمية عقب الغزو الروسي الأوكراني، فالقارة العجوز كانت تعتمد على الامداد الروسي في تلبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي لتغذية مختلف المجالات والقطاعات الحيوية والخدماتية. مما تسبب ذلك في ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري لم يشهد نظيره إلا في حقبة السبعينات، وهذ ما أجبر اقتصادات تلك الدول من ضخ العديد من المليارات للحصول على الإمدادات اللازمة من الطاقة مع اتباع سياسة التقشف الطاقي والعودة للمصادر الأكثر ضررا على البيئة وهي مناجم الفحم، فمشكلة الطاقة الأزلية هي تسييسه دون اقتصاره كمورد اقتصادي، وهذا ما يهدد أمن الطاقة ويشل حركة الإمداد ويعيق سلسلة التوريد في شتى أنحاء العالم (وكالة الطاقة الدولية، د.ت) .

2-1 : أمن الطاقة:

الطاقة هي السلاح الاستراتيجي ذات الثقل السياسي والمحرك الأساسي للعديد من الصراعات الدولية المعلنة والخفية ، وذلك لأن الأمن القومي أصبح مرتبط ارتباط وثيق بمدى القدرة على توفير الطاقة اللازمة، فمع الثورة الصناعية الثالثة أصبحت المركبات الهيدروكربونية هي عصب الحياة الاقتصادية المعتمدة عليه اعتماد كلي ، وهذا ما دفع الدول إلى عمل العديد من الدراسات والأبحاث لإيجاد طاقات بديله قادرة على التنافس سوقيا ، ومن هنا تشكل لدينا مفهوم أمن الطاقة بأنه : (توازن قوى العرض والطلب على الطاقة بهدف تحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمنتجين والمستهلكين ، من خلال تحقيق المنفعة المشتركة كلا الطرفين وفقا لمبدأ تناظر الربح) . وقد

تطور هذا المفهوم ليشمل حماية أمن المنشآت الطاقة وأمن حماية سلسلة التوريد (د. رسول، محفوظ :٢٠٢٠، ص ٤٤-٥٠).

2-2 : بدائل الطاقة:

الحاجة الملحة لموارد الطاقة المستمر في ظل التهديدات السياسية والاقتصادية التي تمس أمن الحصول عليه وتأمين اضطرابات سلسلة التوريد، عمل على توسيع مجالات استخراج الوقود الأحفوري ليشمل الصخر الزيتي والرمال النفطية، بالإضافة إلى استخدام التقنيات التكنولوجية لتوليد الطاقة المتجددة كبديل استراتيجي وحيوي قادر على المنافسة واكتساح الأسواق الطاقة المستقبلية والتي من أهمها الطاقة الشمسية والمائية وطاقة الرياح. فالتكنولوجيا الحديثة مكنت بطرق بسيطة من توليد الطاقة الكهرو شمسية والطاقة الكهرومائية القادرة على إمداد الطاقة للعديد من الدول التي تمتلك ثروات بشرية هائلة وتستوطن الناطق النائية كالهند والصين ، لكن ما يعزى عدم انتشار تلك الطاقات المتجددة على مساحات واسعة دوليا هو ضرورة وجود توافق سياسي على الصعيد الإقليمي ، وذلك لتأمين الاستقرار فيها لبناء أرض خصبة تستوعب الاستثمارات الاقتصادية في مجال الطاقة المتجددة مع خلق فرص ابتكارية لتغلب على المعوقات ، ولعل في عالمنا العربي تشكل الإدارة البيروقراطية والقوانين الاحتكارية أبرز تلك التحديات التي تعطل النمو الاقتصادي (مركز بر وكنجز الدوحة(٢٦-٢٧/مارس/٢٠١٥) ، استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالأمان). فالتوجه الدولي نحو خلق مصادر نظيفة للوقود كإحدى أهم طرق معالجة التهديدات البيئية وهذا ما يشكل خطرا على اقتصادات الدول النفطية الريعية، مما يلزمها أن تحذو حذوها نحو تبني تكنولوجيا الطاقة البديلة والاسهام فيها بشكل فعال وآمن بما يوفر لها الأمن الطاقي والاستراتيجي المستقبلي.

3 : المصالح العربية في إدارة نتائج الصراع الروسي الأوكراني :

المضاربة على النفط من اللعب السياسية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعى من خلاله إلى خلق اخلال في موازنة سوق الطاقة من حيث الطلب والإمداد ، لذا نجد أنها حرصت على احباط أي محاولات خارجية للتأثير على نتائج تلك اللعبة ، كما سعت هيئاتها التشريعية في عام ٢٠٠٤ على إقرار قانون شيرمان الذي يجرم الأعمال المؤثرة على أسعار النفط ويخضع الدول المصدرة للنفط للمحاكمة أمام القضاء الأمريكي (د. عبد الله: ٢٠١٢، ص١٧) ، لذلك دائما ما نجد أذرع لها في مواطن الثروات النفطية لتبسط سيطرتها على مصادر الطاقة لحماية مصالحها القومية ، فالحرب الروسية الأوكرانية واستمرارها صورة من صور محاولاتها للتصدي بشأن التغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي الداعم لكسر احتكار الهيمنة الأمريكية والتحرر منها ، وفي هذا

الصدد تسجل الدول العربية موقفها إزاء تلك الأحداث المدوية بما يقع عليها من التزام مرتبط بالمسؤولية المجتمعية الدولية التي توجب الاسهام لسد نقص الامداد العالمي في الطاقة، مع حماية مصالح أفرادها من تبني مشاريع تخدم سوق الطاقة ويعود بالنفع العام عليها، باعتبار أنها دول تملك ما يزيد على ثلث المخزون عالميا من الوقود الأحفوري، وسنقوم بإيضاح ذلك على النحو الاتي.

1-3 : الأهمية الجيوسياسية للدول العربية:

تتصدر دول الشرق الأوسط أولى اهتمام الدول الكبرى التي تعتمد في اقتصاداتها على مصادر الطاقة الهيدروكربونية، وذلك لثراء دول غربي آسيا وشمال افريقيا بتلك الموارد، فارتباط الصناعات بالنفط والغاز الطبيعي ، جعل الاقتصاد العالمي مرهون بكمية الإنتاج وتدفق الإمداد ، وهذا ما دفع الدول الصناعية الكبرى والمتقدمة أن تبسط نفوذها على مكامن الطاقة الدولية بصوره مباشرة أو غير مباشرة عبر اقتعال الأزمات السياسية والاقتصادية بين فترة وأخرى لضمان السيطرة والاستحواذ عليها والتحكم بأسعارها وفقا لمصالحها وهذا ما شهدناه في الحرب العراق ٢٠٠٣ والثورات الربيع العربي ، فتأمين الحصول على النفط هو أهم هدف عسكري والذي ارتبط بمقولة الرئيس الأمريكي (الدم مقابل النفط)، ومن هنا برزت الأهمية الجيوسياسية للدول العربية القادرة على توفير الأمن الطاقي والاقتصادي العالمي . وقد أدركت الدول العربية أهمية ما تملكه من موارد طاقيه تمكنها من استخدامها كورقة ضغط سياسية لإخضاع الدول الكبرى على

تبني قضاياها المصيرية خاصة في حروبها مع إسرائيل، كما حدث في عام ١٩٧٣ عندما كانت القومية العربية على أوجهها أجبرت الدول العربية الغرب على الوقوف معها في طلب انسحاب الكيان الصهيوني عن الأراضي العربية التي استولت عليها في عام ١٩٦٧م) د. سرور: نيسان ٢٠١٦، مجلة الدفاع الوطني اللبناني). وبالرغم من استمرار أهمية النفط كعصب الاقتصاد العالمي إلا أن السياسات العربية الخارجية لم تعد تستخدمه كوسيلة ضغط بما يخدم التوجهات العربية وذلك لتضارب المصالح العربية ونجاح بعض محاولات تفكيك النسيج الاجتماعي العربي وزجه بمشكلات داخلية وصراعات حدودية وأمنية.

2-3 : التسابق العربي للإمداد الطاقي :

المال النفطي هو مصدر الشرعية والقوة الاقتصادية للعديد من الأنظمة العربية، التي ارتكزت اقتصاداتها على انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي ليتم تقسيمها وفقا لذلك إلى (اقتصادات نفطية وشبه نفطية)، كما في دول الخليج العربي وليبيا والعراق والجزائر، لتحقق الدول النفطية فوائض مالية تغطي بجزء منه العجز الحاصل في الدول

الأخرى لنهوض بها اقتصاديا وتأخذ تلك المساعدات شكل المنح والقروض والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (هلال: 1998، ص ١٥-١٦). فالنفط والغاز الطبيعي قادران على رسم السياسة الخارجية للدول، باعتبارها ورقة ضغط رابحة تمنح منتجها ومصدرها القوة والنفوذ في الساحة الدولية، وهذه إحدى أهم الأسباب وراء الغزو الروسي الأوكراني بهدف السيطرة على موارد الطاقة وطرق الإمداد، لتكون المحرك الأساسي لسوق الغاز العالمي. فالاتحاد الأوربي يعتمد على الغاز الروسي في تلبية احتياجاته المتزايدة للغاز الطبيعي لتغذي بذلك ما يقارب نصف الطلبات، لكن مع ما استجد من أحداث سياسية وعسكرية بشأن الحرب على أوكرانيا تم توقيع عقوبات اقتصاديه بحظر دخول الغاز الروسي على الاتحاد الاوروبي للتأثير على دخلها القومي بالسلب كمحاوله لترويضها وضبط جماحها، مما تسبب ذلك بأزمة طاقة عالمية، كلفت خزينة دول الاتحاد الأوروبي سبعة أضعاف حجم نفقاتها السنوية المعتادة. وهذا ما دفعها لإعادة استخدام الفحم والتوجه لتشغيل محطات الطاقة النووية كحلول بديله لحين خلق خطوط امدادات أخرى تحل محل الغاز الروسي لتشبع حاجات السوق الأوروبية للوقود الأحفوري. وهنا تظهر الأهمية الاستراتيجية لموارد الطاقة العربية الذي يمتاز بالقرب الجغرافي والقدرة على الضخ بكميات وفيرة، ليتاح لها فرصة أن تكون خيار أمام الأسواق الأوروبية المتعطشة، خاصة دول الخليج العربي التي تعتبر من أهم مصدري النفط في العالم كما تمتلك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي عربيا. كما في قطر التي تعتزم توجيه جزء من صادراتها المقررة للسوق الآسيوي وتحويلها لسوق الأوروبي، مع مساعي المملكة العربية السعودية والامارات

للدخول في بوابة مصدرين الغاز الطبيعي الموصوف بأنه اقل الوقود الأحفوري ضررا على البيئة (الجزيرة:٢٠٢٣/١/٨، خارطة الغاز العالمية.. خطوط متشابكة تشكل النظام الدولي وصراعاته). هذا إلى جانب الدور البارز الذي قامت به الجزائر في تلبية الاحتياج الأوروبي للغاز الطبيعي، من خلال الخوط الامداد تران سميد وميد غاز مع امكانية التوسع في الصادرات من خلال تنفيذ خط مشروع غالسي. كما أنشأت موريتانيا حقل السلحفاة بالاشتراك مع السنغال تمهيدا لدخولها بين صفاف الدول المصدرة للغاز الافريقي. فالدول العربية في تنافس كبير فيما بينها على البحث والتنقيب وفتح خطوط للإمداد الغاز الطبيعي لأوروبا للفائدة الاقتصادية الكبيرة التي تنعش اقتصادهم خصوصا بعد الركود الاقتصادي التي اجتاحت تلك البلدان وزيادة معدلات التضخم والبطالة فيها بعد جائحة كورونا، وأتت تلك الأزمة كفرصة ذهبية لتجاوز الصدأ الحادث في الاقتصاد الدولي، لكن تعذر على بعض الدول من الدخول في السباق رغم ثرائها الهيدروكربوني، مثل ليبيا التي لم تتعافى سياسيا وأثر ذلك بشكل مباشر على

طرق استغلال تلك الموارد وإدارة استثمارها (وكالة الاناضول: ٢٠٢٣/١/٢، ٣ دول عربية استفادت من أزمة الغاز الأوروبية في 2022).

4: النتائج ومناقشتها

الدول العربية تحظى بأهمية كبيرة على خارطة الطاقة العالمية لاستحواذها على نصيب الأسد من الثروات النفطية والغاز الطبيعي مما يتيح لها أن تلعب دور مؤثر على التوازنات الاقتصادية والسياسية إقليميا ودوليا بما يخدم مصالح كل دوله بحسب ثقلها الطاقي.

4-1 : النتائج

- تبني العديد من الدول لسياسات الحمائية لحماية اقتصادها المحلي في ظل العقوبات الاقتصادية التي تطال روسيا وتهدد السلع الحيوية من الطاقة والقمح.. الخ.
- ارتفاع أسعار مصادر الطاقة تبعا لاضطرابات الامداد في السوق العالمي، مما أتاح الفرصة لدول نامية أن تلعب دور جوهري في تغذية احتياجات الدول الاستهلاكية لاسيما دول الاتحاد الأوروبي.
- رفع سعر فائدة البنوك المركزية لمجابهة التضخم في الأسعار لكسر الركود وحماية الاقتصاد الدولي.
- زيادة أسعار السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية مما أخل في منظومة الأمن الغذائي وكشف مواطن الضعف في الاستثمار الزراعي وتبنيها في خطط التنمية المستدامة.
- ضعف الثقة في المؤسسات المالية والأوراق النقدية ليحل محله معدن الذهب كصندوق أمان للدول والأفراد.
- زيادة المشاريع الاستثمارية للطاقة البديلة لتحل محل الطاقة الأحفورية وهذا يهدد الأمن الاقتصادي للدول الريعية ولاسيما النفطية.

4-2: التوصيات

أهمية تعزيز الحماية الاجتماعية للأفراد والمؤسسات ذات العمل الإنساني لتمكينهم من تجاوز الظروف المعيشية القاسية والتصدي للأزمات والكوارث، وترسيخ مبادئ التكافل الاجتماعي والأمن الإنساني.

- ضرورة رسم خطط استراتيجية بديلة تدار في وقت الأزمات والكوارث يراعى فيها إدارة المخاطر وعبور المنحنيات الحرجة مع إيجاد الحلول السريعة عبر تدريب كوادر بشرية مؤهلة.
- ضرورة الإسراع في التحول الرقمي الشامل لتقليل من حجم الكوارث السلبية وقت الأزمات والاضطرابات.

- أهمية تبني سياسات التحول الطاقي لتهيأت الدول للدخول في النظام الاقتصاد الدولي الجديد المعتمد على مصادر الطاقة المتجددة وتشجيعهم على الاستثمارات الضخمة فيه.
- تبني استراتيجية خمسية للتنوع الاقتصادي قائم على الاقتصاد المعرفي والابتكاري.
- تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري كعائد قومي والتوجه للاستثمار الحر بكافة أوجه الاقتصاد الانتاجي.

5: قائمة المراجع:

الكتب:

- د. الياسري، أحمد، ج، & د. بخيت، حيدر، ن و د. علي، رائد، ص (٢٠٢١)، اقتصاديات الطاقة، النجف الأشرف، العراق ، ، ص ٦ .
- د. رسول، محفوظ (٢٠٢٠)، أمن الطاقة في العلاقات الدبلوماسية الروسية- الأوروبية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان ، ص ٤٤-٥٠ .
- د.م محمد، كاميليا، ي (٢٠١٦)، الطاقة الكهرو شمسية، محمد صلاح، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، القاهرة، ص ٥١-٥٣.
- الخطيب ،أحمد، ش ، وخيرالله، يوسف،س(٢٠٠٢) ، موسوعة الطاقة المستدامة ، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان ، ص ٦-١٤.
- د. عبدالله ،حسين ، ٢٠١٢، اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط ، القاهرة ، ص ١٧.
- هلال ، رضا ،١٩٩٨، لعبة البترودولار (الاقتصاد السياسي للأموال العربية في الخارج)سينا للنشر ، ص ١٥-١٦ .

المو اقع الإلكترونية:

- ارتفاع مخاطر الركود التضخمي في خضم التباطؤ الحاد في وتيرة النمو ، البنك الدولي(٢٠٢٢/٧/٦)، شوهد في: https://cutt.us/iqwWa
- تعريف بالطاقة المتجددة ،العمل المناخي، الأمم المتحدة ، شوهد في : https://cutt.us/8W6At
- المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود الابتكارية (مشروع إنبرو)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شوهد في : https://cutt.us/clPEP
- أبوسنينة، سحر ، الوقود الأحفوري وأنواعه واستخداماته، جيولوجي، 05 يوليو٢٠٢١ ، شوهد في : https://cutt.us/AVmcS
- شوقي ، أحمد ، استثمارات الطاقة عالميًا قد تتجاوز 114 تريليون دولار بحلول ٢٠٥٠ ،وحدة أبحاث الطاقة ،(٢٠٢٣/١٠/١١) ،شوهد في : https://cutt.us/QuTd9
- وكالة الطاقة الدولية، (د.ت)، شوهد في : https://cutt.us/2kPGA
- استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالأمان ،مركز بر وكنجز الدوحة(٢٦-٢٧/مارس/٢٠١٥) ، شوهد في: https://cutt.us/98RFL
- د. سرور، نبيل، الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، (نيسان ٢٠١٦) العدد ٩٦، شوهد في: https://cutt.us/tHZ5n
- حمداني، زهير ، خارطة الغاز العالمية.. خطوط متشابكة تشكل النظام الدولي وصراعاته، الجزيرة(٢٠٢٣/١/٨)، شوهد في: https://cutt.us/MZekY

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies For Disasters and Opportunity Management

الكوارث الديموغرافية في بوروندي (1850-1950)

ترجمة مقال لكريستيان ثيبون

شيماء ابليلط

جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية متعددة التخصصات- تازة

Demographic Disasters in Burundi (1850-1950): Translation of an Article by Christian Thibon

Ms. Chaïmae BLILETE

Sidi Mohammed Ben Abdullah University, Multidisciplinary Faculty - Taza

bliletechaimaeprof@gmail.com

الملخص:

لقد مر ما يقارب ست سنوات منذ أن بدأت الدراسات الديموغرافية التاريخية في بوروندي. لقد حان الوقت للتقييم بغية قياس التقدم المحرز، ودراسة المشاكل والثغرات وكذلك آفاق البحث الذي لا يزال في بدايته المتعثرة.

أثارت الاستعانة بالمصادر منها الشفوية والمكتوبة "الكمية" أو" النوعية" ثلاث إشكاليات على التوالي حول الكثافة السكانية في الفترة ما قبل الاستعمار مباشرة في القرن التاسع عشر حول الاختلالات التي عرفتها الفترة الاستعمارية وتلك المتعلقة بالنمو الحالي.

يهدف البحث إلى دراسة جادة لظاهرة التمزق الديموغرافي بمختلف أشكاله، يليه تحديد العوامل والرسوم البيانية للنمو عبر ثلاث مراحل وثلاث حقب ديموغرافية أفصحت عن زيادة في عدد السكان خلال القرن التاسع عشر؛ وبداية مرحلة الركود جراء أزمة ديموغرافية من 1880 إلى 1910 والتي استمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ ناهيك عن النمو الذي عرفه منذ خمسينيات القرن الماضي حيث شمل التوسع جل التراب الوطني بوثيرة متسارعة ليصل اليوم إلى معدل سنوي نسبته 3 بالمائة.

يهدف هذا المقال إلى استخدام النتائج التي تم الحصول عليها لاستخلاص الفائدة من بعض الفرضيات وكذا مناقشة فعالية ونجاعة بعض مناهج البحث.

الكلمات المفتاحية: التراجع السكاني - المجاعة - سوء التغذية - الأوبئة – التفسيرات.

Abstract:

It has been nearly six years since historical demographic studies began in Burundi. It is time for evaluation in order to measure the progress achieved and examine the problems and gaps as well as the prospects for research that is still at its faltering beginning.

The use of sources, including oral and written "quantitative" or "qualitative", raised three problems in a row about population density in the immediate pre-colonial period in the nineteenth century, about the imbalances that existed in the colonial period and those related to current growth.

The research aims to seriously study the phenomenon of demographic disruption in its various forms, followed by identifying factors and graphs of growth across three stages and three demographic eras that revealed: an increase in the population during the nineteenth century; The beginning of the recession phase due to a demographic crisis from 1880 to 1910, which continued until after World War II. Not to mention the growth that it has witnessed since the 1950s, when the expansion covered most of the national territory at an accelerating rate, reaching today an annual rate of 3 percent.

This article aims to use the results obtained to derive benefit from some hypotheses, as well as to discuss the effectiveness and efficiency of some research methods.

Keywords: Demographic decline - famine - malnutrition - epidemics - interpretations

الملخص المفاهيمي:

جيم ثيبون – قرن من النمو الديموغرافي في بوروندي (1850-1950).

من عام 1850 إلى عام 1950، تطور سكان بوروندي على ثلاث مراحل واضحة المعالم. لا تتأثر بالاضطرابات الناجمة عن العوامل الخارجية والأمراض الوبائية وتجارة الرقيق، شهدت البلاد نمواً ملحوظاً خلال القرن الثامن عشر، كما يتضح من الضغط السكاني ومؤشرات التوسع. وتزامنت نهاية العزلة والاستعمار عند المنعطف في قرننا الذي شهد أزمة ديموغرافية، أدت الاختلالات التي أحدثها الاستعمار إلى تأخير إعادة تشكيل المجتمع السكان، والمرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، التي بدأت متأخرة إلى حد ما، تتسم بمثل هذه الآثار اللاحقة. المقالة ويحلل تأثير الظروف الطبيعية

والبيولوجية وكذلك سياسات ما قبل الاستعمار والاستعمار. يوضح المقال أن هذه العوامل تطورت بشكل مستقل وتقدم خصائص متضاربة.

مقدمة:

لقد مر ما يقارب ست سنوات منذ أن بدأت الدراسات الديموغرافية التاريخية في بوروندي[1]. لقد حان الوقت للتقييم بغية قياس التقدم المحرز ودراسة المشاكل والثغرات وكذلك آفاق البحث الذي لا يزال في بدايته المتعثرة.

أثارت الاستعانة بالمصادر منها الشفوية والمكتوبة "الكمية" أو" النوعية" ثلاث إشكاليات على التوالي حول الكثافة السكانية في الفترة ما قبل الاستعمار مباشرة في القرن التاسع عشر حول الاختلالات التي عرفتها الفترة الاستعمارية وتلك المتعلقة بالنمو الحالي.

يهدف البحث إلى دراسة جادة لظاهرة التمزق الديموغرافي[2] بمختلف أشكاله يليه تحديد العوامل والرسوم البيانية للنمو عبر ثلاث مراحل وثلاث حقب ديموغرافية أفصحت عن:

- زيادة في عدد السكان خلال القرن التاسع عشر؛
- بداية مرحلة الركود جراء أزمة ديموغرافية من 1880 إلى 1910 والتي استمرت إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية؛
- النمو الذي عرفه منذ خمسينيات القرن الماضي حيث شمل التوسع جل التراب الوطني بوثيرة متسارعة ليصل اليوم إلى معدل سنوي نسبته 3 بالمائة.

يهدف هذا المقال إلى استخدام النتائج التي تم الحصول عليها لاستخلاص الفائدة من بعض الفرضيات وكذا مناقشة فعالية ونجاعة بعض مناهج البحث.

ظاهرة النمو في فترة ما قبل الاستعمار خلال القرن التاسع عشر

في عام 1910، تشير الإحصاءات الألمانية إلى أن عدد السكان يبلغ 1.5 مليون نسمة. وهذا العدد يمكن اعتباره قريبا من الواقع إذا قمنا بإسقاط ترجعي لتقييمات سنة 1934 وإلى الإحصاءات الإدارية لعام 1950 مع الأخذ بعين الاعتبار معدل نمو بنسبة 1 بالمائة سنويًا، ولكن يجب تفسير هذا التقييم على أنه الحد الأدنى لكونه تم تنفيذه في ظل هذه الأزمة. يقوم هذا العدد من السكان على أساس كثافات سكانية عالية تصل إلى 52 نسمة لكل كيلومتر مربع باستثناء

[1] أجريت الدراسة في إطار ندوة تحت عنوان الديموغرافيا التاريخية للوجون عام 1980 بتعاون مع كاهاماوثيبون (1981-1985) ندوة تاريخ الأرياف.

[2] بحثت العديد من المذكرات في الميزانيات العمومية للاستعمار في كثير من الأحيان بعين ناقدة دون الإحاطة بالفروق الدقيقة والاختلافات الإقليمية مستشهدة بأعمال كيروراساموبا 1973 ونتاموبوا 1978.

أولئك الذين عبروا وقتها الحوض الكونغولي أو شرق إفريقيا، فهذه حالة أصلية لكونها تقع في الفئة المقابلة للديموغرافيا للاقتصاد الحضري الذي يزيد متوسط كثافته عن 20 نسمة لكل كيلومتر مربع دون تشكيله لشبكة حضرية، فهل يجب أن نكتفي بهذه البيانات الإحصائية القليلة من بداية القرن ، ونقتنع بها كمعطى - لكثافة سكانية بدون مدينة–ونقوم بإقصاء مجال الديموغرافيا التاريخية ما قبل الاستعمار تحت ذريعة أنه من المستحيل تقييمها بمعدل نمو افتراضي [3] ؟

ستكون مخاطرة كبيرة إن قمنا بإفراغ التاريخ الديموغرافي من محتواه باسم جمود الهياكل كما يظهر في النماذج القياسية لمنظمة الأمم المتحدة وكذا "النظام الديموغرافي القديم".

إن العديد من مؤشرات الضغط الديموغرافي تشجعنا على اقتراح فرضية النمو في الفترة ما قبل الاستعمار في القرن التاسع عشر في انتظار نتائج دراسات أكثر تفصيلاً من قبل علماء الحفريات وعلماء الآثار[4]، يجب الإحاطة بهذه الإشكالية من كل الجوانب بدءا من "من المحيط نحو المركز"، بعبارة أخرى يجب فحص وتحديد الشهادات المتقاربة للأطر المختلفة، سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، مما يسهم في تحديد الاتجاه السائد.

الضغط الديموغرافي والتوسع السكاني

يشهد التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي وخصوصا التاريخ الزراعي والإقليمي على وجود ضغط ديموغرافي يكتسي هذه المجالات المختلفة مما يفسر بكونه أحد العوامل الرئيسية ورافعة للتطور التاريخي.

آن التوسع الإقليمي وتقوية القوة المركزية التي تم تنفيذها من قبل نتار روغامبا وموويزي جيزابو لم يتحققا إلا بعد زيادة في عدد السكان وبفضلها (انظر الخريطة رقم 1)[5].

يعاد تشكيل النظام السياسي التقليدي على الأقل في القرن التاسع عشر كما تعزز التسوية الرائدة بطريقة مركزية على الأطراف بقدر ما تحافظ على تنقل الرؤساء وتقسيم السلطة.

إضافة إلى ذلك, فان النظام السياسي يستجيب للطلب المتزايد من الطبقة الأرستقراطية: رجال جاه وسلطة ومكانة في الأرض.

[3] بخصوص هذا التساؤل، انظر كورديلو كريكوري 1980.

[4] التدابير المتخذة او على وشك الاتخاذ في بوروندي.

[5] الخريطة رقم 1: التوسع الإقليمي و النمو السكاني في القرن التاسع عشر (صفحة 64 المقال الاصلي)

علاوة على أساليب استغلال الأرض فانتشار الساكنة يسمح لجميع أنواع الهجرة المنظمة بقرار من الرؤساء أو العشوائية وفي هذا الصدد، فإن دراسة الغزو مثل دراسة بيوغوما (رويويا 1985) التي أجريت مقترنة بمسوحات الأنساب تشير إلى أهمية هجرات المجموعات الصغيرة واستمرار حركات فك الشفرات واحتلال الأراضي الجديدة واكتمال تطور القوة المركزية بواسطة ضمان غزو عسكري وسياسي.

إن قراءة التاريخ السياسي تُغني إشكاليتنا لكونها تكشف عن تأثير النمو السكاني في تطور النظام الملكي، وبالتالي فإن القوة الإقليمية المؤسسية والثقافية للملكية يتم تأكيدها بسهولة أكبر باعتماد سلطة النسب. لم تتمكن العشيرة والجماعات الإقليمية من إدارة عدد متزايد من السكان الذين شهدوا انفجارا ديموغرافيا تحت تأثير قوى الطرد المركزي.

في المرة الثانية، حيث بدأ النمو الديموغرافي واضحا على المدى الطويل في نهاية القرن، مما جعل قدرة الملكية في القياس الحديث للسيطرة على المنطقة والساكنة غير متناسبين مع قدراتها. فقد تمرد النمو الديموغرافي على الملوك بعد أن استعمل كوسيلة للتوحيد الملكي في هذه الأثناء نخص بالذكر (كيليما وماكونكو). نتج إبان غياب المدن نوع من الشذوذ كشكل من أشكال التنمية التي تم تنفيذها على هامش الشبكات التجارية (كريتيان 1984) بدون المركزية الاستبدادية للسلطة 1977(موروها 1977). كان من البديهي أيضًا ربط علاقة بين حجم السكان والنظام السياسي (بوزيريب 1977)، سيكون من المجازفة استنباط حتمية ميكانيكية.

بالإضافة إلى ظاهرة توسع الاستيطان التي يؤكدها تاريخ الأرياف والاجتماع: إنشاء حاويات في المناطق النائية، على سبيل المثال تواطؤ بيوغوما في مرتفعات موغومبا وتزامن تطوير سهل ليمبو مع إنشاء عدد كبير بما يكفي من السكان لمقاومة القيود البيئية على وجه الخصوص لضغط الحياة البرية. وفيما يتعلق بالابتكار الزراعي ظهرت هناك نباتات جديدة وتم اعتماد مواسم زراعية جديدة لتطويرها حيث لمسنا تقدمها منذ القرن التاسع عشر[6]حيث توافق مع الزيادة الكمية في القوة العاملة واستجاب لها أخيرا.

إن تشتت العشائر أي "الصهارة العالمية" التي نلاحظها حاليًا والتي تم تحقيقها وإبرازها في القرن التاسع عشر(نديكيريو1985) تحت تأثير الهجرة السياسية وأيضا نظرا للكثافة السكانية.

يمكن للتاريخ الإقليمي في بعض الحالات تحديد الحالة الديموغرافية لبعض الأنواع التي تلامس الشبكات التجارية عندما ارتفعت عدد الإصابات بما يصطلح عليه "بمرض النوم". كانت ليمبو في وضعية نمو ديموغرافي (نتيرويمورا

[6]"دراسة مقارنة للمذكرات الزراعية وتطورها في الزمان والمكان " ندوة تاريخ الأرياف. 1984-1985

1934 وكريتيان 1985 ومفورانزيما1985). هذه المنهجية على الرغم من إيجابياتها إلا أنها أثارت العديد من الإشكالات المنهجية [7]، حيث إن مظاهر التزايد الديموغرافي ستنجم عنها " الرسملة التدريجية للفوائض الديموغرافية " (كورو 1953): فإن إعادة تشكيل الظروف العامة السائدة في القرن التاسع عشر تجعل من الممكن التحقق من هذه الفرضية.

شروط النمو السكاني:

وصفت الساكنة البوروندية في القرن التاسع عشر من هذا القرن بكونها "مهد استيطان" هذه الصورة لها وقعها الخاص, فهي تستند على الدليل البيئي على صحة جبال المناطق المدارية وتشير إلى النموذج السائد في إفريقيا وهو التنفس السكاني وفقًا للاعتداءات حيث تتجمع الساكنة وفق مجموعات وتسعى هذه الأخيرة إلى ظروف أفضل لاستئناف نموها بعد ذلك. غالبًا ما تشهد هذه الدينامية الحركية التنقل على ثقل العوامل البيئية في استفحال داء المثقبات للدورة المناخية.

فيما يتعلق ببوروندي، يمكننا أن نفترض تراجعًا عن حافة التلال الأكثر رطوبة خلال القرن الثامن عشر، وعرفت هذه الفترة بأزمة الجفاف حيث انخفض منسوب النيل عام 1729 و1749-1755 و1760-1770 (هيرينغ 1979)، بينما كان القرن التاسع عشر الأكثر ليونة لتزامنه مع استئناف التوسع في احتلال المناطق القريبة من منحنى 1000 ملم من الأمطار سنويا.

عندما يقارن المرء جدول مستويات المياه المنخفضة لنهر النيل (نفس المرجع) مع التسلسل الزمني لموجات الجفاف المذكورة في شرق إفريقيا (هارتويغ 1979) لم نلاحظ سوى فترات مظلمة عقب ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وفي نهاية القرن وتحديدا بدءا من سنة 1888: قد تجلت الأزمة في أشكال مختلفة من النكبة ولكن في هذا السياق المناخي الذي لا يعرف إعادة ولا استمرارية يجب ألا تؤثر على قدرات إعادة تركيب الساكنة.

في مثل هذه الظروف قد فضلت فقط عملية التنمية الريفية، فالقرن التاسع عشر هو جزء من مدة التاريخ الريفي "لأمركة" الزراعة (كريتيان 1984) ولكن أيضًا لانتشار النباتات الإندونيسية والأفريقية. عندما نضاعف إعادة تشكيل التقويم الزراعي في نهاية القرن الماضي، نلاحظ وجود تجاور إلى حد ما وفقًا للمناطق الطبيعية للتقويمات الثلاثة التي

[7] حالة ليمبو مثالية لأنه من الممكن الجمع بين المصادر الوصفية المكتوبة والشفوية بينما ترتكز الدراسة الخطية أو الإقليمية على مشكل فقدان "الذاكرة اليومية" كمصدر توثيق شفوي حقيقي.

استفادت من التنوع والتكامل بين المحاصيل المعمرة الموسمية والسنوية، ويتم التحقق من هذا التنويع من خلال دورات التشغيل المعقدة والمكثفة. جمعيات تجمع بين الأنواع التقليدية المقاومة للجفاف والأنواع الجديدة.

يُظهر الجمع بين الأنواع التقليدية المقاومة للجفاف والأنواع الجديدة للقدرات الابتكارية منخفضة المخاطر لعالم ريفي يوصف عادة بأنه متحفظ. هذا يعكس مسارا نحو تكثيف الزراعة المكثفة واعتماد دورة سنوية كان في نفس الوقت جوابا محددًا للنمو السكاني: نجد في هذا الصدد أطروحة تكامل العوامل البشرية والإنتاج في اقتصاد منخفض (بوزيريب 1970). يعتمد هذا التعزيز على العمليات التقليدية لفك الشفرات باستخدام تقنية الحرق والابتكارات في الري أو استخدام المد والجزر (ميير 1984 وكامبريزي 1981).

تعمل مناطق معينة في ليمبو كحقول تجريبية لنشر الزراعة كالمانيوك والموز والبطاطا الحلوة ونخيل الزيت والأرز. بينما لم نتمكن من تقدير تطور الماشية، فإننا لاحظنا الحلقات القاتلة الرئيسية على وجه الخصوص الطاعون البقري ومرض الحمى القلاعية التي لن تهاجمه الحمى حتى نهاية القرن التاسع عشر.

هذا النظام الزراعي القريب وفقًا لمصطلحات ر. بورتير (1962) من المجمعات الزراعية الإفريقية، ومجمع الحبوب السنوي ومجمع الخضر والبقوليات، وقد أنشأ نظامًا أكثر تنوعًا وقاعدة غذائية أكثر ثراء مما يؤدي بالتأكيد إلى تفاوتات إقليمية.

فيما يتعلق بالنمو الطبيعي. سيستفيد تاريخ الغذاء من معرفة ممارسات الاستهلاك التي تستخدم الحبوب القديمة لصنع البيرة والاستهلاك الاجتماعي حيث أصبحت النباتات الأمريكية والإندونيسية موجودة في كل مكان بشكل متزايد وتتكيف مع المساحات المناخية المختلفة[8]، حيث لا يقصي إدخال نباتات جديدة النباتات القديمة والبقوليات والجذور التي استهلكت إبان السنوات العجاف لكن تم الاستغناء عنها خلال القرن العشرين. لقد كان لهذه العوامل الخاصة بالنمو الزراعي في أماكن أخرى في شرق إفريقيا تداعيات غذائية أثرت على الحركة الطبيعية ولكن لا يبدو أن هذه المساهمة الحيوية للزراعات الجديدة أدت إلى تفكك النسيج الاجتماعي الناتج عن التطور الزراعي (كزراعة الذرة على سبيل المثال) والذي رافق تشكيل ولاية جولي[9].

[8] في بيوكوما تقتصر البازلاء والنباتات العضوية على المنخفضات الموجودة في أعلى سلاسل الجبال بينما تشغل الدرة والفاصوليا المنحدرات والأراضي المنخفضة.

[9] انظر راندليس 1974. في هدا الموضوع انظر مكانة الكاسافا مثل الفاصوليا في إيدولوجية من هم ضد–الملوك (كيليما على وجه الخصوص).

يكمن نجاح هذا النمو أيضًا في غياب العدوان الخارجي. لقد أظهرت الدراسة المقارنة للسكان الأفارقة في القرن التاسع عشر أن أخطر الاضطرابات ناتجة عن اختلال التوازن الخارجي والمديونية من ناحية وانتشار أمراض التعقيم والإجهاض من ناحية أخرى كل هذه العوامل تؤثر سلبا في النسيج السكاني أو تقضي بذلك على الخصوبة والنمو الطبيعي وحتى قبيل الاستعمار لم تشهد بوروندي أيًا من هذه الاختلالات. تم إبعاد الزنزباريين عن المناطق الوسطى أو حصرهم في شواطئ بحيرة تانجانييكا (ماريسال 1976) بقيت البلاد بعيدًا عن تجارة الرقيق، وتأثرت قليلاً بالغارات من شرق (نجوني) على عكس منطقة تجارة الرقيق الغربية الواقعة في الضفة الغربية للبحيرة والمسلوبة من تنظيم الدولة أو المنطقة الشرقية في ولايات (بوها وكاراكوي) كانت في أزمة.

تلعب أداة التماسك الدفاعية والمجموعة الخماسية التي تشرف عليها الدولة هناك كما هو الحال في أماكن أخرى في إفريقيا (بودليوسكي1975) دورا حاسما وتصبح ضرورية في أوقات الاتجار. ظهر هذا بشكل هامشي خلال الحروب بين الرؤساء وأثناء المجاعات في سنوات 1880و1890و1900 (يمكننا أن نتذكر هنا حالة تجار الرقيق الباهونجو) ولكن دون تدمير معظم حاوية التوزيع الديموغرافي، فقد اتخذت شكل المواجهة المحيطية للحدود. لا تعرف الدولة أي توغل حربي حقيقي، إن مسألة صندوق "الحرب الداخلية" (بوت 1982) هي أكثر أهمية، هذه الحالة الكامنة للحرب بين الرؤساء كانت موجودة في مطلع القرن ولكن لا يمكن تعميمها على جميع فترات القرن التاسع عشر. بدا الأثر الديموغرافي للحرب بين الرؤساء أثناء التغيير أو المنافسة أو التجديد ضئيلا بالنسبة لنا وفي بيوغوما على سبيل المثال[10] لم ينبع من حركة الساكنة.

بالنسبة للأوبئة التي تظهر كأنها الاعتداءات الأساسية عند دراسة تاريخ سكان العالم. نجت بوروندي من الغزوات الميكروبية التي أثرت بشكل كبير على المحاور والأقطاب التجارية الكبرى بدءا من سنة 1850.

تجنبت لبعض الوقت عملية انتقال العدوى الميكروبية عن طريق الحجر الصحي: يبدو أن هذا الوضع قد شعر به السكان منذ أن قمنا بجمع عدد كبير من القصص والآراء حول مخاطر الاتصال عن بعد لمصلحة العزل الوقائي وبالتالي فإن الأمراض التناسلية الموجودة على الحدود والمعروفة لدى السكان المحليين لا تصل بشكل كبير إلى البوروندين ولا تستفحل في البلد بشكل مهول.

ونظرا لعدم التأثر بالإكراهات والأزمات المعتادة جراء الأوبئة والكوارث العرضية وأزمات الجفاف يمكن التغلب عليها بحكم توسيع القاعدة الأساسية للتغذية.

[10] تقرير حول ندوة تاريخ الأرياف. كايونكوزي–روبيجي.

بعد ذلك أصبحت الخصوبة مفتاح النجاح والنمو السكاني حيث يلبي نموذج الأسرة التقليدي[11] هذه الحاجة ولكن نظرا لوجود اعتبارات ما قبل الولادة لم تفضِ لنفس النتائج بخلاف تلك العوامل الناتجة عن الخصوبة الطبيعية.

من خلال اللعب على المتغيرين (ثيبون1985) وهما: السن في وقت الزواج والمباعدة بين الولادات بينما تلعب التقاليد والأعراف الاجتماعية دورا أساسيا لتعزيز التماسك الأسري الذي يعتمد على عدد مرتفع من حالات الإنجاب والحفاظ على صحة الأم والطفل وذلك بفرض قواعد تخص فترة ما بين الولادات.

من الضروري أن تكون لتلك الممارسات توعية اجتماعية ورقابة تحسيسية خصوصا حول الأمراض المعدية جنسيا نخص بالذكر مرض الزهري (بينغاينغ 1982). تم اتخاذ جميع أنواع الاحتياطات خلال التبادلات الزوجية من أجل تجنب مخاطر الخصوبة والعقم. وهكذا نكتشف أن الخصوبة الطبيعية كانت مقيدة باعتبارات ثقافية كان لها وقع إيجابي بينما شهد حوض الكونغو انخفاضا في الخصوبة بشكل كارثي (رومانيوك 1967).

لذلك يبدو أن القرن التاسع عشر كان بمثابة لحظة مهمة مواتية لتحول تصاعدي. استفادت بعدها بوروندي من الظروف المواتية والوضع البيئي بعيدا عن الأمراض. هناك قاعدة غذائية متوسعة مرتفعة وخصوبة مضطربة قليلا. إن الاستقرار السياسي يسهم في دعم وإعادة النمو الذي حبط من قبل المخاطر المناخية.

في خضم استحالة قياس النمو في فترة ما قبل الاستعمار يمكننا طرح سيناريو النمو. إن الانفتاح على العالم الخارجي وعدم الاستقلالية بدءا من سنة 1880 سيعدلان جذريا النمو الديموغرافي.

التراجع والركود الديموغرافي 1880-1950:

أصبحت "رواندا-أوراندي جائعة". إن هذا التعبير للمقيم دو ليبين (1929) وجه البحث التاريخي صوب أحداث متشعبة. لقد طرح ل. كافاكور التسلسل الزمني عام 1982 عندما قدم تصنيفا يميز المجاعات عن نقص الغذاء. بعد ذلك تم إثراء هذا العمل بمعلومات متعددة من "الدراسات التلية" [12] للمشيخات والبعثات وأصبح الانقطاع الديموغرافي موضوعا معينا للتحليل بسبب دوره في تسريع وإبراز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

---

[11] ربما لا يكون نموذج الأسرة التقليدي من خلال النهج الأنثروبولوجي حتى لو كان مثل هدا النهج يفسح المجال للنقد فانه يضفي على الوضع المثالي الذي يميل إليه السلوك الديموغرافي.

[12] دراسة تم إجراؤها خلال التعداد الأول عام 1979 وفقا للتقاليد الشفهية المحلية. تتوافق الوحدة الإدارية للتلال مع وحدة المكان الاقتصادية والبشرية التقليدية.

لقد استكملت الدراسات الموضوعية هذه الملاحظات لتحسين تقييم الضرائب المتعلقة بالهجرة والعمل الإجباري (كريتيان وموروها 1980 وميزيكارو 1930) لتحليل تأثير السياسة الاستعمارية التي تخص الشق الغذائي والإنساني (كاهاما 1984). بينما استمر استغلال المصادر الشفوية بشكل جيد خصوصا تلك المتعلقة بالمناهج الجديدة لدراسة المناظر الطبيعية وتطورها. وقد تمت محاولة استغلال القطع الأرضية والسكنية لاستغلال المصادر الإحصائية الاستعمارية التي أعيدت إلى جدول الأعمال من خلال فتح الأرشيف[13].

مجاعات وسوء التغذية ...:

لدينا الآن نمط حديث أدق يميز المجاعات الوطنية والمجاعات المحلية ونقص الغذاء على المستوى الوطني.

إن المجاعات على المستوى الوطني (1889-1892و 1904-1906و1909-1911و 1917-1919و1925-1926و1943-1944) كانت بشكل عام مجاعات إقليمية أدت إلى اضطرابات في الأراضي المجاورة وما يتعلق بها (لذا فهي مجاعة عامة وفقًا لموسمين أو ثلاثة مواسم زراعية على خلاف رواندا التي تعرف تقريبًا مجاعات عامة تمكنت البوروندي من اللجوء دائما إلى طلب المساعدة من المناطق التي تم إنقاذها والتي لديها فائض باستثناء المجاعة التي استمرت من 1889 إلى 1986 بسبب الأزمة المعيشية في منطقة ليمبو.

فقد كان ذلك يتوافق مع الحداد الملكي على سبيل المثال حالة الحداد الملكي لمويزي جيزابو عام 1904 وموتاغا عام 1915 وحتى وفاة بعض الرؤساء؛ لا يزال من الضروري الحذر من القصص النمطية إلى حد ما التي تصف بشكل أكثر شيوعا العديد من العائلات المحلية المفككة في مناطق فرعية معينة وتظل مقصورة على هذه، لاسيما في الشمال الشرقي وفي المنطقة الوسطى على جانبي الخط الفاصل بين تقاسم المياه. إن قراءة بعثات التكميلية استنادا على التقاليد الشفهية تطيل بانتظام لائحة هذه المجاعات: الأكثر عنفا والتي تتعدى إطار التل وهي بيوكوما وكانيينيا عام 1917 ووادي نيانزا عام 1918 وبيزوني وكانيينيا في فترة ما بين 1922-1925 وموبونغا ما بين 1923-1925 وموبونغا وكيروندو عام 1935 وحالة المجاعة في نكوزي ما بين 1928-1929 خاصة أن هذه المنطقة التقليدية المنتجة للغذاء قد تأثرت بعد تبادل المبيعات وعمليات التحويلات الضخمة التي تم تنفيذها مع رواندا نفسها التي كانت فريسة للمجاعة.

---

[13] المودعة في الأرشيف الوطني البوروندي (أدناه :ANB) وتشمل تقارير عينات لسنة 1952 بعثة معهد البحث العلمي في افريقيا المركزية (IRSAC). تقرير حول البحوث الديموغرافية من قبل فان دو وال إلى مدير الشؤون الاقتصادية اوزونبيرا بتاريخ 14 يناير 1958 مراسلات المكلف بالدراسات الديموغرافية والاحصائية.

بدءا من عام 1920 وبغض النظر عن فترات المجاعة، كان الوضع السائد يتوافق مع مجاعة مستوطنة أدت إلى إطالة فترات العجاف الموسمية دون الوصول إلى عتبة انخفاض عدد السكان والوفيات المذهلة، فقد كان الاضطراب الديموغرافي الذي ميز ثلاثينيات القرن الماضي قد بسط هيمنته الكامنة في هجمات الوفيات. (أمراض وأوبئة حيوانية والجراد...). إن الاحتياطيات الغذائية غير المستقرة أدت إلى الحاجة إلى بيع الأشياء الثمينة أو مقايضتها.

إن التصنيف الوصفي الذي يفصل المجاعة الإقليمية والمجاعة الوطنية ونقص الغذاء المستوطن يبرز سيناريوهات معقدة من الصعب للغاية اكتشاف خزائن الاقتصاد أو سياسات الوباء أو المحدد الطبيعي أو (المحددات) الأساسية التي يؤديها اقتران هذه العوامل الأربعة لم يتم إنتاجها فقط خلال المجاعات الوطنية الكبرى مثل مجاعة مالوري عام 1943 وعام 1944 والتي تزامنت مع الحد الأدنى من فترات الجفاف بشكل استثنائي في جميع أنحاء الإقليم والعوامل البيولوجية، على سبيل المثال فطريات البطاطا والعوامل السياسية (كالجهود المبذولة في الحروب) والعوامل الوبائية (كإيقاظ التيفوس والجذري) بينما كانت تعرف فترة الذروة (هجرة 60.000 رجل بالغ سليم البدن) و(غياب مرض الفيروس الكبدي في عام 1941).

التفسير:

يمكن تقديم ثلاث تفسيرات بالتناوب وهي كالآتي: الظروف الطبيعية و"الصدمة الجرثومية "وتأثير السياسة الاستعمارية. إن الظروف الطبيعية أولاً الجفاف أو هطول الأمطار الزائدة أو عواصف البرد أو التأخر في المواسم الرطبة ترتبط عمومًا بالبداية أو بتفاقم الكوارث، خاصة في المناطق التي يعتمد فيها النظام الزراعي على عدد قليل من المحاصيل الموسمية (موكانبا وبوتوتسي).

يتيح التاريخ المناخي التحقق من اقتران التمزقات الديموغرافية والتدهورات المناخية. إن فحص التغيرات في مستوى بحيرة تانجانييكا والحوض الهيدروغرافي للنيل. إن التدفقات للأنهار الجليدية (روو ونزوري) بين المناطق المدارية تجعل من الممكن تحديد دورات غير متكافئة المدة مما يؤكد العلاقة بين العوامل الطبيعية واضطراب الغذاء.

وبالتالي ففترة الجفاف الملموس في نهاية القرن التاسع عشر إلى الأعوام 1930-1931 كانت المرحلة الرطبة تمتد من عام 1931 إلى 1941 والتي قد سبقت جفافا مفاجئا في 1942-1943 مصحوبا بغزو الجراد. بعد فترة مضطربة إلى حد ما من عام 1952 كانت المرحلة الرطبة قد هيمنت في الفترة ما بين سنة 1962 إلى 1972 (نكاييمباندا 1984). من ناحية أخرى، لا يمكن ربط الاختلافات المناخية الإقليمية بشكل عام بنقص الغذاء لأنه في كثير من الأحيان يتم مسح

المخاطر المناخية من خلال حساب المتوسط الشهري لهطول الأمطار، خاصة عندما يتعلق الأمر بأحداث محددة [14].

علاوة على ذلك، ارتبطت التغيرات المناخية بمجموعة من الأمراض (مرض سورغو في عام 1925 مرض البطاطس عام 1943): وهو كارثة بيولوجية غالبا ما تكون متتالية مع الجفاف والتي كانت بمثابة عدوان بطيء وصامت التي غالبا ما تفلت من التحليل التاريخي. إن دراسة التسميات البشرية والتعبيرات المحيلة عنها وخصوصا المقترحة من قبل (كافاكور 1982). إذا أضفنا بشكل أساسي مرض الطاعون البقري ومرض الحمى القلاعية يمكننا الحكم على أهمية هجماته التي يمكن أن تؤدي إلى تدمير بيئي (ثيبون 1984).

يعد ظهور عدوى جرثومية معاصرة مع استعمار البوروندي أدى إلى بدء فترة "انتقال وبائي "، أي دورة من العدوان السريع والوحشي بشكل خاص من وباء الجذري حوالي عام 1880 إلى التيفوس في عام 1935 ومجموعة من الأوبئة هاجمت مجتمعات أخرى واستوعبت هذه الأوبئة على مدى عدة قرون[15]. في شكلها الخبيث (الجذري) أو (مرض النوم) المتفشي الذي يتناسب وموجة نقص الغذاء الذي يسبقها أو يعقبها وباء اقتصادي، وعلاوة على ذلك يتضح أن المرء يبحث في بداية القرن على الربط بين هذين العاملين أي الاقتصاد في علاقته مع الوباء (نتيرويمورا 1984).

لم تتسبب المجاعة في موجات وبائية جديدة على نطاق البلاد، وظل هجوم مرض النوم من السلالة الروديسية في الشمال أو في شمال شرق (مومبنغا) في الفترة ما بين 1954 - 1956 شكلت ظاهرة معزولة ومقيدة جدًا منذ الأربعينيات وما بعدها. وفي مرحلة التحول الوبائي: بدأت السياسة الصحية الاستعمارية وعملية التحصين بإعطاء نتائج إيجابية، كانت الكوارث على الرغم من أهميتها، تتميز دائمًا تقريبًا في مستويات الشتاء باختلال طبيعي من أصل مناخي أو بيئي غالبًا بسبب هجوم مجالي أو وبائي والتي يقودنا طابعها اليرقي والزمني إلى الاعتقاد بأن فترات التمزق تزداد بسبب العديد من الاضطرابات التي تعيق النسيج السكاني بإضعاف الجسم الاجتماعي والمحيط الاقتصادي وذلك بإعادة النظر في الممارسات والأنظمة التقليدية للمقاسة[16].

---

[14] التأخير أو التوقف المبكر لبضعة أيام أو حتى أسبوع أو أسبوعين من المطر والطقس السيء مثل البرد الذي استشهد به في التقاليد الشفهية ليس له ترجمة مباشرة لهطول الأمطار في الحسابات التي تنتج الأمطار.

[15] منذ عام 1890 كان هناك العديد من الاوبئة كالجذري والحصبة والحمى القرمزية وحمى المضغ الطارئة والإنفلوانزا ومرض النوم والتهاب السحايا النخاعي والجمرة الخبيثة والدفتيريا والإنفلوانزا الاسبانية والتي يجب أن يضاف إليها الزحار المعتاد أثناء اللحام والملاريا التي تنتشر داخل البلد.

[16] انظر لوكان 1985 الذي يبلغ عن الآثار التراكمية السلبية إبان أوقات المجاعة.

نذكر في المقام الأول الحرب: التي اندلعت بين الرؤساء وصراعات غير شرعية وحرب الهدنة وكذا الحرب العالمية وقمع المقاومة. غالبا ما كانت هذه الصراعات محدودة على الرغم من أن تكرارها كان مميتا لنا ولكنه مكلف للغاية بالنسبة للسكان ومحيطهم جراء تأثيرهم المباشر وغير المباشر على الإنتاج

(غارة على المواشي وتقنية الأرض المحروقة وعامل الهروب والهجرة) (نيامباريزا 1984).

تكمن المسؤولية الرئيسية من وجهة نظرنا في الاندماج الاستعماري في نظام اقتصادي لم يكن غارقا في النقص[17] ولكنه باستطاعته التغلب عليه حيث يلعب تنوع الموارد الزراعية دورا في تبادل الخدمات وعندما يساء الوضع يصبح البيع أو الاقتطاع ضروريا من رأس المال المحتفظ به (من مجموع المجرفات والمعاول).

في هذا السياق أصبحت القدرة الديموغرافية ضرورية لان البحث عن الغذاء في أوقات المجاعة كان يتطلب الحد الأقصى من الإنتاج الزراعي للأفراد بناء على اقتصاد التجميع وزيادة تنقل السكان واليد العاملة والحاجة الملحة إلى التبادل.

كما آن جميع الإجراءات الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة التي تؤثر على القوى العاملة في المدارات الاقتصادية وعلى النظام الزراعي تبرز حالة الأزمة حيث لن تكون هناك مثل هذه الحوادث وتكتفي بالتفسير الأول الذي يربط نقص الغذاء بالاكتظاظ السكاني.

ومع ذلك كان يكفي أن يلاحظ أن المناطق ذات الكثافة العالية لم تكن في المكان الذي كنا فيه والتي يمكن أن تتأثر بنقص الغذاء حتى أقل من المجاعات في الخمسينيات من القرن الماضي فقط عدد قليل من الأصوات سلطت الضوء على الاختلالات التي أدخلها الاقتصاد في الواقع. تسويق الإدارة الاستعمارية التي لا توجد للمجتمع المحلي أي قدرة على رد الفعل والابتكار دون قيد وحق التدخل وجعل عالم الأرياف كحقل التجربة.

بسبب الجهل بالنظام الزراعي كعادات غذائية, أدى الاستعمال الاستبدادي للنباتات الجديدة التي تم تنفيذها على حساب النباتات التقليدية إلى توليد العديد من الأحجام والمقاومة كما كان الأمر نفسه بالنسبة للانجازات الزراعية التي حتى كان تأثيرها ضئيلا أو منعدما في الأرياف المجاورة (كاهاما 1984) : وكذلك إدخال محاصيل جديدة و" شركة

[17] انظر لوركين 1960 ومع دلك فان عدم وجود فوائض قابلة للتسويق وشبكة توزيع تحافظ على نقص الغذاء: هذه الملاحظة صحيحة في بعض المناطق الشرقية لكن الافتقار إلى الأسواق والتجارة " الحديثة" لم يمنع نشاط التبادل خلال فترة ما قبل الاستعمار.

الكسافا" التي كانت من المفترض أن تحقق الهدف الجدير بالثناء لتنويع الإنتاج لم تكن لها الأهداف المنشودة بل على العكس من ذلك فهي تؤدي إلى تفاقم العجز الغذائي عن طريق تحويل الأراضي واليد العاملة أيضا.

علاوة على ذلك , أدت سياسة المعدات مثل المجهود الحربي بثقله الضريبي إلى زيادة في الاستنزاف وخلق رد فعل للهروب إلى المستعمرات البريطانية (ميزيكارو 1983). إنها تهرب من السياسة النقدية التي استندت إلى تمديد الضريبة نقدا فهي لا تطور الهجرة بحثا عن النقد الذي يشتت السكان والذي غالبا ما كان يفتقر إلى المناطق في عملية هجرة السكان أو المتأثرة بالمجاعة أخيرا. إن المبادلات التي تعادل بشكل كبير قيمة المنتجات المحفوظة تقليديا تحسبا للصعوبات الهيكلية والتبادلات بين الأقاليم[18] تفضي إلى تفشي المضاربة.

مع الاعتراف بان التأثيرات السياسية الاقتصادية واقتصاد السوق تختلف باختلاف المناطق مما يخلق تباينات اقتصادية مثل منطقة ليمبو التي عانت كثيرا في بداية القرن من الاعتداءات المشتركة لأوبئة الحرب من مرض النوم والعمل الإجباري شهد تحسن وضعه لدرجة أن محاصيل التصدير تم دمجها في النظام الزراعي السائد دون الإخلال بإنتاج الغذاء الذي عرف نقصا من المناطق التي تعرف أقل كثافة سكانية في الشمال الشرقي وإفراغ جزء من سكانها الذين يهاجرون وتجد صعوبة أكبر في تحمل الأعباء المنزلية والضغط الضريبي.

لذلك تصرفت هذه العوامل المدمرة بشكل مختلف في الزمان والمكان ومع ذلك , يمكننا التمييز بين بداية القرن التي تميزت بتعاقب الاعتداء الميكروبي واضطراب المناخ والسياسة من الفترة الاستعمارية الممتدة من 1920 إلى 1945 والتي عرفت تولي أزمات ونكبات نقص في الغذاء.

التدابير:

تكشف إعادة بناء نمط الحدث ومسار الحوادث الديموغرافية المتتالية عن أزمة عامة ثم سياق ديموغرافي سلبي بشكل خاص من حيث تكرار التمزق وتدهور الظروف الديموغرافية التي تم التقاطها من خلال الهجرة وتراجع الخصوبة الملغاة أو الحد من إمكانيات الاستدراك (ثيبون1983 ب. 1985). فيما يتعلق بالفترة ما بين 1880 و1920 فيمكننا أن نتصور تراجعا في أعقاب تفشي مرض النوم والجذري في ليمبو.إن هجرة السكان مرتكزة في الأراضي المنخفضة من الساحل وفي روزيزي وتكشف تقديرات الألمان والبلجيكيين عن تراجع حاد في أعقاب الوضع المذهل حيث ارتفع عدد الوفيات بنسبة كبيرة.

[18] التبادلات الإقليمية القديمة المكملة في كثير من الأحيان يعاد توجيهها نحو مساحات جديدة الكنغو على وجه الخصوص ونحو الأسواق الأخرى (في أوقات الحرب).

من المسلم أن منطقة موميروا أصبحت ملاذا طبيعيا لكن الملاحظات الصحية تكشف عن اختلالات إما في الفئات العمرية أو العلاقة الواليدية السلبية[19] . وأخرى غالبا ما تكون أوصافا وشهادات شفهية قد تعاني من بعض المبالغة ولكنها تشير إلى مدى خطورة الخراب الذي عم وتأثير "اينكو" مهجور أو فاقد للحياة [20]. إن الأوبئة التي ظهرت في بداية القرن قد شلت حركة السكان عكس المجاعات التي تزامنت مع تصاعد حالات النزوح كما أن العدوى والأمراض شجعت الناس على العزلة والحجر الانفرادي.

ترجع شدة الأمراض والوفيات في أوقات الوباء جزئيا إلى تجاهلها من قبل الساكنة والتي لم يسبق لهم آن واجهوا مثلها وقد تزامنت مع اضطرابات الغذاء والأوبئة. توقف النمو السكاني في العديد من المناطق: حيث لاحظنا انطواء الساكنة الحية والمجموعات وهذا ما تؤكده حكايات التراث الشفهي والتقاليد المرتبطة به. نحن نشهد هجر الأراضي التي كانت تشكل جهات رائدة في القرن التاسع عشر أو هذا المد من النمو السكاني الذي يتوجب ربطه بتخفيض الثروة الحيوانية ومرادفا لانخفاض الكثافة ما يزيد على الحد الأدنى وهو ما يعادل انقطاعا بيئيا لاستعادة الفضاء عن طريق الحياة البرية وفقدان سيطرة الإنسان على الأرض.

إن تحديد العجز الديموغرافي قد يكون أمرا افتراضيا لكننا نعلم أن السكان الذين عاشوا في أوضاع مماثلة قد فقدوا من 20 إلى 40 بالمائة من قوتهم العاملة. يمكننا الاحتفاظ بهذا الترتيب من الحجم كمؤشر ومواصلة الدراسات الخطية من أجل التحقق من فرضيات التراجع الديموغرافي وانخفاض عدد السكان فيما يتعلق بالثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي يمكن أن نعتمد تقييم النمو من ناحية أخرى على الإحصائيات الاستعمارية حول هذا الموضوع ولن نتعامل مع عيوبها أو وظيفتها الإديولوجية بدقة أكبر مما تستحق[21].

إن الجدل حول التعدادات الاستعمارية وحول وجود سلسلتين بحد أقصى وأدنى يمكن أن يستمر إلى حد ما منذ عام 1958 حيث لاحظ إ.فان دو وال[22] أن التعداد الإداري لم يكن موثوقا به في الثلاثينيات من القرن الماضي حيث لم يتم

---

[19] انظر الجداول التلخيصية لايمبو جنوب ايمبو في مفورونزيما ثيبون وأيضا ميير 1984 وفان دير بورجيت 1903

[20] إن عدم وجود دخان على إينكو (حاويات المسكن) هو تسلسل يتم تذكره في القصص والتقاليد الشفهية.

[21] كتعليق انظر الرسالة الواردة من رئيس مكتب إحصاءات رواندا بوراندي والتي تنص على أنه " على الرغم من عدم إرضاء الاحصائيين او الديموغرافيين فهذه المؤشرات مشجعة للغاية لزوار الأمم المتحدة " رسالة رقم 3/412 الثاني من يناير 1958موجهة إلى المدير الإقليمي للشؤون المحلية واليد العاملة ب. ايزومبورا إ. ن .ب .

[22] تقرير فان دو وال انظر الملحق رقم 13.

الحصول على تعاون الرؤساء بالكامل أثناء عملية الاستقراء وتخضع لانتقادات عديدة على سبيل المثال صيغة نيزن التي كانت تنص على تصحيح الترتيب بنسبة 5 بالمائة في عام 1954.

هل يمكن الرضا عن سلسلة إحصائية واحدة ويتفق مع ب. كورو على أن معدل النمو من ثلاثينيات القرن العشرين حتى عام 1950 يناهز حوالي 15 لكل 1000 سنويًا ، وهذا الاقتناع المتفائل بشكل خاص يقاوم بشكل سيئ الدراسات المقارنة التي تستغل المسوح الديموغرافية والإحصاءات الاستعمارية المساعدة حيث أن إعادة تشكيل الفواصل الديموغرافية المختلفة وكذلك مواجهة معدلات النمو الطبيعي (تان) محسوبة وفقًا للمسوحات الديموغرافية ومعدلات النمو الحقيقي (تار) لاحقًا بناءً على معدلات التباين السنوية وعلى أرقام التعداد تكشف التناقضات: في حين أن الحالات المتأخرة مهمة للنمو المنتظم، فإن معدلات النمو الطبيعي (تان) يتقلب وفقًا للأحداث المتعلقة بحوادث وباء التيفوس في الأعوام 1935-1936، وإعادة التكوين الصعب للسكان خلال الفترة ما بين 1944-1945 في أعقاب أزمة عام 1943-1944، سيشجعنا ذلك على مراجعة النمو السنوي بشكل تنازلي باعتماد مرجع 15 لكل 1000 باعتبار ما يمحو آثار العائلات والأوبئة في الثلاثينيات من القرن الماضي، لذا سيكون من المستحسن ترجيح الأبحاث الديموغرافية التي أجريت بين عامي 1931 و 1951 لتقدير العدد الإجمالي للسكان: علما أن معطيات الأبحاث تقارب تلك المحتفظ بها في البيانات المكتوبة والشفوية.

علاوة على ذلك، فإن هذا المرجع الذي يزيد عن 10 لكل 1000 يقلل من الخسائر البشرية الناجمة عن المجاعة في عام 1943 إلى عام 1944. يختبر في هذا الشأن ب. غوروالف من 30.000 "الوفيات التقنية" ويطور الحجة التي ترجح بأن الهجرة كانت ستخفي انخفاض ما يقرب من 150.000 شخص بين عامي 1943 و1945. إن فحص إحصائيات الهجرة وغياب الإقامة لأصحاب القدرات البدنية. (الكبار البالغين) لا يؤكدون هدا الطرح.

على العكس من ذلك، فإن سنوات المجاعة لا تتوافق مع أرقام الهجرة المحصية في 1940-1941

و1942 ولا مع الأرقام المثلى للتنقل في عامي 1941 و1942، وإذا كان هناك إعادة التركيب بعودة المهاجرين، فهذا قد تحقق، بفضل تحركات المهاجرين قبل سنوات الأزمة. وفي الأخير، يبدو أن 30.000 حالة وفاة كان يشكل عددا منخفضًا بما يتناسب مع حجم الأزمة ولا يأخذ بعين الاعتبار الآثار غير المباشرة للمجاعة، وبالخصوص انخفاض معدل الولادات لذلك نميل إلى الاحتفاظ بمعدل نمو منخفض أقل من المذكور أعلاه بسبب خطورة بعض الأزمات الوطنية وحالة نقص الغذاء. وفيما يتعلق بالهجرة ذات الأهمية, خاصة تلك التي في المناطق الشرقية فقد عززت

الاتجاهات التراجعية كما هو الشأن في بيوكوما والتي لم تتمكن من زيادة عدد السكان رغم الاستقلال وانعدام المجاعة.

وبالتالي بعد أن عانى النمو السكاني من التراجع في بداية القرن مع نمو طفيف في ثلاثينيات القرن الماضي وفقًا لوثيرة غير منتظمة ونمو تفاضلي لأنه ينتج في مناطق معينة من خلال استئناف الكثافة السكانية وتعزيزها.

في الواقع وخلال الفترة الممتدة من عام 1950 إلى سنة 1954 يسرع نمو المؤشرات المختلفة في الإحصاءات الوصفية التي تؤكد المنحى التصاعدي الذي سيعم في سنوات 1950... تعيد دراسة إِ.نكاييمباندا (1984 :40-46)[23] رسم فترة ما بين 1950-1960 :"المرحلة الانتقالية في الوضعية الاستعمارية". ينبغي الحفاظ على النتيجة المستخلصة: ينتج النمو بشكل أساسي عن اختفاء الاضطرابات الوبائية والغذائية وملاءمة النمو والقضاء على الأوبئة الخبيثة والحد منها وكذا تطور النظام الغذائي وتطوير النظام الزراعي يجعل ظروف النمو منتظمة رغم بعض التغييرات الهيكلية في الخصوبة والزواج.

فإن النتيجة هي نمو سكاني نموذجي للمرحلة الأولى من التحول الديموغرافي، وهو قريب من المواقف التاريخية الأوروبية، ومع ذلك، تستمر القيود الديموغرافية، ولاسيما وفيات الأطفال، بينما تظهر نكبة غذائية جديدة في شكل سوء التغذية.

هذه النظرة عامة تخص الأوقات الديموغرافية الرئيسية في بوروندي تسمح لنا بتمييز ثلاث مفاتيح للتغيير الديموغرافي: طول المدة حيث يمكن أن تكون آثار السياسة الاستعمارية مضطربة في هذه الحالة ولكن لم يتم التشكيك فيها. يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كانت تعبيرات النظام الديموغرافي القديم أو الجمود الديموغرافي مناسبة دائمًا في أماكن أخرى من التاريخ الديموغرافي للأزمنة الاستعمارية؟ هذا السؤال يزعج إلى حد ما الفترة السياسية المقبولة عمومًا والعوامل الطبيعية التي تتشبث تارة بالتاريخ الاجتماعي والسياسي وتارة تكون مستقلة بدرجة كافية تحدد انطلاقا من التحول الوبائي.

أخيرا، كان العمل الاستعماري وتأثيراته أكثر تعقيدًا بكثير مما يعتقده المرء في تنويع الزمان والمكان. دعما للتطورات الجذرية.

[23] مقارنة الأهرامات 1957 –1971 وحساب الفروق في الفجوة بين الفئات العمرية.

البيبليوغرافيا:

- بوت،1982 "الحرب الداخلية في بوروندي" في ج. بازين وأو. تيراي دور النشر حروب النسب و حروب الدولة في إفريقيا باريس طبعات الأرشيف المعاصرة 318 -269الطلبات الاجتماعية.
- ج ب كريتيان، 1984"الهندسة الزراعية والاستهلاك والعمل في ميدان الزراعة في بوراندي في القرن الثامن عشر والقرن العشرين" في م. كارتييه دار النشر العمل وتمثيلاته , باريس طبعات الأرشيف المعاصر 178123-.
- كريتسان للنشر،1983 "التاريخ الريفي للبحيرات الكبرى بإفريقيا دليل البحث باريس الجمعية الفرنسية للدراسات والأبحاث الإفريقية – كارتالا أعمال مركز الأبحاث الأفريقي التاريخ الجزء الأول.
- كورديل و كريكوري 1980 "الديموغرافيا التاريخية والتاريخ الديموغرافي في إفريقيا ,الاعتبارات النظرية والمنهجية المجلة الكندية للأبحاث الإفريقية" العدد (3) 14: 389 - 416.
- دو ليبين، 1929"تاريخ المجاعات ونقص الغذاء في أوراندي , النشرة الزراعية الكونغولية البلجيكية , العدد : 440 (3) 20– 442 .
- كاهاما،1984 ""بوروندي تحت السلطة الادارية البلجيكية , باريس كارتهالا مركز الأبحاث الإفريقية مجتمعات وموارد بشرية" .
- كورو،1953 "الكثافة السكانية لرواندا - أوراندي رسم تخطيطي لدراسة جغرافيا بروكسيل المعهد الملكي البلجيكي الاستعماري قسم العلوم الطبيعية والطبية في مذكرات 80 21- 6
- هارتوبغ، 1979 "اعتبارات ديموغرافية في شرق إفريقيا خلال القرن التاسع عشر المجلة الدولية للدراسات التاريخية الإفريقية 12- (4) : 653- 672.
- كافاكور،1982 "الأمراض والمجاعات في بوراندي نهاية القرن التاسع عشر المنتصف الأول لبداية القرن العشرين بوجانبورا جامعة بوراندي بحث الاجازة مولتيغر.
- لوركين، 1960"مستوى معيشة سكان الريف في رواندا أورندي لوفان نوويلارتس"
- نيامباريزا، 1984"المجهود الحربي والمجاعة لبوراندي في الفترة ما بين 1943- 1944 حسب الأرشيفات الترابية في إقليم بوروري , دفاتر مركز الأبحاث الإفريقية باريس 4 دفتر التاريخ بوجانبورا 2 : 1 – 18 "
- لوكان 1985"المجاعات و الأوبئة في رواندا, دفاتر ما وراء البحار" 38 / 150 : 151 - 174
- نديكوريو،1985 "التنقل والهجرات التقليدية في بوراندي مداخلة في المائدة المستديرة للعلوم الإنسانية والتنمية الريفية التي نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة بوراندي بوجومبورا 7- 11 مولتيغر".

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

مفهوم الفضاء العمومي التواصلي في الفلسفة السياسية المعاصرة، هابرماس نموذجا

د.مولود سنادي
باحث في علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد المالك السعدي تطوان - المغرب

The Concept of Communicative Public Space in Contemporary Political Philosophy: Habermas as a Model

Dr. Moulood Snadi
Researcher in Sociology, Faculty of Arts and Humanities Abdelmalek Essaadi University, Tétouan - Morocco
mouloudsannadi@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا المقال مفهوم الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة الذي تناوله بعمق الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني "يورغن هابرماس" في مؤلفه "الفضاء العمومي"، والذي تطرق من خلاله لتاريخ ظهور هذا الفضاء بالمجتمع الأوروبي مع بداية الأنوار عبر مفاهيم من قبيل "العمومية" و"الدائرة العمومية" و"الرأي العام".

لذلك فمفهوم الفضاء العمومي عند هابرماس هو مفهوم مركزي حاول من خلاله التأسيس لرأي عام نقدي معارض للسلطة ومراقب لها، الأمر الذي جعله يحاول تلمس أهم التحولات التي شهدها الفضاء العمومي ابتداء من نشأة الطبقة البرجوازية في أوروبا، حيث أصبح المجتمع لأول مرة قائما على مبدأ العمومية وثقافة الحوار والمداولات العمومية حول الشأن العام.

-**الكلمات المفتاحية:** الفضاء العمومي، الدائرة العمومية، الرأي العام، الديمقراطية، الدعاية، العمومية

Abstract:

This article deals with the concept of public space in contemporary political philosophy, which was dealt with in depth by the German philosopher and sociologist Jürgen Habermas in his book "Public Space"، in which he touched on the history of the emergence of this space in European society with the

beginning of the Enlightenment through concepts such as "public" and "public sphère" "Public opinion".

Therefore, the concept of public space according to Habermas is a central concept through which he tried to establish a critical public opinion that opposes and monitors authority, which made him try to detect the most important transformations that the public space witnessed, starting with the emergence of the bourgeois class in Europe, where society became for the first time based on the principle of publicity and culture. Dialogue and public deliberations on public affairs.

Keywords : Public space, public sphere, public opinion, democracy, propaganda, publicity

الملخص المفاهيمي:

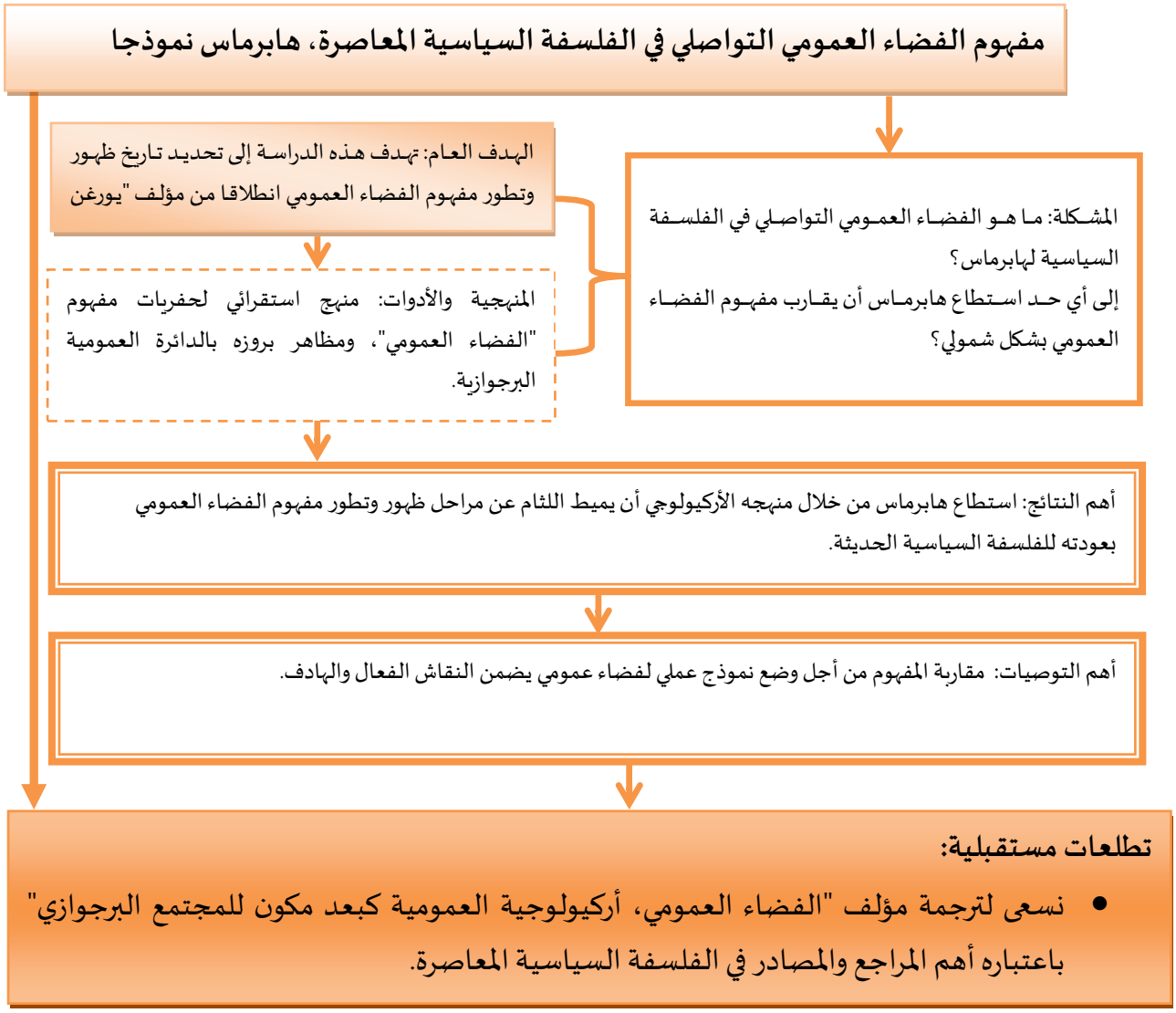

مقدمة:

اخترنا العمل على مفهوم الفضاء العمومي باعتباره مفهوم مركزي في الفلسفة السياسية المعاصرة من جهة، وما يمثله هذا المفهوم لدى فلاسفة الحداثة بدءا بديكارت.

لا شك أن الحداثة الغربية التي دشنها "روني ديكارت"، شكلت ولا زالت لحظة جد هامة في مسار الفكر الإنساني، حيث ساهمت في وضع الأسس الأولى للتفكير العقلاني كأهم ما يميز هذه اللحظة التاريخية، على أن البرنامج الفلسفي الذي وضعه لنفسه والمنهج الذي اتبعه في تحقيقه قد وضع حدا للعلاقة مع فلسفة العصر الوسيط ووصاية المؤسسة الكنسية المسيحية. فالوعي كخاصية للذات الإنسانية هو بمثابة إعلاء من قيمة الإنسان ككائن عاقل قادر على تأمل ذاته وتأمل ما يحيط به ليصل إلى اكتشاف القوانين الكامنة في الواقع الإنساني من جهة، والواقع المادي الخارجي من جهة أخرى، بمعنى أننا أمام براديغم للذات والذي ظهر بالموازاة مع الثورة الكوبيرنيكية فلكيا في البداية،

إلا أن تداعياتها امتدت إلى الفلسفة لتسمح بولادة الذات المفكرة.

من هنا يظهر الفضاء العمومي لدى هابرماس كمفهوم مركزي حاول من خلاله التأسيس لرأي عام نقدي معارض للسلطة ومراقب لها وهو الأمر الذي جعل هابرماس يحاول تلمس أهم التحولات التي شهدها الفضاء العمومي انطلاقا من نشأة الطبقة البرجوازية في أوروبا، حيث أصبح المجتمع لأول مرة قائما على مبدأ العمومية وعلى ثقافة الحوار والمداولات العمومية حول الشأن العام عن طريق النقاش والجدال، لذلك فمقالنا سينصب على مسألة خاصة في فكر هابرماس وهي مفهوم الفضاء العمومي والعمومية والرأي العام من خلال كتابه الفضاء العمومي الذي يحيل إلى البداية الفكرية لمشروع هابرماس الفلسفي والنقدي، وإلى المفهوم بما هو تجلي لحقيقة الممارسة الديموقراطية والمواطنة ومجال يتوسط العلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع المدني.

- **المشكلة البحثية وتساؤلاتها:**

ما هو الفضاء العمومي التواصلي في الفلسفة السياسية لهابرماس؟

إلى أي حد استطاع هابرماس أن يقارب مفهوم الفضاء العمومي بشكل شمولي؟

- **الأهداف:**

جاءت هذه الدراسة للبحث في مفهوم الفضاء العمومي السياسي في فلسفة يورغن هابرماس من خلال مؤلفه "الفضاء العمومي، أركيولوجية العمومية كبعد مكون للمجتمع البرجوازي"، ومفاهيم أخرى مكونة لهذا الفضاء من قبيل: "العمومية"، "الدائرة العمومية"، "الرأي العام"...

- **الأهمية العلمية للدراسة:**

إلى جانب مفهوم العدالة الاجتماعية، يعد مفهوم الفضاء العمومي أحد أهم المفاهيم في الفلسفة السياسية المعاصرة التي اهتم بها هابرماس إلى جانب مفهوم الرأي العام والديمقراطية التشاورية.

- **دواعي البحث في مفهوم الفضاء العمومي:**

إن اختيار البحث في إشكالية الفضاء العمومي من خلال مؤلف هابرماس "الفضاء العمومي" يتأسس من جانبنا على أن نهضة أمة لا تتحقق دون مجتمع ينخرط في مداولات عمومية ديمقراطية حول الشأن العام، لبلورة وطن تتحقق فيه مواطنتهم، وبالحصول على مجال عمومي ينشأ فيه الفرد في ظل المواطنة.

- **منهجية البحث:**

حاولت هذه الدراسة مقاربة مفهوم الفضاء العمومي وفق منهج استقرائي لحفريات هذا المفهوم، ومظاهر بروزه بالدائرة العمومية البرجوازية أولا ثم الصالونات الأدبية وعبر المجتمع المدني، لننتقل إلى العودة لكل من إيمانويل كانط وفريديريك هيجل ثم كارل ماركس بهدف البحث عن مبادئ وأوليات ومنطلقات هذا المفهوم عند كل متن من هذه المتون مختتمين العمل بملخص وخاتمة.

- **التعريف بيورغن هابرماس وكتابه "الفضاء العمومي:**

يمثل يورغن هابرماس أهم المرجعيات الكبرى للفكر الغربي المعاصر، والتي تعود إلى التقليد الفلسفي الألماني، ويمكن اعتبار عملية الجمع بين التكوين النظري الصلب والتوجه العملي المنخرط في هموم عصره هي السمة البارزة التي تميزه.

حصل هابرماس على درجة الدكتوراه حول فلسفة شلنغ سنة 1954، كما شغل منصب أستاذ مساعد لتيودور أدورنو بين 1956 و1959 في معهد فرنكفورت حيث أخذ يساهم في كتابة الأبحاث النظرية والتجريبية لهذا المعهد. كما يعد الفيلسوف والمفكر الألماني يورغن هابرماس أحد الوجوه الفلسفية البارزة في القرن العشرين، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، ويعتبر في نظر المؤرخين للفلسفة ممثلا للجيل الثاني لمدرسة فرنكفورت النقدية وإن كانت لديه اختلافات مع ممثلي هذه المدرسة.

من خلال رؤيته النقدية التي اكتسبها في هذه المدرسة بحكم احتكاكه بأقطابها وبحكم اطلاعه الواسع على التراث الفلسفي الأنواري، إضافة إلى معايشته للحربين العالميتين الأولى والثانية؛ وانعكاساتها على الأوضاع المتعددة في ألمانيا وخارجها[24]،كل هذا دفع هابرماس إلى توجيه سهامه النقدية للفلاسفة الذين يناهضون مشروع الحداثة.

- **مؤلف الفضاء العمومي:**

ينتمي كتاب الفضاء العمومي إلى اللبنات الأولى لمشروع هابرماس الفلسفي النقدي، والذي لا ينفصل إيبستيميا عن النظرية النقدية التي بدأت ملامحها تتشكل مع المفكرين الأوائل لمدرسة فرنكفورت وخاصة مع أبرز أعلامها هوركهايمر وأدورنو وماركوز، كممثلين للجيل الأول من المدرسة النقدية، علما أن أعمال هابرماس الأولى لا تدرج ضمن المؤسسين بل ضمن المشاركين وغير المباشرين للبحوث الفلسفية لهذه المدرسة، وبالتالي فإن إنتاجاته الأولى لا

[24] محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، دفاتر سياسية، الطبعة الأولى، 2006، ص: 11.

تنفصل في مستوى القضايا التي طرحتها أو في مستوى خطها الفلسفي العام أي خطها النقدي عن توجه مفكري النظرية النقدية منذ تأسيسهم لمعهد البحوث الاجتماعية.

ويعود كتاب الفضاء العمومي إلى البدايات الأولى من تشكل فكر هابرماس، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه ثانية قدمها هابرماس في العلوم السياسية سنة 1962 تناول فيه تاريخانية مفهوم الرأي العام - معتمدا المنهج الأركيولوجي كما يسميه هابرماس- كنمط من الهيمنة المؤسساتية داخل المجتمع البرجوازي لينشر بعدها بسنة، أي 1963م تحت عنوان "الفضاء العمومي كبعد مكون للمجتمع البرجوازي."

فإلى حد هذه اللحظة التي أشتغل فيها لم تصدر ترجمة عربية لهذا الكتاب. فهابرماس رغم شهرته ليس معروفا لدى القارئ العربي لأن ترجمة وتعريب أعماله هي محدودة، تركزت بالأساس حول مدرسة فرنكفورت وخصوصا هاربرت ماركوز ناقد المجتمعات التقنية المعاصرة (بالإضافة إلى تيودور أدورنو...)

1- الدائرة العمومية البرجوازية كمنطلق للفضاء العمومي:

أ- مفهوم الفضاء العمومي:

يعد مفهوم الفضاء العمومي من المفاهيم الملازمة للعقلانية التواصلية، والتي خصها هابرماس بالبحث الاركيولوجي معتمدا منهجا تاريخيا سوسيولوجيا، حيث انشغل به في كتاباته الفلسفية منذ بداية الستينات[25].

إن مفهوم الفضاء العمومي له تاريخ يمتد نشأة مع الحضارة الإغريقية وخصوصا ساحة الأغورا التي تشير في مضمونها إلى انفصال المكان المخصص للنشاط الدنيوي عن المكان المخصص للنشاط الديني، فقد كانت في بدايتها مركز النشاط في المدينة الإغريقية، باعتبارها المكان الفسيح الذي يسمح لجميع أهل المدينة بالاجتماع فيه، غير أنها انفصلت عن المعبد مبكرا ولم تكن في أول عهدها منظمة بل كانت مساحة واسعة مفتوحة مملوكة للدولة.

وبمرور الزمن تطورت الأغورا وأصبحت مكانا للسوق ومركزا للأعمال والحياة السياسية وأقيم بجوارها ثلاث مباني هامة وهي: مبنى صالة الاجتماعات، مبنى صالة المجلس، مبنى صالة الغرفة، وبالتالي جمعت الأغورا بين الوظائف الحضرية والسياسية.

ولتحديد دلالة الفضاء العمومي يعود هابرماس أولا إلى الفكر السياسي اليوناني الذي ميز بين الحياة الخاصة والحياة العامة، ويكشف التصور الإغريقي عن طبيعة تكون الدائرة العمومية التي تتميز بالحوار والنقاش العام والجاد والفعال على شاكلة المحكمة من أجل تبادل الآراء ووجهات النظر التي ستصبح لغة يومية متبادلة بين

[25] محمد الأشهب، يورغن هابرماس وراهن الفلسفة في الفضاء العمومي، مجلة رهانات، العدد 3، ربيع 2007، الدار البيضاء، ص: 10

المواطنين في إطار ممارسة "الديمقراطية التشاورية"، كما تتيح المدينة للمواطنين فرصة التداول والمناقشة في إطار من التعادل والتساوي وبالتالي توطيد الحوار والاعتراف[26].

كما يعتبر هابرماس أن للعمومية جذورا تاريخية تعود إلى الفكر الإغريقي والروماني وتقترن بتصور اليونان، أي أن العمومية تفيد دائرة المدينة باعتبارها الفضاء المشترك بين المواطنين الأحرار والمنشقة عن دائرة المنزل أو الأسرة الخاصة، وبالتالي فالحياة العامة تجري في الأسواق وفي الأغورا.

إن أول ما قام به هابرماس هو تحديد والفصل بين مفهومي "عام" و"خاص" منذ الحقبتين الهيلينية والرومانية متتبعا تطورهما، حيث يعتبر أن الفضاء العمومي السياسي لم يتجسد في هذه الحقب وإنما هو نموذج تمثلي وميدان للعرض المسرحي والاحتفالات الخاصة بالأفراد المميزين عن الجمهور، والذي عرفته الحضارة اليونانية وتواصل إلى حدود العصر الوسيط الأوروبي[27]. كما تتبع هابرماس مدلولات مفردة "عام" في مجالها اللغوي من العصر الإغريقي إلى الروماني.

لقد حدد هابرماس الموضوع الذي يعالجه، والذي يرجع إلى نشأة ظاهرة الفضاء العمومي انطلاقا من علاقة الرأسمالية بالدولة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر مستهدفا دلالة مقولة الفضاء العمومي في المجتمع البرجوازي[28]. بعد إشارته لخصوصية العلاقة بين الحياة الخاصة والحياة العامة في المدينة اليونانية، والعهد الكلاسيكي يلاحظ هابرماس أن مفهومي الرأي العام والفضاء العمومي لم يطبقا فعليا في ممارسة الحق إلا مع ظهور الدولة الحديثة وبروز المجتمع المدني[29]، خصوصا مع نشأة البرجوازية بأوروبا في بدايات القرن الثامن عشر، ثم صعودها مسرح التاريخ بعد انتصار الثورة الفرنسية خاصة حينما أصبح المجتمع الأوروبي ولأول مرة قائما على ثقافة "الحوار و المداولات العمومية حول الشأن العام"، بمعنى أدق مناقشة المجتمع لقضاياه العامة في فضاء المقاهي وعلى صفحات الجرائد والأماكن العمومية والمؤسسات البرلمانية، وبالتالي أصبح المجتمع شفافا وديمقراطيا يكتسب فيه الفرد حق استعمال العقل استعمالا عموميا، وحرية التعبير والكتابة والنشر وحرية الاجتماعات والتنقل.

---

[26] J. habermas, l'espace public, archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, traduit de l'allemand par marc B.DE LAUNAY, éd payot, 1978, paris, p. 02

[27] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 22

[28] عز العرب لحكيم البناني، "مفهوم الفضاء العمومي بين كانط وهابرماس، ضمن فلسفة الحق كانط والفلسفة المعاصرة، تنسيق محمد المصباحي منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى 2007، ص: 94

[29] محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية والمعاصرة نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، بيروت، 1998، ص: 07.

إن كلا من مفهومي الفضاء العمومي والرأي العام يبرزان بشكل واضح نضج وعي هابرماس السياسي المبكر بضرورة الانتقال من الوضع القائم إلى وضع أحسن وأفضل ينخرط فيه المواطن ليساهم مساهمة فعالة وايجابية في ظل فضاء مستقل للنقاش والتداول.

ويعتمد هابرماس في بناء أسس الفضاء العمومي على التصور الذي وضع كانط معالمه، وفي هذا الاتجاه تتساءل الباحثة "نانسي فرازر" عن مدى نجاعة التصور الكانطي للفضاء العمومي في الوقت الحالي وتبرز أيضا كيف أن هابرماس وقف عاجزا أمام بلورة نموذج جديد للفضاء العمومي. وبذلك – حسب الباحثة- يتخلى عن مدنا بتصور للفضاء العمومي يختلف فيه عن التصور البرجوازي.

ب- الدائرة العمومية البرجوازية:

إن الحديث عن كتاب الفضاء العمومي هو حديث عن عمل نسقي انطلق فيه هابرماس منذ بداية حياته الفلسفية والفكرية معتبرا أن لحظة تشكله تنتظم مع الأنوار فكريا و الثورة الفرنسية حدثيا، وبالتالي فقد تبلور مع نشوء طبقة اجتماعية جديدة بدأت تظهر ملامحها مع نهاية القرن السابع عشر، فالفضاء العمومي الذي يتحدث عنه هابرماس هو فضاء بدأ يظهر مع بروز الطبقة البرجوازية، وهو لا يبحث في المفهوم بشكل عام، بل يتمحور تفكيره في الكتاب حول النموذج البرجوازي للفضاء العمومي: " إن البحث الحالي هو من أجل تحليل بنية الفضاء العمومي البرجوازي"[30]، ما يعني اهتمام هابرماس بالنموذج الليبرالي للفضاء العمومي موجها عمله إلى تحليل بنية الفضاء العمومي ووظائفه السياسية، وما ساعد هابرماس في مقاربته للمفهوم من جانب تاريخي وآخر سوسيولوجي هو موسوعيته في المعرفة واحتكاكه بالعلوم الإنسانية الأخرى كعلم الاجتماع، التاريخ، علم السياسة، الاقتصاد وفلسفة الحق[31].

يدافع هابرماس في عمله الأركيولوجي عن فكرة مفادها أن الفضاء العمومي هو مقولة فلسفية تبلورت في المجتمع البرجوازي في القرنين السابع عشر الذي يرتبط بواقع انجلترا والثامن عشر المرتبط بواقع فرنسا، أي مسألة الدولة الحديثة وما نتج عن الأنوار والثورة الفرنسية من تغيرات في مجالي بنية الفكر السياسي والممارسة اليومية. كما يوضح أن بحثه سينصب على قياس نجاعة بنية ووظيفة النموذج الليبرالي للدائرة العمومية البرجوازية وسيحلل العوامل

[30] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 09

[31] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 09

التي ساهمت في ظهور هذا النموذج وتطوره[32]، بوصفه فضاء تحرريا ونقديا لتجذير العملية الديمقراطية وعلاقته بالرأي العمومي، ويستند في قوله هذا إلى مبدأ العمومية الكانطي بوصفه مبدأ نقديا، ما جعله يقر بأن الفضاء العمومي لم يتبلور إلا في القرن الثامن عشر. إنه تحليل سوسيوتاريخي لمعاني معقدة تتمحور حول هذه المفاهيم: العمومية والدائرة العمومية لإنتاج المفهوم السوسيولوجي من هذه المشارب المختلفة الدلالية منها والتاريخية. بالفعل فالملاحظة الأولى في أصل الكلمة والمتعلقة بالدائرة العمومية هي مفيدة[33]، فالدائرة العمومية تكشف عن حقيقة الرأي العمومي وطرق استعمال الجمهور للعقل إما استعمالا سياسيا موجها من قبل السلطة أو مضاد لها، فهي تظهر أحيانا كما لو أنها دائرة الرأي العام الذي يتعارض مباشرة مع السلطة[34].

ولذلك يشكل هذا المفهوم المميز الرئيسي للدولة الحديثة التي تجد أسسها النظرية في الفلسفة السياسية الحديثة، والتباس هذا المفهوم يرجع إلى التداخل بين الرأي العام والدائرة العمومية، فمفهوم العمومية في مجال السياسة جاء للدلالة على المؤسسات العمومية التي من خلالها يتفاعل الجمهور فيما بينه، وبالتالي للأفراد الحق في ولوج المؤسسات لأنها وجدت لخدمتهم، إلا أنها تخضع لسلطة الدولة من خلال القوانين والتشريعات السياسية.

إن موضوع الفضاء العمومي هو الجمهور باعتباره يشمل رأيا عاما ذي وظيفة نقدية[35]، والذي توفر له الدولة الحديثة الشروط الضرورية واللازمة لتكوين الرأي بشكل يحوله إلى مجال للاستهلاك اليومي عن طريق وسائل الدعاية والصحافة والنشر، والدعاية هنا بما هي وسيلة لاستقطاب الرأي العام وتوجيهه سياسيا بالإضافة إلى مراقبته لتشكيله وفق مصالحها عن طريق قمع الأفكار النقدية والحرية عموما (تختلف عن معنى العمومية الذي يحيل إلى الجمهور).

ويؤكد هابرماس في هذا الاتجاه أن دلالة استعمال مقولة العمومية في معنى الرأي العام والدائرة العمومية المرتبطة بمعاني سياسية لها علاقة بالعمومية بما هي فعل النشر والكتابة والإعلام ما زالت لم تتشكل بعد[36]، إنه يريد التمييز بين العمومية في معنى الإشهار والدعاية وبين العمومية النقدية المتوقفة على حوار جدي وفعال داخل فضاء عمومي حر ونزيه.

---

[32] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 10

[33] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 14

[34] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 14

[35] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 14

[36] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 14

إن التطور الذي شهده الفضاء العمومي راجع لتطور وسائل التواصل والإعلام والتي تتجلى في ظهور الجريدة[37]، و ولادة طبقة اجتماعية جديدة متمثلة في البرجوازية التي أصبحت تحتل حيزا هاما في الفضاء العام مستندة إلى استنارتها ومدنيتها لتشكل الأساس الحقيقي لجمهور القراء الذين يتبادلون المعلومات في الفضاء العمومي[38]، فوحدها الأسرة البرجوازية باعتبارها أسرة مثقفة كان لها مجال فسيح للمناقشة بين أفرادها في فضاء المنزل للتداول حول مواضيع أدبية أو سياسية، وبذلك اكتسبت - في نهاية القرن السابع عشر في انجلترا و نهاية القرن الثامن عشر في فرنسا- وعيا بنفسها و بدأت بإنشاء حيز خاص بها تواجه به السلطة عن طريق التأسيس لخلق حوار ونقاش عمومي.

إن الذي يريد هابرماس توضيحه موازاة مع تشكل البرجوازية هو الدور الجوهري الذي ساهمت به وسائل الإعلام المكتوبة في الانتشار الواسع لاقتصاد السوق بعيدا عن مرتعها الأصلي، وساعدت نفس الصيرورة على اتساع مجال قراءة الأدب بوتيرة سريعة باعتماد وسائط جديدة مثل الحروف المطبعية التي أصبحت وسيلة حاسمة لنشر معلومات عمومية[39]. لكنه في المقابل يؤكد على أن الصحافة جاءت لخدمة مصالح السلطة على الفور والدوام، ويستحضر في هذا الاتجاه الإجراء الذي اتخذته حكومة "فيينا" في بداية 1769، حيث اعتبرت أن للصحافة إمكانية تقديم جديدها أسبوعيا للجمهور شريطة إحالة أعدادها الصادرة للمراجعة والمراقبة من طرف السلطات ورؤساء التحرير بالصحف[40].

(ف) البرجوازية هي الطبقة الاجتماعية الجديدة التي كانت معنية بالمشروع السياسي للدولة، وهي الفئة التي تكونت أساسا من موظفين في الإدارة الملكية وقضاة، بالإضافة إلى الأطباء والضباط والرهبان والأساتذة المثقفين، والتي ساهمت في تكوين وعي سياسي يتفق مع توجهاتها السياسية ليصبح الفضاء العمومي في الدولة الحديثة موجها توجيها سياسيا لصالحها، بمعنى آخر في داخل هذه الطبقة الاجتماعية كانت السلطة السياسية السبب في شعورهم بالوعي الذي يوضح للناس طبيعة العدو الاجتماعي للبرجوازية ومكانتهم في الفضاء العمومي البرجوازي الوليد، وبالتالي يمكن اعتبار المصلحة العامة أضحت الشغل الشاغل للطبقة البرجوازية[41].

لقد ساهم ظهور فكرة العمومية مع الدولة الحديثة في تشكيل الفضاء العمومي بمعناه الليبرالي، وولادة المجتمع

---

[37] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 30

[38] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 34

[39] عز العرب لحكيم بناني، المرجع السابق، ص. 94

[40] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 33

[41] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 34

المدني والدولة الليبرالية، فالعمومية لم تظهر كمفهوم قائم في خطاب الفلسفة السياسية ولم تطبق في الميدان الحقوقي إلا مع قيام الدولة الحديثة والمجتمع المدني.

ج- البنية الاجتماعية للدائرة العمومية البرجوازية:

يمكن فهم الدائرة العمومية البرجوازية باعتبارها مجالا للأشخاص الخاصين المجتمعين على شكل جمهور، هؤلاء الأشخاص يطالبون بتنظيم السلطة لهذا المجال، ولكن ضد السلطة نفسها من أجل مناقشتها حول القواعد العامة للتبادل بما فيها تبادل السلع والعمل الاجتماعي[42]. لذلك يمكن لهذه الدائرة أن تكون معارضة للدولة عن طريق النقاش في قضايا الشأن العام والمصلحة العامة، ويوضح هابرماس أن الدائرة العمومية البرجوازية تتشكل تحت غطاء رأي عام غير سياسي ذو طبيعة أدبية بالمعنى الواسع، لتتبلور تحت غطاء الفضاء العمومي دائرة عمومية ذات طابع سياسي[43]، فهي المجال الذي يحلل وينتقد الجمهور فيه تجاربه الشخصية. ويعتقد هابرماس أن الفضاء العمومي الأدبي ليس من أصل برجوازي خالص لأنه يحافظ على العلاقة المستمرة مع الدائرة العمومية الممثلة للبلاط والذي يساندها بدوره[44].

كما يقف هابرماس على اتجاه النقد العمومي الذي ستأخذه النخبة المثقفة البرجوازية، وعملها على قطع العلاقات التي تربطها مع ما بقي من الدائرة العمومية المنحرفة -الخاصة بالبلاط - للتمهيد لفضاء عمومي جديد هو: الدائرة العمومية البرجوازية، لتمثل بنية منظمة من طرف السلطة ومضادة لها في نفس الوقت، هذا التعارض الذي يعد ضروريا ولا سابق له في التاريخ، والذي يتوسطه الاستعمال العمومي للعقل والبرهنة[45] من أجل نقد آليات هيمنة السلطة، والتي تُشرع للسيطرة ومركزة السلطة في يدها.

كما يوضح هابرماس بنية الأنموذج البرجوازي للفضاء العمومي من خلال تبلور دائرة عمومية سياسية عن فضاء عمومي أدبي، هذه الدائرة السياسية التي تفيد بدورها ميدانا يضم المجتمع المدني، وفضاء للسلطة العمومية الخاص بالدولة، وهو ما يعبر عن دائرة الدولة الحديثة التي ينفصل فيها الخاص عن العام، ويستعمل الجمهور فيها العقل استعمالا عموميا في فضاء عمومي يتوسط حاجات المجتمع المدني وممارسته النقدية من جهة، والدولة من جهة أخرى.

---

[42] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 38

[43] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 40

[44] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 40

[45] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 38

إن الخط الفاصل بين المجتمع والدولة - والذي يدخل في سياق اهتمامنا- هو أساسا يعزل الميدان الخصوصي عن الميدان العمومي. عندما نتحدث عن المجال الخصوصي فهو مدرج بالفهم في الدائرة العمومية التي تقوم على الأفراد الخاصين ويشمل المجتمع المدني في معنى جد ضيق وهو مجال تبادل السلع والعمل الاجتماعي بالإضافة إلى العائلة الضيقة.... فالفضاء العمومي السياسي الناتج عن الشكل الأدبي والرأي العام المنبثق عنه، يلعبان دور الوسيط بين حاجيات المجتمع والدولة[46].

إن هابرماس يدعونا إلى فهم أن الفضاء العمومي السياسي الذي يتشكل وفق بنية للتواصل من خلال توسط القاعدة المتكونة عن طريق المجتمع المدني[47].

لقد ساهمت البرجوازية بشكل أساسي في بروز الفضاء العمومي السياسي النقدي عن طريق الاستعمال العمومي للعقل، وفي الوقت الذي انبثق فيه مبدأ الحوار المفتوح بدأت الدائرة العمومية البرجوازية بالتمركز في المجتمع، عن طريق إنتاج ونشر أعمال ثقافية وأدبية بين سائر المجتمع ليتم تداولها في المقاهي والفضاء العمومي الأدبي[48].

كما يعمل هابرماس على كشف مقولة "الدعاية" من منطلق تحليلها فهي تشكل الوجه الآخر النقيض للرأي العمومي النقدي المعارض للدولة سياسيا، وبذلك فهي الرأي العمومي المعتمد سياسيا من طرف الدولة، وبمعنى أدق هو الموقف المصطنع الذي يعبر عن مصالح السلطة أو الدولة الحديثة على اعتباره رأي الأغلبية، وهي الدعاية المفروضة التي تستعمل للتضليل والتحكم في الرأي العام وتستهدف ترويج المنتجات الاستهلاكية[49]. كما توظف الدولة مجالا للنقد من أجل السيطرة عليه وتوظيفه إيديولوجيا لتوجيهه، ليصبح النقد من خلاله شكليا وغير بناء يجسد الواقع ويسانده في مقابل الفضاء العمومي الخاص بالأغلبية والذي يدل على الأشخاص الذين يستعملون العقل استعمالا برهانيا. وهو الأمر الذي يستدعي التحفظ من إملاءات السلطة وتحرير الجمهور منها عن طريق الاستعمال العمومي للبرهنة والاستدلال والنقد.

واضح مما سبق إذن أن هابرماس قد وضع الأنموذج البرجوازي للفضاء العمومي السياسي كنقطة انطلاق، وهو مجال الدراسة الذي ركز عليه هابرماس منذ البداية، والفضاء العمومي إنما يبدأ من تحديد المعنى المكاني للمفهوم، فهو يتمثل أولا في العائلة الضيقة أي الصالة الرئيسية التي يجتمع فيها الأفراد في المنزل لتداول القضايا الأدبية

---

[46] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 41

[47] Bjarne Melkevik, habermas, droit et democratie deliberative, presses université laval, 2001

[48] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 42

[49] J. habermas, l'espace public, ibid, p.246

والسياسية، وبذلك يصبح الفضاء العمومي باحتوائه الرأي العام قد تولد في البداية انطلاقا من التنظيم العفوي للعائلة البرجوازية بوصفها الخلية المجتمعية الأولى، ثم امتد هذا التنظيم إلى مجالات خارجية أوسع تتمثل أساسا في التنظيمات الاجتماعية والمؤسساتية المنظمة للوظيفة السياسية في الفضاء العمومي البرجوازي والتي تتوخى السيطرة على المجتمع المدني من خلال تنظيمها للحياة الشخصية للأفراد واحتوائها باسم المصلحة العليا.

2- تاريخانية العمومية:

أ- كانط، العمومية كمجال للتوسط بين السياسة والأخلاق:

إلى جانب استرجاعه لفكرة الفضاء العمومي على أساس مبادئ الفكر الفلسفي والسياسي والسوسيولوجيا الحديثة، حيث عمد هابرماس على تتبع المفهوم منذ الحقبة اليونانية حتى عصرنا الحالي، هذا المفهوم لم يتبلور كمفهوم جوهري إلا مع فكر الأنوار وخصوصا مع كانط.

يرتبط بناء الفضاء العمومي اليوم بالفيلسوف الألماني هابرماس، وقد صيغ أول مرة في الفلسفة الألمانية مع مواطنه إيمانويل كانط الذي وضع معالمه الكبرى، حيث وضع هابرماس أسس الفضاء العمومي الحديث بالاستناد إلى هذا التصور، ورصد المفهوم كما تكون في فكر الأنوار خصوصا مع كانط الذي أدخل مفهوم العمومية في فلسفته المرتبط بمفهوم النقد كأداة عمومية لانفتاح العقول على غيرها، وإقامة قناعات مشتركة بخصوص الأخلاقي والسياسي والجمالي والتقني في المجال الاجتماعي لتبادل الأفكار والأحكام حول الطبيعي والنافع وبين الجميل والجليل[50]...

إن عودة هابرماس للفلسفة الكانطية هو تتبع أركيولوجي لمفهوم العمومية والفضاء العمومي في الخطاب الفلسفي السياسي المعاصر ويؤكد - هابرماس- من جهة أخرى أن توماس هوبز هو أول منظر للفضاء العمومي والليبرالية بينما كان عمل كائط هو تحديده وأجرأته ليصبح عموميا مع كانط ما كان خصوصيا مع هوبز. "فقبل أن يدرج مفهوم الرأي العام في اللغة الألمانية كان مبدأ العمومية الكانطي قد ظهر في فلسفة الحق و التاريخ ببنية نظرية مكتملة"[51] مناديا بحرية التفكير باعتبارها حقا عموميا، هذا التفكير والتفلسف سيصبح تأصيلا جذريا لكل المفاهيم التي بواسطتها يدرك الإنسان راهنيته، وعملا يفكر في ذاته وفي إمكانيته داخل العقل قبل أن يكون مجرد تفكير وتأمل فيما يحدث في الطبيعة، ذاك هو المعنى الذي سيعطيه كانط للنقد...."فعصر الأنوار هو عصر النقد بامتياز"

[50] عبد الحق منصف، كانط و رهانات التفكير الفلسفي، من نقد الفلسفة إلى فلسفة النقد، إفريقيا الشرق -المغرب، 2007 ، ص. 09

[51] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 112

باعترافه في كتاب نقد العقل الخالص[52]. لقد كان النقد يؤسس شروط حداثته لذاته، ومع كانط أصبح النقد المتعالي يفكر في ذاته كحق عمومي ينبغي للدولة أن تسانده وتحميه، كما كان كانط أول فلاسفة العصر الحديث الذي فكر فلسفيا في الفضاء العمومي لتواجد الفلسفة، وقد تمثله أولا كفضاء لثقافة عمومية قائمة على تبادل الأفكار والأحكام والخبرات المشتركة وجعل هذا التفكير جزءا من تأصيل الفلسفة لذاته داخل حاضرها الحديث، كما تمثله مرة ثانية باعتباره فضاء للتعليم والتعلم والتكوين الفكري للكائنات البشرية والعاقلة لتعليمهم المحافظة على إنسانيتهم وكيفية تحقيق العدالة[53].

الرأي العام المكون من الأفراد الخاصين الذين يستعملون العقل استعمالا عموميا يكون موجها بإرادة عقلنة السياسة باسم الأخلاق[54]، لذلك فمهمة الاستعمال العمومي للعقل خاصة بالعلماء والفلاسفة سيما أنهم يعتمدون على مبادئ العقل الخالص في التفكير، حيث راهنت الفلسفة على تأسيس عمومية ثقافية تتحرر فيها العقول من قصورها وتنخرط داخل صيرورة التقدم، لكنها فتحت مجالا من جهة أخرى لامتزاج الأفكار الفلسفية بالآراء العامية وأحكام غير مؤسسة داخل العقل، هذا ما أدركه الفيلسوف إيمانويل كانط بشكل عميق[55].

لذلك ففلسفة الأنوار تعتبر الجمهور قاصرا وغير مؤهل لممارسة العقل وفي نفس الوقت هذا الجمهور لم يكن من الممكن أن يكون جمهورا إلا بفضل أعضائه الذين هم في مستوى نشر الأنوار وشعارها "لتكن لك الجرأة والشجاعة على استخدام فهمك الخاص". فقد تبلور مفهوم العمومية مع نص الأنوار الذي يحتل مكانة بارزة في عودة هابرماس للمتن الفلسفي الكانطي وخصوصا مبدأ العمومية الكانطي.

إن توسط العمومية بين السياسة والأخلاق في نظر كانط هو من أجل ضمان وحدتهما، "التحام الفلسفة السياسية مع الميدان الأخلاقي هو من اجل فك الارتباط مع مفاهيم الطبيعة والعقل وأيضا لاسترجاع هذا الفضاء الاجتماعي[56]، فالسياسة الحقيقية لا يمكن أن تفعل شيئا بدون مرجعية أخلاقية"[57].

لقد انطلق هابرماس من هذا الفهم الكانطي للعمومية ليؤكد أن الفضاء العمومي البرجوازي قد تشكل كمفهوم في فلسفة النقد الموجهة لتأصيل مختلف المفاهيم التي تتمثل بها الأنوار راهنيتها وحداثتها والتي تريد أن تموقع ذاتها

---

[52] عبد الحق منصف، كانط و رهانات التفكير الفلسفي، من نقد الفلسفة إلى فلسفة النقد، إفريقيا الشرق -المغرب، 2007 ، ص. 11

[53] عبد الحق منصف، كانط ورهانات التفكير الفلسفي، من نقد الفلسفة إلى فلسفة النقد مرجع سابق، ص. 13

[54] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 112

[55] عبد الحق منصف، كانط ورهانات التفكير الفلسفي، المرجع السابق، ص. 10

[56] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 112

[57] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 113

داخل حاضر تريده أن يكون عصر سيادة النقد القائم على أساس الحرية والحقوق العمومية، وهو ما يستلزم وجود أفراد قادرين على الخروج من حالة القصور والعجز عن استخدام العقل خارج قيادة الآخرين والابتعاد عن نزعة الخمول والجبن اللذين يفسران بقاءه وبقاء القسم الأكبر من البشر في حالة قصوره، لأن العلة في ذلك تكمن في انعدام القدرة على اتخاذ القرار وفقدان الشجاعة على ممارسته دون وصاية الآخرين من منطلق شعار الأنوار: *تجرأ على استخدام عقلك بنفسك*[58]، وهو الشعار الذي طرحه كانط جوابا في نص ما الأنوار، والذي بلور مبدأ العمومية الكانطي ومفهوم العمومية الضامن لوحدة السياسي والأخلاقي، (ف)العمومية عند كانط يجب أن تدرك كمبدأ قادر على ضمان وحدة السياسي والأخلاقي، كما أن الفضاء العمومي في نظر كانط هو المبدأ الذي يحدد نسق الحق وينظم الحياة المدنية وهو قبل كل شيء الطريق إلى الأنوار[59]. لذلك تشكل وحدة السياسة والأخلاق شرطا أساسيا لتكون المدني لكل دولة جمهورية من جهة ويجب أن تكون العلاقات بين الدول سلمية في إطار الفيدرالية الكوسموسياسية من جهة أخرى، فالالتزامات التشريعية للنظام القانوني الضامنة للحرية المدنية في الدولة والمتعلقة بحماية السلم بين الدول لها نفس الهدف الأخلاقي وهو تحقيق النظام[60]، وبالتالي فالسياسة الحقيقية لا يمكن أن تفعل شيئا دون مرجعية أخلاقية لذلك يشكل التوسط بين الدولة والمجتمع المدني الدور السياسي الذي يلعبه الفضاء العمومي لضمان إنسانية الإنسان وتحقيق مواطنته في ظل مجتمع عادل سمته الأساس حرية التفكير والتعبير وعمومية الآراء انطلاقا من الاستعمال العمومي للبرهنة والاستدلال، مما يكشف أن مفهوم العمومية لم يتبلور كمفهوم في حقل الفلسفة السياسية والتاريخية في نظر هابرماس إلا مع الفلسفة الكانطية. فعودة هابرماس لكانط تتمثل فيما هو سياسي وفلسفي وتاريخي، وهي التخصصات التي تبلور مع عودته لها مفهوم العمومية وتشكل كمفهوم حاضر في الفلسفة السياسية.

إن ما يبرر تركيز هابرماس على الفلسفة الكانطية في سياق حديثه عن العمومية هو تأسيس الفلسفة لمفهوم جديد عن التفلسف والتفكير قبل أن تعمل على تأصيل الحق في هذا التفلسف والتفكير باعتباره حقا عموميا[61]. فالفلسفة يجب عليها التفكير في إمكانيتها قبل أن تفكر في موضوعاتها النظرية أو العملية والتفكير في الراهن عبر

---

[58] مصطفى حنفي، النزعة الانسانية وإرث الأنوار، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي-تطوان، 2009 ، ص. 45

[59] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 114

[60] J. habermas, l'espace public, ibid, p. 113

[61] عبد الحق منصف، كانط ورهانات التفكير الفلسفي، المرجع السابق، ص . 1

مفاهيم تلزم على نقدها وتأصيلها داخل العقل، وبالتالي أضحت الفلسفة النقدية تموقع ذاتها داخل حاضر تريده أن يكون عصر سيادة النقد الحر والعمومي[62]. كما كان يسعى كانط من هذا المنظور إلى تأسيس الحقوق البشرية من منطلق الحق في التفكير لضمان إنسانية الإنسان وتحقيق مواطنته في ظل مجتمع عادل يتمتع فيه البشر بحرية التفكير وحق التعبير وعمومية الرأي بالاستناد إلى عقل عملي أخلاقي يضمن تحرير الأفراد من سلطة الوصاية[63] -التي تقيد الفكر وتوجه استعمال العقل استعمالا قاصرا- واستعمال العقل بصورة ذاتية يمنع من خلالها القبول بوصاية شخص آخر من أجل التوجيه في ميادين يكون من الأفضل أن نستعمل فيها العقل. إن السمة البارزة التي طبعت تفكير القرن الثامن عشر وحددت خصائصه الفكرية هي هذه الروح النقدية المستعدة لتحليل الوقائع والبحث عن أسبابها، فالوعي الفلسفي والنقدي قد نبه إلى ضرورة جعل النقد أسلوبا رئيسيا في النظر إلى الأشياء والأفكار، لأن هذا التقدم نفسه يثبت قدرات العقل الإنساني على إبداع المعرفة كفكر نقدي يتأسس داخل مشروع حداثي أطلق عليه القرن الثامن عشر بقرن العقل[64]. هذه العمومية في النقد حسب فيلسوف الأنوار هي الضامن لحرية الأفراد داخل مجتمع مدني يتأسس على المساواة والحرية عن طريق القانون لذلك يحدد كانط الأنوار بأنها ليست فقط حدثا يضمن للأفراد حريتهم الخاصة في التفكير، بل تتحقق عندما يكون هناك تطابق للاستعمال الكوني والحر مع الاستعمال العمومي للعقل.

إن ما يعرقل مسيرة الإنسان نحو التنوير هو حالة القصور، فالتحول الذي شهدت الأنوار معالمه نقل الجمهور القادر على استعمال العقل بشكل عمومي إلى منزلة المواطنين الأحرار، الذين أصبحوا بفضل هذا الانتقال قادرين على المساهمة في التشريع القانوني بحكم وجود إرادة جماعية[65]. لذلك يتضح أن مفهوم الفضاء العمومي عند كانط يتأسس على أن دور الدولة الحديثة ينحصر في القدرة على التسيير والتدبير والحكامة الجيدة، فأضحى تسيير الدولة يقوم على إدارة الشؤون الداخلية وفقا لضوابط أخلاقية تعوض القانون الطبيعي للسلطة بسلطة قوانين الحق[66].

من جهة أخرى يصر كانط على الحرية التي ينبغي أن نفترضها كخاصية تتميز بها جميع الكائنات العاقلة، فهي شرط التنوير الوحيد أي حرية الاستعمال العمومي للعقل في كل المجالات، هذا الاستعمال الذي يستمد معاييره من

---

[62] المرجع نفسه، ص. 11

[63] عز العرب لحكيم بناني، المرجع السابق، ص. 9

[64] مصطفى حنفي، المرجع السابق، ص. 29

[65] عز العرب لحكيم بناني، المرجع السابق، ص. 9

[66] المرجع نفسه، ص. 97

العقل ويستعين به في تدبير شؤون نفسه وأفعاله، وهو ما يزكيه أول مبدأ من مبادئ النقد الكانطي والمتمثل في تحفيز الإنسان على التفكير بنفسه وحثه على الخروج من حالة الجبن والخمول اللذين يفسران بقاءه وبقاء القسم الأكبر من البشر في حالة قصور. لذلك (ف)الاستعمال العمومي للعقل لا بد وأن يكون حرا في جميع الحالات، هذا الاستعمال هو الذي يستطيع تقديم التنوير إلى البشرية عن طريق الاستعمال الخاص، ولا بد أن يخضع أيضا لتحديد صارم ضد حواجز التنوير[67]. كما نجده يتأسس على مبدأ حل لرفع الوصاية عن العقل والسير به نحو التنوير وعلى مطلب نظري عملي صاغه فلاسفة الأنوار في دفاعهم عن حقوق العقل، وهو ما يعني مطلب الحرية. ويظهر الاستعمال العمومي للعقل مبدئيا كمهمة خاصة يقوم بها الفلاسفة لكن في المقابل يؤكد هابرماس على أنه ليس حكرا على الفيلسوف بل هو واجب على كل فرد من الجمهور، "ليس الفيلسوف هو الوحيد المؤهل للأنوار بل كل فرد قادر على استعمال العقل بشكل عمومي جدير بإنجاز مهام الأنوار"، وهو ما يفسر لنا أن العمومية هي مقدرة الفرد على التفكير الفلسفي أمام الجمهور لهذا فإن الأنوار تستوجب أن يفكر المرء بصوت مرتفع[68].

تشكل الدائرة العمومية المبدأ الذي يحدد نظام الدولة الضامنة لحرية الأفراد في شكل مدني تساهم في تكوين مجتمع مدني كدائرة للحرية والحقوق الكونية. بفضل الدستور الجمهوري يصبح الفضاء العمومي ذو الطابع السياسي المبدأ الذي يحكم تنظيم الدولة الدستورية الليبرالية والتي تسمح للمجتمع المدني بإنشاء مجال للاستقلال الخاص (كل واحد له الحق في البحث عن سعادته بالطريقة التي تناسبه)[69].

لعل فكرة أننا نعيش عصرا يسير نحو التنوير هي إجابة كانط عن شروط الارتقاء إلى المجتمع العادل المتحرر في تدبيره للعقل نحو الحقيقة، ففلاسفة الأنوار- خصوصا كانط- هم من وضعوا الأسس الأولى لحق الشعب في المشاركة العمومية حول الشأن العام، ما جعلهم يؤسسون للممارسة التشاركية والمجتمع الديموقراطي.

إن كانط في فضاء هابرماس ليس مجرد استعادة، بل عودة تعبر عن الحاجة الملحة للتفكير السياسي والأخلاقي. لذلك تتطلب عمومية كانط الانتقال من الفردية إلى الكونية في مستوى الأخلاق والسياسة، وإقامة مجتمع مدني يقيم الحرية والحق على نحو كوني بين الدول في إطار كوسموسياسي، حيث السياسة القائمة على الأخلاق لا تدل على شيء آخر سوى العمل وفق القانون عن طريق إلزام القوانين الوضعية، كما تضمن العمومية سيادة القوانين أي أن الدائرة العمومية لها القدرة على لعب هذا الدور، وبمعنى أدق يجب على الفضاء العمومي أن يتوسط السياسة

[67] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.115 -116

[68] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.114

[69] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.116

والأخلاق[70].

كما يشير هابرماس أن فلسفة كانط السياسية تضم معنيين مختلفين: المعنى الأول يتماشى مع فكرة النظام الكوسموسياسي المنبثق عن الطبيعة ذاتها، ما يعني إضفاء الطابع الأخلاقي والكوني للأفعال السياسية، أما المعنى الثاني فيقترن بالعنف السياسي كشرط ضروري لقيام نظام كوسموسياسي عادل ينبني على سياسة تستند على الأخلاق.

الأمر الذي دفع هابرماس للتأكيد أن وساطة العمومية هي الكفيلة بتحقيق الاقتران بين السياسي والأخلاقي في إطار كوني[71]، كما يشدد على أن معايير التسامح والحرية وحرية الرأي هي التي مهدت للفعل التواصلي الديمقراطي القائم على سلطة العقل والنقد.

ب - ديالكتيك العمومية بين هيجل وماركس:

- **هيجل:**

على العكس من رؤيته لكانط، يرى هابرماس في هيجل لحظة الفلسفة الواعية، فقد كان يرى في هيجل الفيلسوف الأول الذي نما معه بكل وضوح مفهوم الحداثة، وعليه وجد هابرماس بهيجل مثالا للكثير من منطلقاته الفكرية حتى انتصر ما هو هيجلي عند هابرماس على ما هو ماركسي، بمعنى نقد النقد الماركسي واستعادة الحوار وجدلية الاعتراف بالآخر، إلا أننا نجد هابرماس كانطيا كما تطرقنا لذلك في المحور السابق أكثر مما هو ماركسي أو هيجلي.

لذلك وبعد حديثه عن الفلسفة السياسية الكانطية في إطار تأسيس مفهوم جديد لحرية التفكير والاستعمال العمومي للعقل والروح النقدية الساعية لتحليل الوقائع في ظل مجتمع مدني قيمه الحرية والحق، يستحضر هابرماس هيجل باعتباره من وضع موضع التساؤل فكرة أن المجتمع المدني يمكن له أكثر من أي وقت مضى أن يكون نظاما طبيعيا.

فقد انفصل في العصر الحديث المجتمع والسياسة، ومعلوم أن مفكري الحق الطبيعي خلال القرن السابع عشر لم يقيموا بدورهم تمييزا بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة، فهؤلاء ميزوا بين المجتمع الذي يجمع بين المدني والسياسي من جهة، وحالة الطبيعة من جهة أخرى، فكل من توماس هوبز وجون لوك تحدثا عن الدولة والمجتمع المدني والهيأة السياسية واعتبراها مفردات يستطيع الإنسان أن يخرج بها من حالة الطبيعة بل استمر هذا

[70] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.124

[71] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.124

التقليد أيضا عند مفكري القرن الثامن عشر مثل روسو و كانط[72]، كما انفصل الاقتصاد الرأسمالي -الذي أصله اقتصاد الأسرة- عن السلطة، هذا الانفصال أدى حسب هابرماس إلى ولادة نظام الدائرة العمومية والمجتمع المبني على الاقتصاد السياسي ونظام الدولة المبني على الحق[73].

من جهة أخرى يعتبر هيجل الدائرة العمومية مجرد إيديولوجيا لأنه "ينمو ضمن الجمهور والأشخاص الخاصين الذين يستعملون العقل استعمالا عموميا ما يسميه كانط ب 'الاتفاقية العامة' حول جميع الأحكام، لذلك وجب إعادة النظر في الرأي العام الذي ينتج عن هذه الاتفاقية والذي يعبر أيضا عن الكونية الامبريقية لآراء وأفكار الجمهور"[74].

إن هيجل حسب هابرماس هو الذي وضع تصورا جديدا للدولة الحديثة حينما ميز بين الدولة والمجتمع المدني، هذا الأخير لم يظهر بالمعنى الذي نفهمه اليوم إلا مع صدور كتابه "مبادئ فلسفة الحق"، وبالتالي يمكن اعتبار هيجل هو أول من قام بالفصل بين الحياة السياسية والمدنية، ويقترن التصور الهيجلي لمفهوم المجتمع المدني بالإطار الذي وضعه في مبادئ فلسفة الحق، فالمجتمع المدني عند هيجل هو لحظة من لحظات الدولة، أي أن هيجل نظر إلى الدولة واعتبرها ثلاث لحظات، لحظة أولى تتمثل في الأسرة ولحظة ثانية متمثلة في المجتمع المدني، أما اللحظة الثالثة و هي الدولة بمعناها الضيق.

إن المجتمع المدني في التصور الهيجلي مجال أوسع من الأسرة والتقاء الفرد بغيره في إطار فضاء عمومي هو مبدؤه الأول، أما الأسرة فهي الصورة الأولى والأساس الطبيعي لقيام العلاقة بين الأشخاص بمعنى أن الأسرة تنشأ عبر مؤسسة الزواج التي تحول الرابطة الطبيعية إلى رابطة روحية غير أن الأسرة لا تسمح عموما لأعضائها بالاستقلال على نحو مطلق، وهو ما يتعارض مع الحاجة إلى الاستقلال التي تبرز عند الأفراد وعندما يشب الأبناء ويرشدون تزداد حاجتهم إلى الاستقلال ويتعاظم شوقهم إلى إنشاء أسر خاصة بهم، ويذهب هيجل إلى أن الموت الذي يخطف الوالدين وخصوصا الأب يؤدي إلى الإرث الذي يعد المدخل الأساسي للملكية الخاصة وعندما تتفتت الأسرة يعقبها ظهور جماعات من الملاك المتنافسين الذين يمهدون الطريق لظهور المجتمع المدني من حيث أنه شرط أساسي لتحقيق الحرية، فالأسرة إذن شرط ضروري لكنه مجال ضيق إلى حد لا يسمح بالتحقق الكامل للروح والشخصية والحرية، وبالتالي فالأفق الذي يندرج ضمنه المجتمع المدني بالنسبة لهيجل هو أفق اقتصادي.

[72] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.126

[73] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.126

يقول هيجل في كتابه مبادئ فلسفة الحق "إن الحرية الصورية في شكلها الخاص بالأفراد والمعبرة عن أحكامهم وآرائهم ومشورتهم حول الأعمال السياسية تعد مظهرا من مظاهر الرأي العام"[75]، لذلك هيجل لا يغادر مقولة القرن الثامن عشر وهي وظيفة الدائرة العمومية المتمثلة في "عقلنة السيطرة."

بل إن الدائرة العمومية هي التي يتم فيها التحقق التام للروح الموضوعي الذي يكون تائها إبان لحظتي الأسرة والمجتمع المدني والمتجلية في لحظة الدولة، حيث يعتبر هيجل أن الاستعمال العمومي للعقل لا يمكنه أن يوصلنا إلى الأهداف إلا إذا سلم الفرد مصالحه الفردية للدولة التي تتجاوز الفرد وتمكنه من تخطي فرديته ليصير مواطنا في نظام حيث العدالة والحرية، "بما أن المجتمع المدني غير قادر على الاستغناء عن الحكم، ونظرا لميولاته الطبيعية إلى الفوضى فمن المهم الآن -أكثر من أي وقت مضى- إدماجه في الدولة عن طريق القوة"[76].

ومن ناحية أخرى فالرأي العام ليس إلا تجليا للمعرفة والعلوم إذا كانت علوما حقا فهي لا توجد بأي حال من الأحوال في ميدان الرأي العام، فإذا كان الاستعمال العمومي للعقل هو عمل العلماء فإن المعرفة تتجاوز مظهرها الخارجي، وبالتالي فالعلم عند هيجل خارج نطاق الرأي العام، بل لا يمكن العثور على العلوم في مجال الرأي العام على العموم، وفي سياق تناوله للعمومية قام هيجل في تقدير هابرماس "بتحديث الشرخ العميق الذي يهدد المجتمع المدني والذي لا يزيل الفوارق بين البشر لأنها فوارق طبيعية، وبالمقابل ترتفع هذه الفوارق إلى مستوى التفاوت في المهارات والثقافة الفكرية والأخلاقية"، فالمجتمع المدني القائم على السوق الحر ونمو السكان والتوسع في الصناعة غالبا لا يكون قادرا على حماية الناس من أن يصبحوا طبقة من الغوغاء والرعاع لا تعرف بأي نظام قانوني، لذلك فهيجل قد "أفرغ مقولة الدائرة العمومية البرجوازية من معناها لأن المجتمع الفوضوي والمتناقض حسب هيجل لا يمثل هذا المتحرر نسبيا من هيمنة كافة أشكال السلطة"[77].

- **ماركس:**

بخلاف هيجل يعتبر ماركس المجتمع المدني "ركيزة واقعية للدولة" لكونه يمثل المدني بالنسبة له هو الواقع الملموس للإنتاج والاقتصاد والطبقات الاجتماعية، لذلك يعد تدخل الدولة تجريدا واستلابا لفاعليته باعتباره ركيزة الدولة ونقيضها في الوقت نفسه، وبالتالي يصبح المجتمع المدني مجالا للصراع الطبقي على مسرح التاريخ، لذلك وفي سياق نقده لمبدأ العمومية سيتناول ماركس العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وارتباطهما بالبنية التحتية وبنمط

[75] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.126

[76] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.131

[77] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.131

التبادل الذي تفرزه قوى الإنتاج.

إن الاختلافات في المجتمع ما قبل البرجوازي أي الإقطاعي كانت رهينة بالسياسة، أما في المجتمع البرجوازي فقد أصبحت الاختلافات ذات طابع اجتماعي الشيء الذي ساهم في إقدام البرجوازية في محاولات يائسة من أجل استعادة الوظيفة السياسية للتوسط بين الدولة والمجتمع عن طريق وضعها في نطاق ضيق من المجال الخاص للدائرة العمومية نفسها، هذه الدائرة الخاصة أصبحت بفضل الجمهورية أي الدولة في شكلها الدستوري البرجوازي على وجه التحديد تتمتع بنوع من الاستقلال، هذا ما فهمه ماركس على نحو تام[78].

لقد كان المجتمع البرجوازي يتسم بطابع سياسي مباشر، أي أن عناصر الحياة البرجوازية كالتملك والعائلة بشكلها الضيق وطريقة العمل قد أصبحت عناصر حيوية ومميزة لنمط الدولة في ظل المجتمع البرجوازي[79].

يشير ماركس إلى أن الثورة السياسية قد ألغت السمات السياسية للمجتمع المدني البرجوازي، فقد قلصت من دوره تجاه الأفراد لينحل هذا المجتمع إلى مكوناته البسيطة من جهة، وأطلقت العنان للعناصر المادية والروحية التي تشكل معنى الحياة والوضع البرجوازي لهؤلاء الأفراد من جهة ثانية، لذلك قامت الثورة بإعادة بناء العقل السياسي المنحل، وشكلته كبيئة للدائرة العمومية في استقلال مثالي عن العناصر الخاصة بالحياة البرجوازية[80].

لقد نظر ماركس بعين نقدية للدائرة العمومية ذات الطابع السياسي، فقد أصبحت في ظل الدولة البرجوازية توهم باستقلال رأي عام يتسم بالاستعمال العمومي للعقل لذلك ظلت تلعب وظيفة إيديولوجية تعبر عن وعي الأفراد باستقلالهم مع أخذه بعين الاعتبار السياق التاريخي الذي طبقت فيه، فمثلا في فرنسا وانجلترا طبقت بالصورة التي عالجت بها العلاقات الاجتماعية وانفصلت عن الفيودالية في وقت مبكر، وبالمقابل في ألمانيا لم تشهد هذا التحول إلا في أواخر القرن الثامن عشر[81].

إن الرغبة في فرض نظام دستوري برجوازي في الواقع تجد موضوعيتها حسب ماركس في النضال من أجل الإصلاح الانتخابي، ففي انجلترا وفرنسا تبين أن حق التصويت منح بطريقة منصفة، إلا أن هذا المكتسب ليس إلا مجال ينخرط فيه الفضاء العمومي البرجوازي في عملية لتشكيل الدول، وفي نقده للفلسفة الهيجلية يشرح ماركس سعي المجتمع المدني لاكتساب وجود سياسي حقيقي عن طريق التدخل بصوته في السلطة التشريعية والتي يعتزم

[78] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.131

[79] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.131

[80] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.132

[81] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.132

امتلاكها[82].

يبرز هابرماس أن ماركس الشاب قد أعطى للثورة التي تقود الاقتراع والتداول الكوني معنى الديمقراطية الراديكالية، وتوقع مسبقا تخريب الدائرة العمومية البرجوازية عن طريق ثورة العمال الباريسيين في مخطوطاته الاقتصادية الفلسفية التي تعود إلى يونيو 1848 إبان إقامته بباريس، ويقول في هذا الصدد: "إن النظام البرلماني يحيا من النقاش" كيف نمنعه؟ فكل مصلحة وكل مؤسسة اجتماعية تحولت إلى أفكار للتداول العام، إذن كيف لمصلحة أن تسمو فوق التفكير وتفرض نفسها كمواد عقائدية؟ يتجلى ذلك حسب ماركس من خلال الصراع الخطابي والنقاشات العامة في البرلمان، فنادي المناقشة في البرلمان يجد تكملته الأساسية في نوادي المناقشة الصالونات والملاهي، ويعطي سلطة القرار للأغلبية، كيف يمكن للأغلبية الساحقة خارج البرلمان أن تقرر هي أيضا ما يخصها؟ "متى (أي عندما) يقوم الجزء العلوي من الدولة، أي جهاز الدولة بالعزف على الموسيقى، كيف لا نتوقع أن يبدأ هؤلاء الموجودين بالأسفل بالرقص"[83].

كما يؤكد هابرماس أن ماركس قد استوعب جوهر هذه الثورة، إلى حد أن الطبقات غير البرجوازية من الجمهور استولت على الدائرة العمومية، وعلى مؤسساتها حيث أصبحت أعضاء في الأحزاب والبرلمان، وبالتالي فالسلاح الذي صاغته الطبقة البرجوازية وهو العمومية قد انقلب ضدها.

لقد استمد ماركس جدليته الجوهرية للفضاء العمومي البرجوازي من خلال نقده للطبيعة السياسية (الوظائف العمومية التقليدية) المهيمنة على السلطة والتي حولت السمات السياسية إلى سمات إدارية، وهو ما مكنه من اقتراح نموذج مضاد "الاشتراكية" تكون فيه العلاقة التقليدية بين العام والخاص معكوسة بطريقة خاصة[84]. فالاستقلال الخاص لا يمكن أن يكون قائما على الملكية الخاصة، ومن المستحيل أن يكون قد جاء لتقعيد هذا المجال الخاص، لذلك يجب أن يتأسس الاستقلال داخل الفضاء العمومي نفسه[85]، فالاستقلال الخاص ليس إلا نتيجة لهذا الاستقلال الأول حيث جمهور المواطنين ينشأ عن طريق ممارسة الوظائف الخاصة في الفضاء العمومي والذي يتجاوز مداه إلى داخل النموذج الاشتراكي[86].

---

[82] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.134

[83] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.135

[84] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.136

[85] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.137

[86] J.Habermas, l'espace public, Ibid, p.137

يشير هابرماس إلى أن حرية الفرد الخاصة تتحدد حسب ماركس من خلال دور المواطن في المجتمع، وليس من خلال دور مواطن الدولة الذي يتحدد عن طريق حريته في التملك، لأن الفضاء العمومي لم يعد يتوسط مجتمع الملكيات والدولة.

لم يكن ليخفى على ماركس في نقده للمجتمع البرجوازي ظهور مفاهيم الفضاء العمومي والرأي العام لأول مرة في القرن الثامن عشر، والتي اكتسبت معناها الخاص من هذه الوضعية التاريخية المحددة، فقد لاحظ ماركس أن البرجوازية قد لعبت في التاريخ دورا ثوريا بارزا، فهي لم تقلب شروط الإنتاج التقليدية فقط، بل انتزعت سلطة الدولة الحديثة وحولتها إلى هيئة لتدبير المصالح المشتركة للطبقة البرجوازية بأسرها، إلا أن ما غفل عنه ماركس حسب هابرماس هو أن هذه المصالح لم تكن مشتركة وموحدة في العصر البرجوازي لأنها بالأساس مصالح متنوعة ومتعارضة وبحاجة لدائرة عمومية، هذه الدائرة ليست هي الدولة، بل ينبغي البحث عنها في مكان آخر هو الفضاء العمومي.

وبالتالي يربط هابرماس هذا التحول - الذي تلازم عند ماركس بالتحول البرجوازي لنمط الإنتاج- بصعود الفضاء العمومي ومأسسته على النقاش العقلاني النقدي للشؤون العامة والسياسية التي تهم جميع المواطنين على اختلاف طبقاتهم وانتماءاتهم.

خاتمة:

يتضح إذن أن هابرماس يدافع عن الفضاء العمومي باعتباره مقولة فلسفية تبلورت مع ظهور طبقة جديدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر وهي الطبقة البرجوازية، وقد توقف عند مجموعة من الأحداث التاريخية كالثورة الفرنسية والصناعية وظهور الملكية الخاصة التي بلورت مجتمعا مدنيا خاضعا للتنافسية الاقتصادية، والانعكاسات التي نتجت عنها بحيث أصبحت البرجوازية تكتسب وعيا بذاتها وبخصوصيتها وشرعت في بناء استقلال خاص بها مقابل السلطة، عن طريق مأسسة الحوار الحر و المناقشة العامة، ثم انتقلت إلى الممارسة الفعلية للمناقشة متبنية منهجا نقديا، حيث بدأت تظهر ملامح انفتاح المجتمع على مبدأ الحوار الفعال والجدي بالاستناد إلى الاستعمال العمومي للعقل، هذا الاستعمال وضع معالمه الكبرى إيمانويل كانط.

إن التحولات التي شهدها القرنان السابع عشر والثامن عشر أنتجت حسب هابرماس فضاء مؤسساتي وخطابي جديد في المجتمع البرجوازي الأوروبي أطلق عليه اسم الفضاء العمومي، فلم يكن من باب الصدفة أن مفاهيم مثل الفضاء العمومي والرأي العام قد ظهرت لأول مرة في القرن الثامن عشر واكتسبت معناها الخاص من هذه الوضعية التاريخية المحددة، والتي عبر عنها كانط من خلال الاستعمال العمومي للعقل في جميع الميادين، وهو تعبير خص به

كانط الفلاسفة والعلماء أمام الجمهور الذي يقرأ، والذي يتطلب وجود فضاء عام يسمح بذلك، وهو ما لم يكن موجودا في مجتمع العصور الوسطى والمجتمع الإقطاعي، ففي ظل الحكم المطلق الذي كانت تتمتع به الملكيات والكنيسة، ما كان لأحد أن يجري نقاشات حرة وعقلانية في الشؤون العامة.

لم يقتصر هابرماس في مقاربته الأركيولوجية لمفهوم الفضاء العمومي على نظرية كانط باعتباره من وضع الأسس النظرية لمشروع بدأ به هابرماس مساره الفكري، بل امتدت مرجعياته الفلسفية إلى الديالكتيك الهيجلي والنقد الماركسي. فإذا كان هيجل قد تحدث عن الدائرة العمومية أنها مقترنة بمسار تشكل الوعي، فإن ماركس قد وجه سهام النقد لها. ما جعل هابرماس يقترح عناصر معينة من أجل تقنين وتحديد الإستراتيجية المهيمنة على الفعل الاجتماعي بعمومه من جهة أولى تشكيل الإرادة السياسية ومن جهة ثانية تكوين الرأي العام، بعد انحساره في أنساق مغلقة وصماء، لذلك يعد التأسيس الفلسفي السياسي لهذه الموضوعات مهمة هابرماس الأساسية.

لائحة المراجع:

- محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، دفاتر سياسية، الطبعة الأولى، 2006
- محمد الأشهب، يورغن هابرماس وراهن الفلسفة في الفضاء العمومي، مجلة رهانات، العدد 3، ربيع 2007، الدار البيضاء
- عز العرب لحكيم البناني، "مفهوم الفضاء العمومي بين كانط وهابرماس، ضمن فلسفة الحق كانط والفلسفة المعاصرة، تنسيق محمد المصباحي منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الطبعة الأولى 2007
- محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية والمعاصرة نموذج هابرماس، إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، بيروت، 1998
- عبد الحق منصف، كانط ورهانات التفكير الفلسفي، من نقد الفلسفة إلى فلسفة النقد، إفريقيا الشرق -المغرب، 2007
- مصطفى حنفي، النزعة الانسانية وإرث الأنوار، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي-تطوان، 2009
- J. habermas, l'espace public, archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise, traduit de l'allemand par marc B.DE LAUNAY, éd payot, 1978, paris
- Bjarne Melkevik, habermas, droit et democratie deliberative, presses université laval, 2001

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

آثر النزوح على المدن في ظل الحروب والكوارث في السودان

دراسة حالة ولاية النيل الأبيض للفترة 2023 – 2024

د.نجوى محي الدين محمد علي السنجاوي
أستاذ الجغرافية المساعد، كلية التربية، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان

The impact of displacement on cities under wars and disasters in Sudan.

A case study of the White Nile State for the year 2023- 2024

Dr. Najwa Mohiuddin Muhammad Ali Al -Sanjawi,
Assistant Professor of Geography, Faculty of Education, White Nile University, Kosti, Sudan

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مسببات النزوح وحجمه واتجاهاته ومشاكله، بغرض وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة للحد من آثاره. تكمن مشكلة الدراسة في معاناة السكان من جراء الحروب وتداعياتها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان من قتل وسلب ونهب وسطو وسرقة الممتلكات وإدلال وامتهان كرامة وشرف الإنسان وتشريده وتهجيره قسرا من دياره وأهله، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي النظري التحليلي الاستنباطي الاستنتاجي. وأسفرت الدراسة عن أهم النتائج أن للنزوح إلى المدن آثار سلبية وأخرى ايجابية ولابد للمعنين بالأمر من وضع الإجراءات اللازمة لتخفيف الآثار السالبة وتعزيز الإيجابية منها. وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات واستراتيجيات تنموية شاملة ومتكاملة تضمن التوازن بين السياسات الاقتصادية والعمرانية والبيئية والاجتماعية، تبني سياسات عمرانية تركز على تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر، وإجراء الدراسات والمسوحات عن الكوارث الطبيعية ووتيرة حدوثها وآثارها لأجل مواجهتها وتخفيف آثارها.

الكلمات المفتاحية: النزوح، المدن، الحروب، الكوارث

Abstract:

This study aimed to highlight the causes of displacement, its size, trends and problems, with the aim of setting the necessary policies and strategies to reduce its effects. The problem of the study lies in the suffering of the population as a result of wars, its repercussions, secretions, and violations of human rights from killing, looting, looting, and theft of property, hulls, and insulting the dignity, honor, displacement, and forcibly displacement of his homes and his family. The study resulted in the most important results that displacement to cities has negative and positive effects, and those with the matter must set the necessary procedures to alleviate negative effects and enhance positive ones. The study recommended the necessity of developing comprehensive and integrated development policies and strategies that ensure a balance between economic, urban, environmental and social policies, adopting urban policies that focus on achieving balanced development between the countryside and urbanism, and conducting studies and surveys on natural disasters, pace of their occurrence and effects in order to confront them and mitigate their effects.

Keywords: Displacement, cities, wars, disasters

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

يشهد العالم الثالث اليوم بما في ذلك السودان نمواً متزايداً للسكان بالمراكز الحضرية بفعل النزوح والهجرات الكبيرة من الريف أو المدن الصغيرة إلى الحضر أو المدن الرئيسية. يترتب على هذا النزوح والزيادات الكبيرة في حجم النزوح تحديات عظيمة في مجالات توفير الخدمات إلى جانب تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية و سياسية وعمرانية، حيث شهدت العاصمة السودانية الخرطوم في صبيحة الخامس عشر من شهر ابريل من العان 2023م بداية الحرب الدائرة الآن بين قوات الشعب المسلحة وقوات الدعم السريع والتي راح ضحيتها الالاف من المواطنين بالإضافة لفقدان ممتلكاتهم العامة والخاصة وقد لحق التدمير ممتلكات المواطنين (المنازل وسرقة السيارات والمقتنيات الخاصة بالأسر من ذهب وأموال و الممتلكات العامة أيضاً التي لحق بها التدمير مثل المؤسسات الحكومية والشركات والبنوك والجامعات والمدارس الحكومية و الخاصة والأسواق والمطار). بوادر هذه الحرب لم تكن وليدة

الصدفة، فقبيل بداية الحرب شهدت الاوضاع السياسية خاصة بين الجيش وقوات الدعم السريع. وقد تم عقد العديد من الاجتماعات بين المكونين لحل الأزمة "مؤتمر جوبا" إلا أنها بائت بالفشل مما أدى إلى هذه الحرب ونتيجة لذلك هرب المواطنين نحو ولاية النيل الأبيض عبر بوابة مدينة القطينة.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

تكمن مشكلة الدراسة في معاناة السكان من جراء الحروب وتداعياتها وافرازاتها وانتهاكاتها لحقوق الإنسان من قتل وسلب ونهب وسطو وسرقة الممتلكات وإزلال وامتهان كرامة وشرف الإنسان وتشريده وتهجيره قسراً من دياره وأهله،

3.1 أهداف الدراسة:

1/ تسليط الضوء على أثار النزوح على المدن والضغط على الخدمات المقدمة.

2/ معرفة نوع الأيواء للنازحين داخلياً في مدن الولايات الأمنة.

3/ أثر النزوح والأيواء داخل مباني المدارس على المراحل التعليمية بمدن الولايات المستقرة.

4/ التعريف بالأوضاع الاقتصادية في المدن التي كثر فيها النزوح والتوافد بشكل كبير.

5/ إبراز مسببات النزوح وحجمه واتجاهاته ومشاكله، يهدف وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة للحد من آثاره.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية:

تنحصر الأهمية العلمية في التنوير وعكس أثر الحروب والكوارث على حياة الناس وذلك بمد القنوات الإعلامية بالمعلومات والحقائق وإبراز الظواهر الواقعية، وتمليك العالم بما يجري من أحداث.

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

كيفية وضع تدابير ومحاربة الظواهر المخلة وتفادي الظواهر الصحية والأمنية والاجتماعية، ووضع سياسات كفيلة تحفظ سلامة وأمن وصحة النازح وضبط أوضاع الحياة من مأكل ومسكن وتوفير ضروريات الحياة، وعدم الإخلال بحياة المجتمع سلوكياً وأخلاقياً.

5.1 منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي النظري التحليلي الاستنباطي الاستنتاجي.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: خلال الفترة 2023 – 2024م

2.6.1 الحدود المكانية: السودان – ولاية النيل الأبيض – مدن الولاية.

3.6.1 الحدود الموضوعية: أثر النزوح إلى المدن في ظل الحروب والكوارث

7.1 الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على الدراسات السابقة ولم تتوفر دراسة تتشابه أو تختلف إلى حد ما مع هذه الدراسة لاختلاف المتغيرات والمكان والزمان، وتسلسل الأحداث التي يمر بها السودان واختلافها عن كل الحروب والأزمات العالمية، ولذلك رأى الباحث أن هذه الدراسة فريدة في نوعها..

2. الإطار النظري:

تعريفات:

النزوح هو عملية ترك الإنسان لوطنه الذي يعيش فيه قسرياً والهروب إلى موقع آخر داخل القطر وذلك لتفادي أمر قاصر كالحروب والكوارث الطبيعية وهي تختلف عن الهجرة الطوعية التي ترتبط بالبحث عن فرص أفضل للحياة. وعلى الرغم من هذه التعريف يرى بعض الباحثين أن أي هجرة هي بالضرورة قسرية وذلك لأنها تقع لتلافي بعض التحديات بالوطن الأم.

المدينة هي أي تجمع عمراني يبلغ تعداد سكانه خمسة ألف نسمة فأكثر. وبهذا التعريف يكون هنالك حوالي 200 مدينة بالسودان تختلف في حجمها بين مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة وتنفرج الخرطوم دون المدن السودانية لكونها مدينة كبرى.

مدينة مهيمنة والمدن السودانية اسوة بالمدن العالمية لها وظائف اقتصادية واجتماعية وعمرانية وسياسية وغيرها من الوظائف تضمن استدامتها واستمراريتها.

أوجه التباين بين الهجرة القسرية والطوعية رغم التداخل المفاهيمي بين الهجرة الطوعية والقسرية إلا أن هنالك ما يميز بينها.

جدول رقم (1) يوضح بعض ملامح التباين بين الهجرة القسرية والطوعية

أوجه الاختلاف	الهجرة الطوعية	الهجرة القسرية
1. نمط الهجرة	فردية أو أسرية	جماعية
2. نقل المتاع والممتلكات	يمكن نقلها كلها إذا شاء المهاجر	يفقد جله ولا يمكن نقل الا القليل منه
3. حالة الوطن الأم	مأهول وزاخر بالغرف	مهجور أو مدمر

المصدر: وزارة الشئون الإنسانية، الخرطوم 2002م

- أسباب النزوح:

ترجع العوامل المؤدية إلى النزوح إما إلى نوع سلوك البشر أو الكوارث الطبيعية أو الاثنين معا.

جدول رقم (2) يوضح أسباب النزوح

الرقم	السبب المؤدي للنزوح	العامل	أمثلة
.1	النزاعات والحروب	سلوك البشر	رواندا – السودان
.2	الجفاف والتصحر	سلوك البشر _ كوارث طبيعية	السودان – الصومال
.3	الفيضانات	كوارث طبيعية	سونامي
.4	الأعاصير	كوارث طبيعية	نيز اورلينت – أمريكا
.5	الزلازل والبراكين	كوارث طبيعية	بيرو – تركيا – باكستان

المصدر: وزارة الشئون الإنسانية، الخرطوم، 2002م

النزوح في السودان: -

النزوح ظاهرة قديمة في السودان ولكنها ظهرت بملامحها الحديثة عند قيام مشروع الجزيرة وبعض المدن الإدارية الجديدة التي أنشأها الاستعمار فأصبحت مراكز جذب للنازحين والعمالة من بقاع السودان المختلفة، واتسعت معدلات النزوح إلى المشاريع الإنتاجية بوسط السودان والمراكز الحضرية طلباً لفرص العمل والخدمات المتاحة حتى قدر عددهم بحوالي 1.5 مليون في منتصف السبعينات. شهد العام 84 – 1986م نقلة كبيرة في نمط وحجم النزوح في السودان حيث تدفق حوالي 2 مليون نازح من أقاليم السودان المختلفة نحو العاصمة القومية والمدن الكبرى ومناطق المشاريع المروية بوسط السودان بسبب الجفاف والمجاعة وبلغ الأمر ذروته عندما نزح في نفس هذه الفترة حوالي 3

مليون نازح من الولايات الجنوبية نحو الشمال واواسط السودان بسبب النزاع المسلح الذي نسب بدولة الجنوب ليصبح السودان من أكبر دول العالم التي تندرج تحت وطأة النزوح.

جدول رقم (3) يوضح احصاءات النازحين بولاية النيل الأبيض 2002م

اسم الولاية	عدد النازحين		
	داخل المعسكر	خارج المعسكر	المجموع
النيل الأبيض	5908	53280	111188

المصدر: وزارة الشئون الإنسانية الخرطوم 2002م

أثر النزوح على ولاية النيل الأبيض:

لقد أدى نزوح الأسر من مختلف أرياف السودان بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية إلى المدن إلى رفع نسبة التحضر كما بالجدول رقم (4) الذي يبين نسبة توقعات التحضر للسودان مما أدى إلى آثار سلبية وأخرى ايجابية على هذه المدن وهي في جوهرها أثار اقتصادية واجتماعية وبيئية تظهر في الآتي:

جدول رقم (4) نسبة النمو الحضري في السودان 2000م – 2030م

النسبة	نسبة الحضر
2000	36,1
2005	40,8
2010	45,2
2015	49,3
2020	53
2025	56,6
2030	60,2

المصدر: الأسكوا 2010م

-الآثار الاقتصادية للحرب:

-الأسباب الاقتصادية:

مما لا شك فيه أن الآثار الاقتصادية لهذه الحرب من أكبر افرازات هذه الحرب والأكثر تأثيراً فقد فقد عدد كبير من المواطنين مصادر رزقهم سواء كانت وظائف حكومية أو شركات خاصة أو أعمال حرة ومن بداية الحرب عدد كبير من

موظفي الدولة لم يستلموا مرتباتهم بسبب الوضع المتردي للبلد. وأيضاً عدد كبير من أصحاب الشركات الخاصة فقدوا منتجاتهم بسبب أعمال السلب والنهب والسرقة والتخريب الذي لحق بهذه الشركات وعدد كبير من أصحاب الأعمال الخاصة مثل المتاجر الموجودة في الأسواق أو الأحياء السكنية فقدوا كل أو معظم ممتلكاتهم.

-سلبيات النزوح: -

1. هؤلاء الوافدين إلى مدينة كوستي انتشروا بالشوارع الرئيسية واقاموا بالمواد غير الثابتة محلات بيع المأكولات والعصائر وهذا أدى إلى تشوهات تخطيطية.
2. كما عمل بعض الوافدين في مهن هامشية مثل بيع الرصيد والعصائر وغيرها.
3. كثرت السرقات الليلية في مراكز الإيواء.

-أثار اقتصادية:

1) تفشي البطالة بالمدن.
2) ازدهار الأعمال الهامشية كغسيل العربات – بيع الشاي والأطعمة بالشوارع.
3) تدني أجور العمالة غير الماهرة.
4) تدني مستوى العمل الماهر.
5) تدهور بيئة الاستثمار.
6) هروب رؤوس الأموال.
7) ضعف معدلات التنمية والكفاءة الاقتصادية للمدن.

-الآثار الاجتماعية للحرب:

يمكن أن تؤدي الآثار الاجتماعية للحرب إلى تفكيك الأسر والعائلات وارتفاع في معدلات الطلاق بين الزوجين والعنف الأسري إلى جانب إهمال تربية الأطفال والاعتناء بصحتهم.

والأسرة هي النواة الأولى والمكون الأساسي للمجتمع وأن إلحاق الضرر بها يؤدي لإحداث خلل يطال المجتمع بأسره.

- انصهار الأعراق المختلفة وتفاعل الثقافات وتقوية التجانس الاجتماعي.
- تفشي أنماط السلوك والقيم الريفية بالمدن.
- نمو الشعور بالتهميش والإقصاء الاجتماعي لدى النازحين جراء الفوارق العمرانية والخدمية بين أحياء المدينة.

- تفكك الأسر وتشرد الأطفال.

-آثار عمرانية:

1) نشوء ظاهرة السكن العشوائي والسكن الاضطراري غير القانوني وتفاقمها.
2) تدهور البيئة التحتية العمرانية.
3) التوسع التلقائي للمدن وغياب آليات ضبط النمو العمراني.
4) تشويه المظهر العمراني للمدينة وإحداث ظاهرة التلوث البصري.
5) ضغط على الخدمات والمرافق العامة.
6) فشل المخططات العمرانية في تحقيق أهداف التنمية العمرانية.

-آثار بيئية:

1. احياء متردية بيئياً.
2. تدهور نظام جمع وإدارة النفايات الصلبة.
3. غياب نظام الصرف الصحي.
4. تعطيل نظام الصرف الصحي لمياه الأمطار.
5. انتشار الأمراض والأوبئة.

-آثار سياسية:

1- تغيير التركيبة السياسية بالمدينة.
2- نشوء بؤر للاضطرابات السياسية.

-آثار بيئية وصحية:

يجبر النازحون على العيش في مخيمات دون المستوى أو الملاجئ الجماعية أو المستوطنات البشرية الحضرية غير الرسمية. حيث أن الاكتظاظ ونقص الصرف يؤدي إلى زيادة انتشار الأمراض المعدية.

كما أن هنالك تأثير على صحة الإنسان البدنية والعقلية لا سميا عندما يكون غير مخطط له وسوء ادارته ويصبح طويل الأمد.

ويقطع النزوح الداخلي تعليم الأطفال ويفصلهم عن بيئتهم المدرسية المألوفة والمعلمين وزملائهم لأشهر أو عام وتعطيل التعليم يؤثر على الصحة العقلية للأطفال النازحين ويكون معظم الأطفال مصابين بصدمات نفسية بسبب عدم استقرارهم النفسي والاجتماعي. كما يؤثر النزوح على سبل الصحة والشعور بالأمان.

الآثار البيئية للحرب: -

عدد كبير من المواطنين نزحوا من الخرطوم ومؤخراً ولاية الجزيرة إلى ولاية النيل الأبيض بسبب الحرب حيث اضطر عدد من المواطنين للنزول في المعسكرات والتي استغلت المدارس كمراكز للإيواء وبعضهم اضطر للسكن مع أقربائه او استئجار منازل خاصة إذا كانت الحالة الاقتصادية تسمح لهم بذلك وبسبب ضيق المنازل سواء كانت المستأجرة أو الذين مكثوا مع اقربائهم فإنها ضيقة وغير مريحة. وايضاً بسبب موسم الخريف وقطوعات الكهرباء المتكررة وظهور البعوض الناقل للملاريا وكثرة النفايات بسبب سلوك بعض المواطنين مما يؤدي إلى انتشار الذباب الذي يؤدي إلى أمراض العيون والتيفويد.

-الآثار النفسية للحرب:

تعتبر الآثار النفسية للحرب من أخطر الآثار على الفرد حيث تؤدي إلى حدوث اضطرابات على كثير من الناس سواء كانت نفسية أو عقلية حيث يعتبر الأشخاص الذين عايشوا الحرب عن قرب تكون الآثار عليهم أكبر من الآخرين البعيدين عنها وخاصة تأثيرها على الأطفال. حيث صوت البنادق والدانات والمدافع ترتبط عن الأطفال بالموت والدمار مما يؤثر على صحة الطفل العقلية والجسدية والنفسية.

أيضاً بسبب الممارسات الحاصلة في الحرب مثل الاغتصابات والعنف ضد الأشخاص حيث يؤدي اغتصاب الفتيات إلى آثار خطيرة جداً على المجتمع وعلى الضحية.

-الآثار الأمنية للحرب:

الآثار الأمنية لهذه الحرب ظاهرة للعيان، حيث تفشت الظواهر السالبة في المجتمع مثل السرق والنهب وترويع المواطنين وأيضاً خروج عدد كبير من معتادي الإجرام.

1- تفشي الجريمة والمخدرات والممارسات الضارة بالمجتمع.
2- النزاعات ذات الطبيعة العقدية.
3- اتخاذ مناطق النازحين أوكار للجريمة.

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

منهجية الدراسة وأدواتها

النتائج وتحليلها المعالجات: -

إن أثر النزوح هو وجود مجموعات سكانية كبيرة في لحظة واحدة حول المدن مما ينجم عن ذلك من آثار ومن الأساليب التي يتم اتباعها عادة هي برامج العودة الطوعية وتشجيعها او احداث تنمية بشرية للنازحين في أماكنهم أو اماكن بديلة حول المدن.

ويمكن نقاش ذلك من خلال مشاريع الترقية الحضرية مشاريع اعادة التخطيط ومشاريع الخرائط الموجهة لنمو المدن والخرائط الهيكلية.

والمعالجات لابد أن تتعدى والحماية إلى التنمية المستدامة في المراحل المبكرة. وذلك بالاستجابة لاحتياجات النازحين وفائدة المدينة من الناحية العامة ويتم ذلك بالآتي:

1- تقوية آليات العودة الطوعية

أ) إزالة مسببات النزوح.

ب) تسهيل اجراءات العودة للراغبين في العودة.

ت) تنفيذ برامج التنمية المأمولة وتقديم الخدمات بمناطق النزوح وإزالة الفوارق التنموية.

2- احداث الترقية الحضرية للنازحين بالمدن يتم ذلك بتخطيط مناطق تواجد النازحين بالمدينة وترقية البيئة الحضرية وتوفير المأوى والخدمات بأنواعها وذلك بهدف دمجهم في النسيج الحضري وإزالة تشوهات المظهر العام للمدينة حيث أن غالبية النازحين لا يذهبون إلى المعسكرات وإنما يسكنون مع ذويهم أو بالأحساء العشوائية بالمدينة.

-تشوهات تخطيطية:

النازح أو الناجي من الحرب يعمل بمهن هامشية لفقد وظائفهم فقاموا بعمل سياجات بالحصير حول الشوارع الرئيسية لبيع الأطعمة والعصائر والشاي والقهوة.

فقامت المحلية بتنظيم المواقع الخاصة في الشوارع الرئيسية بمدينة كوستي وازالت كثير من التشوهات البصرية.

-تقييم المعالجات المتبعة والتجارب:

ان قضية النزوح من القضايا المعقدة والتي يصعب التخطيط لها وادارتها وتوجيهها في اتجاه محدد وكذلك فإن برامج العودة الطوعية رغم جاذبيتها وبعض فوائدا الظاهرة لكن يصعب تحديد نتائجها وفوائدها الحقيقة في ظل غياب

الآلية المناسبة لتقييم التجربة وعدم معرفة الأهداف والأسباب الحقيقية لرغبة النازح في العودة وعما إذا كانت عودة مؤقتة ام نهائية خاصة في حالة عدم تحقيق تقدم ملموس وإزالة الفوارق التنموية والخدمية بين المدن والريف.

كما أن النازح وبفضل وجوده بالمدن قد تغير كليا واتسعت خبرته وزادت طموحاته وبالتالي فإن برامج التنمية البشرية للنازح والتنمية الريفية لتلبية احتياجاته وطموحاته هو الضمان الوحيد لنجاح العودة الطوعية والتلقائية.

ان برامج التخطيط العمراني لمناطق النازحين والترقية الحضرية والدمج في النسيج الحضري هو البرنامج المناسب خاصة ان نسبة التحضر في السودان مازالت منخفضة بالمقارنة مع بعض الدول العربية.

ولكنه ليس كافيا فلابد ان يمتد ذلك إلى تمكين النازحين اقتصاديا ببناء قدراتهم وتوفير فرص العمل وتحقيق برامج الدمج الاجتماعي والثقافي وذلك لضمان الاستفادة القصوى من النازحين وتقليل الأضرار الناتجة عن تواجدهم بالمدن.

ومن أهداف الألفية القاضي بتحسين ظروف معيشية مع اهداف مؤتمر قمة المستوطنات البشرية في ظل عالم أخذ في التحضر والمتمثل في الآتي:-

1- تمكينهم من الحصول على المأوى المناسب.
2- ترقية البيئة الحضرية بمناطقهم وتخطيطها.
3- توفير آليات الدمج الاجتماعي امامهم في المجتمع الحضري.
4- تدريبهم وبناء قدراتهم وصقل مهاراتهم وايجاد فرص العمل لهم.
5- جعل خيار العودة خاصاً وتلقائياً لهم مع تقوية محفزات العودة الطوعية.

كما نا تجربة العودة الطوعية للنازحين بمدن دولة جنوب السودان ومدن دارفور مازالت في مراحلها الأولية وتحتاج لفترة زمنية حتى يمكن تقييمها.

ومثلما تنوعت اشكال الحراك الثقافي في كوستي تنوعت جغرافيته، فلم تنحصر فعالياته على المدينة بل انطلقت من كوستي قوافل ثقافية إلى مدن مجاورة حيث نظمت منظمة بحر أبيض للثقافة والفنون قافلة ثقافية إلى مدينة الكوة ثم إلى الفشاشوية.

4. النتائج ومناقشتها:

للنزوح إلى المدن آثار سلبية وأخرى ايجابية ولابد للمعنيين بالأمر من وضع الإجراءات اللازمة لتخفيف الآثار السالبة وتعزيز الإيجابية منها. كما أن برامج العودة الطوعية تحتاج إلى اشتراطات تضمن نجاحها خاصة في ظل عمليات آليات تقييم نجاح البرنامج.

ان خيار الترقية الحضرية لمناطق النازحين وبناء قدراتهم وتقوية فرص الدمج الاجتماعي امامهم هو الخيار المناسب لمعالجة تواجد النازحين بمدن ولاية النيل الأبيض. لأن التحضر أصبح ظاهرة عالمية ولا مناص كما ان نسبة التحضر بالسودان مازالت متدنية بالنسبة للدول الأخرى خاصة العربية وذلك لأجل تقليل مخاطر وجود مناطق للنازحين بالمدينة.

1.4 النتائج:

للنزوح إلى المدن آثار سلبية وأخرى ايجابية ولابد للمعنيين بالأمر من وضع الإجراءات اللازمة لتخفيف الآثار السالبة وتعزيز الإيجابية منها.

كما أن برامج العودة الطوعية تحتاج إلى اشتراطات تضمن نجاحها خاصة في ظل عمليات آليات تقييم نجاح البرنامج.

إن خيار الترقية الحضرية لمناطق النازحين وبناء قدراتهم وتقوية فرص الدمج الاجتماعي امامهم هو الخيار المناسب لمعالجة تواجد النازحين بمدن ولاية النيل الأبيض. لأن التحضر أصبح ظاهرة عالمية ولا مناص كما ان نسبة التحضر بالسودان مازالت متدنية بالنسبة للدول الأخرى خاصة العربية وذلك لأجل تقليل مخاطر وجود مناطق للنازحين بالمدينة.

2.4 الاستنتاجات:

3.4 التوصيات:

1- وضع سياسات واستراتيجيات تنموية شاملة ومتكاملة تضمن التوازن بين السياسات الاقتصادية والعمرانية والبيئية والاجتماعية.

2- تبني سياسات عمرانية تركز على تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر.

3- اجراء الدراسات والمسوحات عن الكوارث الطبيعية ووتيرة حدوثها وآثارها لأجل مواجهتها وتخفيف أثارها.

4- العمل على تحفيف الاستقرار السياسي وإزالة أسباب التوترات والنزاعات المسلحة.

5- إعادة اعمار وتطوير المناطق المصدرة للنازحين وتقوية آليات العوة الطوعية إليها.

6- ترقية وتطوير مناطق النازحين بالمدن وبناء قدراتهم ودمجهم اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا.

7- بناء قدرات المؤسسات العاملة في مجال الترقية الحضرية.

5. تطلعات مستقبلية:

- إيقاف الحروب وتفادي الأزمات والكوارث.

- محاربة الظواهر والافرازات السالبة لمشاكل النزوح.

- مراعاة التوزيع الجغرافي للسكان وعدم ازدحام السكان في عواصم البلاد والمدن الكبيرة.

- توزيع الخدمات الضرورية بصورة سليمة وعادلة جاذبة للاستقرار.

6. المراجع

1. بانقا شرف الدين، 1994م، الاستيطان غير المشروع لولاية الخرطوم وتاريخه وابعاده ومعالجته.
2. حامد، جمال محمود، 2005م، الهجرة القسرية وأزمة المستوطنات البشرية حول المدن.
3. أثر النزوح على المدن السودانية، وزارة البيئة والتنمية العمرانية، الخرطوم، مايو 2007م.
4. سبيل عبد الرسول، الفاضل علي آدم، الامانة العامة لحكومة ولاية الخرطوم، أثر النزوح على ولاية الخرطوم الاسباب والمعالجة، 2007م.
5. الامانة العامة لحكومة البحر الاحمر، أثر الحرب والصدمة ومعالجة الاثار السالبة للحرب، 2023م.
6. وزارة المالية والاقتصاد الوطن – التقرير الاقتصادي 2001م "كتيب".

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

التدبير المالي العمومي بالمغرب في ظل الأزمات

يسرى الجاي القريشي
طالبة باحثة بسلك الدكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس – المغرب

Public financial management in Morocco in light of crises

Youssra jay koraichi
PhD student, Sidi Mohammed Ben Abdullah University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences in Fez - Morocco
Youssrajay94@gmail.com

الملخص:

يعتبر شح الموارد وتزايد حجم الإنفاق العمومي إشكالية تتطلب تعميق الدراسات النظرية والتطبيقية لغرض الوصول لأنجع الآليات والوسائل الكفيلة بتحسين تسيير المال العام، وهي الغاية المطلوبة، في هذا السياق يطرح إصلاح تسيير المالية العمومية بإعادة النظر في الإطار القانوني المسير لها ، فالقانون التنظيمي 13.130 لقانون المالية يشكل المدخل القانوني لتجسيد حكامة الإنفاق العمومي، وتحولا مهما في مسار تسيير المالية العمومية بالمغرب ويهدف لتحقيق فعالية الإنفاق العمومي بالنظر لشح الموارد المالية وعجز الميزانية، ورغم ما تم تحقيقيه من شفافية وتوسيع لدائرة المشاركة لصالح البرلمان، إلا أنه لم يستجب لمقتضيات الحكامة المالية كما تقدمها المؤسسات المالية الدولية وعليه تبقى الضرورة ملحة لإصلاح باقي القوانين المؤطرة للمجال المالي والميزانياتي.

كلمات مفتاحية: *القانون التنظيمي للمالية، الحكامة المالية، الإنفاق العمومي، الإصلاح، الصعوبات.*

Abstract:

The scarcity of resources and the increasing volume of public spending are problematic, requiring deeper theoretical and applied studies for the purpose of reaching the most effective mechanisms and means to improve the management of public funds In this context, the reform of the conduct of public finances presents a review of the legal framework under way. Regulation Act 13.130 of the Finance Act

constitutes the legal entry point for reflecting the provision of public expenditure, An important shift in the conduct of public finances in Morocco and aimed at achieving effective public expenditure, given the scarcity of financial resources and budget deficits and despite the transparency and expansion of the Participation Chamber for Parliament, However, it did not respond to the requirements of financial governance as provided by the international financial institutions and therefore it remains urgent to reform the rest of the laws governing the financial and budgetary sphere.

Keywords: Financial Regulatory Act, Financial Governance, Public Expenditure, Reform, Difficulties.

مقدمة:

شكل ميزانية الدولة التي يصدر بربطها قانون مالية السنة، أداة أساسية لتنفيذ السياسات العمومية وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية وإنجاز برامج العمل الحكومي الموضوعة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وضبط التوازنات المالية.[87]

ويعزى هذا الاهتمام المتزايد إلى المكانة الإستراتيجية التي تحتلها المالية العامة بالنسبة لجميع البنيات المكونة للدولة، إذ يستحيل تصور وجود دولة قائمة بذاتها في غياب أموال خاصة بها تسمح لها بأداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتلبية حاجيات أفرادها بهدف ضمان استقرارها واستمرارها، ومواجهة أي أزمة تواجه الدولة.

يواجه النشاط الاقتصادي العالمي سياقا دوليا لا يزال يتسم بعدم استقرار التضخم عند مستويات مرتفعة على الرغم من تعافي سلاسل التوريد، واستمرار تشديد السياسات النقدية وكذلك تداعيات الصراعات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، تشير آخر المعطيات المتوفرة إلى تسارع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة +6,2 ٪في الفصل الثاني من سنة 2023، على أساس الانزلاق السنوي، مقابل +8,1 ٪في الفصل السابق، مدفوعا بشكل خاص بالإنفاق الاستهلاكي للأسر والإنفاق العمومي. من ناحية أخرى، تراجع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى +6,0 ٪في الفصل الثاني من سنة 2023 على أساس الانزلاق السنوي، مقابل 1.1٪ في الفصل الأول من سنة 2023.[88]

وشهدت معدلات التضخم العالمي انخفاضاً نسبياً واستقراراً طفيفاً في أسعار السلع الأساسية منذ بداية العام 2023م، حيث تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع معدل التضخم العالمي من 7.8 %في عام 2022م

[87] عسو منصور، قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى أكتوبر 2017 ص 7.

[88] وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول البرمجة الميزانياتية الإجمالية لثلاث سنوات2024-2026 ص.3.

ليصل إلى 8.6 %في عام 2023م وإلى 2.5 %في عام 2024م، كما يتوقع الصندوق تراجع معدل التضخم ليصل إلى نحو 8.2 %في اقتصادات الدول المتقدمة و8.6 %في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لسنة 2024 .[89]

بعد الانتعاش الاقتصادي الملحوظ سنة 2021، أبان الاقتصاد المغرب مرة أخرى عن قدرته على الصمود في 2023 على الرغم من بيئة غير على المستوى الدولي، بالصراع الروسي الأوكراني والتوقعات القاتمة للنمو العالمي، وعلى المستوى الوطني، بندرة وعدم انتظام التساقطات المطرية.

وبالتالي، فقد تباطأ نمو الاقتصاد الوطني ليعود إلى +3.1 ٪في سنة 2022 بعد التعافي بنسبة +8 ٪في السنة السابقة[90].

وبما أن توفير المال العام يتطلب التوفر على ميزانية عامة يصوت عليها البرلمان وتنفذها الحكومة، فإن ذلك تطلب ضرورة القيام بإصلاحات في الميزانية العامة وذلك حتى تستجيب للتطورات التي عرفتها الدول المتقدمة في هذا الإطار وهو ما عبر عنه بالمقاربة الميزانياتية الجديدة التي لها عدة مرتكزات وانس تقوم عليها، حيث جاءت للتدليل العديد من الصعوبات التي يعرفها التدبير الميزانياتي بالمغرب، خاصة وأن الميزانية العامة بالمغرب ولا شك تتأثر بعدة مؤثرات داخلية وخارجية مرتبطة أساسا بالمتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية التي تعمل على توجيه السياسة العامة للدولة، ونقل من سيادتها في الميزانية مما يؤثر على الموارد والتكاليف العمومية وتكلف الدولة نفقات إضافية إضافة إلى وجود ترسانة قانونية هشة ومعقدة في مجال التدبير المالي.

لقد تم الشروع في تجسيد مقتضيات الوثيقة الدستورية بعد صدور الدستور الجديد للمملكة سنة 2011[91] الذي تضمن عدة مستجدات تهدف إلى تكريس ما يعرف بالحكامة المالية. وفي هذا الإطار أطلقت وزارة المالية عدة ورشات في مجال الإصلاح المالي للبحث عن السبل الكفيلة بتدبير أحسن للميزانية، أين يعتبر إصلاحها بوابة لتجسيد باقي برامج الإصلاح الأخرى، وشكل تبني القانون التنظيمي للمالية رقم 13.130[92]المدخل القانوني لتجسيد حكامة المالية العمومية وترشيد الإنفاق العمومي.

---

[89] وزارة المالية، البيان التمهيدي الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م، ص.4.

[90] وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول البرمجة الميزانياتية الإجمالية لثلاث سنوات2024-2026 ص.3.

[91] ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، ج ر ع 5964.

[92] القانون التنظيمي رقم13.130لقانون المالية الصادر بتنفيذه ظهير شريف 62.15.1بتاريخ 2جوان 2015، ج ر ع 3670، القانون التنظيمي رقم13.130 لقانون المالية الصادر بتنفيذه ظهير شريف 62.15.1بتاريخ2يونيو 2015، ج ر ع 3670.

وتمثل حكامة المالية العمومية "الدعامة الأساسية والمدخل الرئيسي في البلدان النامية للحكامة الشاملة في شتى تجلياتها باعتبار أن التدبير الأمثل للمال العام والخاص على السواء هو الأداة الأساسية التي تقوم عليها كل استراتيجية طموحة تستهدف محاربة الرشوة وهدر الأموال والتبذير والفساد بكل أشكاله"[93].

وعليه تعتمد حكامة الإنفاق العام "على الكفاءة من جهة من خلال تحقيق أكبر ناتج في إطار معقول من التكاليف، واعتماد الفعالية من جهة أخرى، باعتبارها مقياسا للأهداف الإنفاقية المسطرة من قبل الدولة عبر الالتزام بمجموعة من الضوابط التي يمكن تحديدها في العناصر الآتية:

-تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة

- فرض الرقابة على النفقات

-الحرص على تجنب الإسراف والتبذير [94]

السياسة المالية تحظى بأهمية كبيرة إلى جانب باقي السياسات العمومية نظرا للدور الذي تلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها المجتمع وتتطلع إليها فئات واسعة منه.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المحورية لموضوعنا كالتالي: إلى أي حد يمكن الحديث عن المقاربة الميزانياتية الجديدة كآلية أساسية في تحديث التدبير العمومية في ظل الأزمات؟

ذه الإشكالية الرئيسة للفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية

ما هي المقاربة الجديدة للميزانية؟ وما هي أسسها ومبادئها؟ وما هي أهم صعوباتها؟ وما هي السبيل والبدائل الكفيلة بتجاوزها؟

ذلك ما سوف تحاول الإجابة عنه من خلال تحليل جوانب مختلف هذا الموضوع معتمدين في ذلك على التقسيم التالي:

القسم الأول: القانون التنظيمي للمالية وشفافية التدبير المالي العمومي

القسم الثاني الصعوبات التي تعترض المقاربة الموازناتية الجديدة والبدائل الكفيلة بتجاوزها

القسم الأول: القانون التنظيمي للمالية وشفافية التدبير المالي العمومي

---

[93] محمد حركات، الاقتصاد السياسي والحكامة الشاملة، مطبعة المعارف الجديدة، 2010، الرباط، ص 283.

[94] ناريمان رقوب، معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حكومة الإنفاق العام وضرورة استدامة مصادر التمويل، مجلة معارف، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، العدد 22، 2017، ص. 165

عمل المشرع المالي من خلال إصلاح هذا القانون على ترسيخ مقومات شفافية التدبير المالي، التي تقوم على تحسين جودة المعلومات المقدمة عن المالية العامة وتحديث نظام المحاسبة العامة، الذي من شأنه أن يساعد على تقديم توقعات واقعية بالنسبة للمالية العامة استنادا على أسس واضحة وشفافة تمكن مختلف الجهات المعنية والمتدخلين من الوقوف على الوضعية الحقيقية للمالية.

الفرع الأول: اعتماد المحاسبة التحليلية لرفع من شفافية التدبير المالي:

حافظت قواعد المحاسبة العمومية في نظام المالية العامة المغربية على استقرارها رغم أن أغلبها صارت متقادمة وترد عليها العديد من الاستثناءات بفعل النصوص التنظيمية أو بفعل الممارسة، كما أن هذه القواعد أصبحت غير قادرة على مسايرة التحولات المالية والتغييرات التقنية التي شهدتها الهياكل الاقتصادية التابعة للدولة، وإلى تطور دور هذه الأجهزة في شتى المجالات بما يقتضي تدبير جيد لمسلسل النفقات والموارد العمومية. وإذا كان المنظور الجديد للسياسة المالية يستوجب تعبئة كل أدوات العمل المالية والاقتصادية وفق نمط فعال للتدبير المالي، يوضح بجلاء هياكل الحسابات العمومية ويقر ثقافة الشفافية والثقة المحاسبية، وعقلانية التصرف في المال والملك العموميين تبعا لضوابط مقننة.

لذلك، ونظرا لما تمثله المحاسبة العامة من دور جوهري في التدبير الجيد للمالية العامة، نجد أن القانون التنظيمي الجديد اتجه إلى تطوير نظام المحاسبة العامة، فإضافة إلى المحاسبة الموازناتية، أغنى هذا القانون نظام محاسبة الدولة بإحداث نظام المحاسبة العامة للدولة، وكذا محاسبة تحليل التكاليف، بحيث تنص المادة 31 على أنه:" تقوم الدولة بمسك محاسبة ميزانياتية للمداخيل والنفقات. تقوم كذلك بمسك محاسبة عامة بالنسبة لمجموع عملياتها. ويمكن للدولة أن تقوم بمسك محاسبة لتحليل كلفة مختلف المشاريع المدرجة في إطار البرامج. يجب أن تكون حسابات الدولة مطابقة للقانون وصادقة وتعكس صورة حقيقية لثروتها ولوضعيتها المالية."

كما تنص المادة 33 على أنه:" تقوم المحاسبة العامة للدولة على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات. تدرج العمليات في حسابات السنة المالية التي ترتبط بها بغض النظر عن تاريخ القبض أو الأداء. لا تختلف القواعد المطبقة على المحاسبة العامة للدولة عن تلك المطبقة على المقاولات الخاضعة للقانون الخاص إلا باعتبار خصوصيات تدخلات الدولة"[95].

صباح ياسين:" تحديث التدبير المالي على ضوء مستجدات القانون التنظيمي الجديد للمالية رقم 130.13",مجلة المنارة، نسخة إلكترونية.

ومن شأن تبني هذا النظام، إنتاج معلومات محاسبية موحدة تمكن من حصر مجموع أنشطة الدولة وممتلكاتها وتتبع تطورها، وكذا قياس وتقييم فعالية ونجاعة النفقات العمومية، كما سيمكن هذا الإجراء من ضبط أفضل للتكلفة الإجمالية للخدمات العمومية وتتبع أدق للمجهودات المبذولة من أجل التحكم فيها. بحيث يفترض في كل نظام معلوماتي للمحاسبة أن يستجيب لهدف مزدوج: أولا، تقديم صورة صادقة عن الوضع المالي للإدارة خصوصا عن طريق مسك محاسبة عامة، وثانيا، تثمين كلفة الخدمات المقدمة عن طريق نوع أخر من المحاسبة يدعى بالمحاسبة التحليلية. فإذا كان مسك النوع الأول المذكور قد أصبح بديهيا في مجال تدبير الإدارات العمومية، فإن العمل بالنوع الثاني لازال محدودا بشكل ملفت للنظر.

وعليه، ترمي المحاسبة التحليلية (تحليل التكاليف) إلى معالجة المعطيات المتعلقة بتسيير وسائل الإدارات، وذلك من أجل معرفة تكلفة مختلف الوظائف (سياسات، مشاريع، أنشطة، مهام....) التي تضطلع بها هذه الإدارات، وأيضا تحديد أسس تقييم بعض العناصر المتعلقة بالحساب الختامي، بالإضافة إلى تفسير النتائج عن طريق حساب تكاليف المنتوجات لمقارنتها مع المردودية المحصلة هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، تمكننا المحاسبة التحليلية من صياغة تقديرات للمصاريف والمنتوجات الجارية (التكاليف المحددة مسبقا، ميزانيات الاستغلال...الخ(. فإذا كانت المعلومة المحاسبية المتعلقة بالتكاليف[96] تزودنا بها المحاسبة العامة، فإن هذه الأخيرة تمكن من تحديد وحساب المصاريف المستهلكة خلال مرحلة معينة، لكنها تضمن فقط متابعة عامة للمصاريف مصنفة على أساس طبيعتها، لكنها لا تزودنا بأي معلومة عن وجهة هذه المصاريف، أي توزيعها بين المنتجات، الخدمات، المصالح أو الأنشطة الأساسية للإدارة، فتوزيع المصاريف على أساس وجهتها يتطلب تحليلا للعمليات الداخلية المكونة للقيم (أي للتكاليف)، وهو الأمر الذي يمثل هدفا خاصا للمحاسبة التحليلية. فالمحاسبة العامة تعتبر المنظمة كـ" علبة سوداء" تمتص استهلاكات متأتية من الخارج، دون أن تهتم بعمليات دوران القيم وتكون التكاليف الداخلية في هذه العمليات. بعبارة أخرى المحاسبة التحليلية أداة لتحليل المعلومات المحصل عليها من المحاسبة العامة بصفة خاصة وعلى ضوء هذا التحليل يتخذ المسيرون القرارات الملائمة التي تهم الإدارة.

95

[96]D.TOMMASI, Gestion des dépenses publiques dans les pays en developpement : Un outil au service du financement des politiques publiques Quelques exemples dérivés du modèle français, Agence Française de Développement, août 2010, p : 57.

بالإضافة إلى ذلك، تمكن المحاسبة التحليلية من إيجاد قاعدة معطيات تسمح بالتوقع المرقم والمفصل للميزانيات المستقبلية للإدارة، وذلك بالنظر إلى الموارد المتوفرة (بشرية، مالية...) والأهداف المحددة على المستويين المتوسط والطويل، وهو الأمر الذي يجعل من هذه المحاسبة أداة لتقليص هامش التردد والارتجال في تخصيص الاعتمادات. كما تسمح هذه المحاسبة بالقيام بمقارنات أفقية (بين مصالح الإدارة الواحدة، أو بينها وبين مصالح إدارة أخرى) وبمقارنات في الزمن (تطور التكاليف الكاملة لمصلحة ما أو إدارة ما).

ويتطلب العمل بالمحاسبة التحليلية إجراء تعديلات جوهرية للنظام المحاسبي، وخاصة تفكيك الميزانية إلى مراكز للتكاليف وللمسؤوليات، وذلك عن طريق تفكيك الأنشطة المتباينة بالشكل الذي يمكن معه للمسؤولين تقديم الحساب عن الأعمال التي يقومون بها وعن الموارد التي يستعملونها، إيجاد روابط مباشرة بين الموارد المختلفة المستعملة في الإنتاج والمنتوجات المتولدة عنها، هذه التعديلات لم يتم حتى الآن إجراؤها.

يمكن القول بأن كل قرار مالي أو أي سياسة عمومية يمر حتما على المحاسبة التي تعتبر مصدره الأول للمعلومات، وبدونها تبقى الإدارة مجردة من نظام يوفر لطرق عملها النجاعة والفعالية، وإذا كانت المحاسبة العامة إلزامية بحكم القانون في أغلبية الدول، نظرا لما تهدف إليه من تقديم وثائق موجهة للغير (ميزانية، جدول النتائج وملحقات) في نهاية كل سنة، غير أنها لا تعطي في نهاية السنة إلا نتيجة إجمالية، بينما تحتاج الإدارة العمومية حاليا إلى معرفة النتائج الجزئية، حسب كل خدمة، حسب كل منطقة جغرافية وحتى حسب كل مرتفق.

ورغبة في تكملة المحاسبة العامة ومواجهة النقائص التي تتسم بها، نص القانون التنظيمي الجديد على المحاسبة التحليلية، والتي يطلق عليها تعبير المحاسبة الداخلية لأنها موجهة للمدبرين كمتعاملين داخليين للإدارة، ولا يمكن للمالية العامة في الوقت الراهن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي يسعى المغرب منذ سنوات إلى ترجمتها على أرض الواقع، إلا إذا لعبت المحاسبة التحليلية دورها الكامل كأداة في يد المسيرين من خلال المعلومات التفصيلية التي تقدمها لهم، والتي على أسسها يمكن اختيار الحلول المثلى وبمعنى أخر اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الثاني: إرساء قواعد الصدقية لتعزيز شفافية ميزانية الدولة:

يعد صدق المعلومة المالية من أهم شروط التدبير المالي الحديث، إذ يجب أن تتمتع الميزانية العامة بمصداقية كبرى، بحيث أن التقديرات المنصوص عليها بالميزانية تعبر عن حقيقة الموارد والنفقات، التي يتم انجازها كاملة أو بفوارق

ضئيلة جدا،[97] فمن خلال الإيرادات والنفقات تبرز السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أن تفحص هيكلة وطبيعة النفقات والموارد لأي ميزانية يمكننا من الوقوف عند صورة مرقمة لاختيارات الدولة، ومن خلالها يمكن القيام بعديد من الاستنتاجات حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة.

ومن أجل تعزيز شفافية قانون المالية بالنظر إلى أفضل المعايير الدولية، تنص المادة 10 من القانون التنظيمي الجديد على أنه:" تقدم قوانين المالية بشكل صادق مجموع موارد وتكاليف الدولة. ويتم تقييم صدقية الموارد والتكاليف بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها والتوقعات التي يمكن أن تنتج عنها". ويقصد بمبدأ مصداقية الميزانية أن تكون البيانات الواردة في قانون المالية والخاصة بتقديرات الإيرادات والنفقات، مطابقة للحقيقة، وأن تكون التوقعات معقولة حتى يتمكن البرلمان من ممارسة رقابة حقيقية عليها ويشير البعض إلى هذا المبدأ باسم دقة الميزانية[98].

إن الهدف من إدراج هذا المبدأ هو تعزيز صدق المعطيات المحاسبية ووجاهة الفرضيات المعتمدة لإعداد قانون المالية، وجودة توقعات الموارد والنفقات، اعتبارا للمعطيات المتوفرة أثناء إعدادها. ولفهم مبدأ الصدقية لابد من الرجوع إلى القانون التنظيمي الفرنسي للمالية لسنة 2001، والذي أدخل في إطار مضامينه مبدأ جديدا يهتم بالمبالغ المدرجة في قوانين المالية، وسمي هذا المبدأ بصدق الميزانيةla sincérité budgétaire ، وكان سبب إدراجه هو الموقف السلبي للمجلس الدستوري الفرنسي تجاه قوانين المالية التي عرضت عليه من أجل دراسة مطابقتها للدستور (قرار رقم 93-320 ق.د.ل 21 يونيو1993)[99].

ولقد ورد هذا المبدأ ضمن أحكام المواد 27 و32 من القانون التنظيمي للمالية الفرنسي لسنة 2001، وتنص المادة 32 على أن مبدأ الصدقية يسعى إلى تعزيز صحة الفرضيات التي تؤسس لتحضير قانون[100] المالية باعتباره قانون توقعي، وكذلك الرفع من جودة توقعات الموارد والتكاليف المزمع تحقيقها بموجب قانون المالية، وتعد مصداقية قانون المالية بمثابة مقياس لفعالية تدبير المالية العامة، بمعنى اعتماد ميزانية واقعية تستند على تنزيل حقيقي ووفق التوقعات.

---

[97] مجلة المالية، تصدر عن وزارة الاقتصاد والمالية، عدد 18، نونبر 2012، ص: 16

[98] H-M.CRUCIS, La sincérité des lois finances : nouveau principe de droit budgétaire, JCP, 2000, p .1359.

[99] Décision n° 93-320 DC du 21 juin 1993, loi de finances rectificatives pour 1993.

[100] المادة 32 من القانون التنظيمي للمالية 130.13.

ويرمي المشرع الفرنسي من إدراج مبدأ صدق الميزانية في مضامين القانون التنظيمي للمالية إلى تفادي نية تغليط الخطوط الكبرى للتوازن المحدد في قانون المالية (قرار المجلس الدستوري الفرنسي رقم 2001- 448 ق.د.ل 07/25/ 2001)[101] القانون التنظيمي للمالية(، وقد أضفى المجلس الدستوري بمناسبة رقابته على القانون التنظيمي للمالية الفرنسي، مفهوما محددا لمبدأ مصداقية الميزانية، وميز في هذا الشأن بين قوانين المالية وقوانين التصفية.

يتعين فهم مبدأ المصداقية في قانون المالية فهما واسعا، ومؤدى هذا الفهم أن عدم دقة التوقعات لا تكفي حتى يكون قانون المالية مخالفا لمبدأ المصداقية، وإنما يجب إثبات قصد الإخلال بتوازن قانون المالية، وأن يكون عدم التوازن كبيرا حتى يبرر عدم الدستورية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عنصر القصد لا يمكن أن يظهر إلا يوم تقديم مشروع قانون المالية، أما إذا ظهر عدم المصداقية من ظروف لاحقة، فإنه لا يمكن الادعاء أنها كانت راجعة إلى قصد واضعي مشروع قانون المالية (الحكومة)[102].

وعليه، نجد بأنه إلى جانب صدق مضامين مشروع القانون المالي، تبرز أهمية صدق وتحسين جودة مضمون التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية، وضمان حق البرلمان في الوصول للمعلومة الميزانياتية وكل المعطيات المالية في أجال معقولة، لاسيما وأنه من متطلبات التدبير المالي الحديث إغناء الرصيد الوثائقي المقدم إلى البرلمان بمناسبة عرض مشاريع قوانين المالية.

القسم الثاني الصعوبات التي تعترض المقاربة الموازناتية الجديدة والبدائل الكفيلة بتجاوزها:

لقد جاء القانون التنظيمي رقم 13.130 "ليضع مقاربة ميزانياتية جديدة تحكمها فلسفة مختلفة يراد لها أن تكون بين التقليدانية والعقلنة من جهة، والانفتاح والتحديث من جهة، وتوسيع الاختصاصات ورفض القيود التي يفرضها جمود المساطر، وتعقدها في مجال تدبير الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى"[103]

حيث كان لها دور حاسم في تكريس العديد من المبادئ والقواعد الدستورية ذات العلاقة بتجسيد المقاربة في التسيير المالي العام كربط المسؤولية بالمحاسبة، إضافة إلى توسيع صلاحيات البرلمان في مجال الرقابة على المال العام، لكنها

---

[101] يحي دنيدني، المالية العمومية، مطبعة دار الخلدونية، بدون طبعة، الجزائر، سنة 2010، ص.80.

[102] محمد عبد اللطيف، الأسس الدستورية لقوانين الميزانية، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 2007.، ص: 196.

[103] . رشيد قاعدة، المقاربة الموازناتية الجديدة الأهداف والصعوبات دراسة مقدمة لليوم الدراسي المعنون بالنظام الاقتصادي الجديد في المغرب الشروط والمرافقة، بجامعة مولاي اسماعيل مكناس، المغرب،15 مارس 2019. ص. .15.

واجهت عدة إكراهات وصعوبات تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة، من خلال هدا القسم سنعنى بدراسة كل من معيقات تنزيل القانون التنظيمي للمالية وسبل تجاوزها.

الفرع الأول: معيقات تنزيل القانون التنظيمي:

بالنظر الى حجم المستجدات التي أتى به القانون التنظيمي رقم 13-130 من أدوات مالية ومحاسباتية وتدبيرية تنحو بالمالية العمومية منحى الفعالية والنجاعة، والتي تعتبر كلها ترسيخا لمبادئ الحكامة الجيدة التي أرساها الدستور المغربي، إلا أن تنزيل القانون اصطدم بمجموعة من الصعوبات والمعيقات التي حدت من تأثيره على تطوير أساليب اشتغال الإدارة العمومية. ومن أبرز هذه المعيقات، ذكر التقرير تأثير الحجم الكبير للتغييرات والمستجدات على طرق اشتغال الموظفين، حتى مع اعتماد مبدأ التدرج في تنزيل القانون والذي كان الغرض منه التغلب على هذه الإشكالية.

فيعتبر بناء مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية لهيكلة الميزانية على أساس البرامج نابعا من محاولة لمواكبة ومسايرة الطرق الحديثة لتسيير المالية العمومية، التي تسعى المؤسسات المالية الدولية للتسويق لها أو فرضها عبر مساعدات التنمية، في هذا يعد المغرب واحد من البلدان المتبنية لهذا النهج محاولة تكريسه من خلال القانون التنظيمي رقم 13.130 ،غير أنه من الناحية العملية يواجه عدة صعوبات "ترتبط بتحديد الأهداف بالنسبة لجميع الأجهزة الإدارية والقطاعية الحكومية بشكل واضح نظرا لكون الأهداف أو البرامج غالبا ما تكون سطحية وتتصف بالغموض والعمومية، مع استعصاء قياس نتائج بعض البرامج أو المشاريع المرتبطة باعتبارات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية سواء كانت موجهة للقطاع العام أو الخاص. كما تعتبر كثافة مكونات مشروع قانون المالية السنوي وقصر فترة مناقشته، وتناقض المعطيات بين المؤسسات المقدمة للأرقام، وغياب قانون التصفية ضمن تقديم مشروع المالية من الصعوبات المعيقة لتحقيق مبدأ التسيير المتمحور حول النتائج وتجسيد مبدأ الصدق الميزانياتي.

من المعيقات أيضا ضعف إشراك المؤسسة البرلمانية في صياغة القانون التنظيمي مع ما لهذا الأمر من تأثير سلبي في ممارسة الرقابة البرلمانية على الفعل الحكومي فيما يخص تنفيذ ميزانية الدولة، خصوصا في قانون التصفية، الذي ورغم أهميته القصوى في تقييم السياسة الميزانياتية، إلا أنه لا يحظى بالاهتمام الكافي من لدن البرلمانيين أثناء مناقشته والتصويت عليه. يعتبر التداخل بين البرامج والشركاء من الإشكالات التي تعيق تنفيذ المشاريع وتحديد المسؤوليات. يعتبر عدم تأهيل الآمرين بالصرف للقيام بمهام المسؤولين عن البرامج اشكالا اخر آثر سلبا على تنزيل القانون التنظيمي مع عدم قدرة بعضهم على تبني أهداف واقعية لبعض البرامج وصعوبة وضع مؤشرات لقياسها، والخلط بين مؤشرات النجاعة ومؤشرات الأداء. كما ان ضعف الرقابة المواطنة يعتبر مثالا اخر على المعيقات التي

واجهت إنجاح الاصلاح ،بحيث لم يأخذ القانون التنظيمي بعين الاعتبار هذه الممارسة الفضلى للحكامة الجيدة، والتي كانت لتقوي نجاعة السياسة الميزانياتية عبر تكريس الشفافية والرقابة والمراقبة، من البرلمان والمواطنين على حد السواء، خصوصا أن ضعف تكوين البرلمانيين ومحدودية قدراتهم، يقابله توفر المجتمع المدني والمواطنين بشكل عام، على أشخاص ذوو مؤهلات علمية وتقنية عالية، من دكاترة وخبراء واختصاصيين، قادرين على المساهمة في تحسين تدبير المالية العمومية عن طريق الرقابة المواطنة والياتها والتي انتشرت بشكل كبير في الدول المتقدمة، حيث كان من الأحرى الاقتداء بهم في هدا المجال[104].

الفرع الثاني: توصيات من أجل تحسين تدبير المالية العمومية:

في ظل التأثريات الظرفية والتغيرات المناخية، يعتبر تحقيق التوازن بين السياسة الميزانياتية والسياسة النقدية من الأولويات الاستراتيجية من خلال إحداث آليات مالية استباقية واستشرافية متكن من:

- التصدي للأزمات الخارجية؛
- استدامة المالية العمومية؛
- تقوية الثقة والمصداقية لدى الشركاء والمستثمرين الوطنيين والأجانب[105].

لتعزيز ورش إصلاح السياسة الميزانياتية للدولة، ومن أجل تجاوز المعيقات السالفة الذكر، اقترحت الدراسة بعض التوصيات التي قد تساهم في تحسين تدبير المالية العمومية وتطويرها على ضوء القانون التنظيمي رقم 13-130 المتعلق بقانون المالية بالمغرب، وكذا المبادئ والقواعد التي أرستها الحكامة الجيدة في تدبير المالية العمومية في دول أخرى. ومن اهم توصياتها تقوية صلاحيات البرلمان في مراقبة المالية العمومية عبر تقوية قدرات البرلمانيين وتكوينهم في كل ما يخص المالية العمومية وتتبعها وتقييمها.

كما أوصت الدراسة بضرورة إرساء أدوات لتبع وتقييم تنفيذ الميزانية بشكل متواصل عوض الاكتفاء بمناقشة مشروع قانون المالية والتصويت عليه، وكذا التصويت على قانون التصفية بدون حتى مناقشته، بحيث يجب التفكير في إرساء أدوات أخرى أكثر فعالية لتبع تنفيذ الميزانية بشكل متواصل بشكل يسمح للبرلمانيين بالاضطلاع على المعطيات المالية والميزانياتية لجميع القطاعات بشكل دائم، وتقديم إحاطات للحكومة عند رصد نقائص أو اختلالات

---

[104] معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية " دراسة: تدبير المالية العمومية في المغرب بين المستجدات والإكراهات على ضوء القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية", 20 ماي 2022.

[105] - وزارة الاقتصاد والمالية، مرتكزات ومقترحات إصلاح القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية، أكتوبر2023، ص.16.

أثناء تنزيل سياسات عمومية ما. ومن التوصيات الأخرى المقترحة تعزيز قواعد الشفافية في تدبير الشأن المالي للدولة والتي تعتبر القاسم المشترك بين جميع الدول المتقدمة، وهذا ما يستدعي اهتمام الدولة المغربية نحو أهمية تنزيل مبادئها وقواعدها بشكل يراعي طبيعة الإدارة المغربية وموظفيها ومرتفقيها، بحيث يجب تصبح هده القواعد ملزمة للجميع عبر تنزيلها بنصوص قانونية وتضمينها فصول جزرية عند الإخلال بها وعقوبات جنائية إن اقتضى الحال.

من التوصيات المهمة تفعيل مهمة تقييم السياسات العمومية، حيث أنه يشكل إضافة هامة لتدبير السياسة الميزانياتية عبر توجيه الموارد المالية للدولة بشكل فعال وناجع، إلا أن المؤسسة البرلمانية لم تستطع القيام بهذه المهمة على الوجه الأمثل، وهو ما يضيع على البرلمان القيام بمهمة التقييم على أكمل وجه، لجعلها أداة في تقويم السياسات العمومية.

وكتوصية أخيرة، ضرورة رد الاعتبار لقانون التصفية والذي يعتبر أداة رئيسية لتقييم السياسة الميزانياتية للحكومة عبر تحليل جميع التقارير التي تأتي مرفقة مع القانون. جميع هذه التقارير تحتوي على معطيات مالية ومحاسباتية مهمة حول تنفيذ برامج جميع الوزارات، بالتالي تنفيذ المعطيات المتعلقة بتنفيذ السياسات العمومية للدولة والتي تعتبر أهم ركيزة في مسلسل النمو والتطور الذي تشهده المملكة، كون الدولة تعتبر الفاعل الاقتصادي والاجتماعي الرئيسي. أمام هذه الأهمية التي يحملها قانون التصفية، تستوجب عملية مناقشته إبداء الملاحظات من طرف البرلمانيين، مع ضرورة تبرير الوزراء للاختلالات التي شابت تنفيذ البرامج التي تدخل في اختصاصاتهم، في ترسيخ فعلي (وغير شكلي) لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، مع العمل على جعل النقاش والتصويت متاحا للعموم، في تنزيل فعلي لمبدأ الشفافية، مما سيمكن من تجويد تنزيل السياسات العمومية وفق مبدأ النجاعة[106].

الخاتمة:

يتطلب تنفيذ مقتضيات القانون التنظيمي 130.13للمالية، التكامل والتنسيق بين مختلف الفاعلين على مستوى المالية العامة وذلك ضمانا لنجاح هذا الإصلاح، كما يعتبر عامل السرعة في إحراز نتائج ملموسة، عنصرا حاسما للحيلولة دون تعثر الإصلاح، وفقدان الحافز لدى الفاعلين والمستفيدين، ومن شأن الفعالية والسرعة في إنجاز الإصلاح، أن تؤدي إلى إضفاء مصداقية أكبر للإصلاح على اعتبار أن حسن تدبير الوقت يدخل ضمن أسس الحكامة الجيدة.

معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية " دراسة: تدبير المالية العمومية في المغرب بين المستجدات والإكراهات على ضوء القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية", 20 ماي 2022 [106]

وعليه تستدعي الضرورة إصلاح باقي القوانين المكملة المؤطرة للمجال المالي والميزانياتي مثل إعادة النظر في المرسوم المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، وتحديث قوانين المحاسبة العمومية، وكذا تعزيز الدور الرقابي للبرلمان على المال العام عبر تفعيل الرقابة السياسية، وتوضيح حق التعديل البرلماني وتقوية آلية الرقابة اللاحقة خاصة قانون التصفية.

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

- معهد الدراسات الاجتماعية والإعلامية " دراسة: تدبير المالية العمومية في المغرب بين المستجدات والإكراهات على ضوء القانون التنظيمي الجديد لقانون المالية", 20 ماي 2022.
- يحي دنيدني، المالية العمومية، مطبعة دار الخلدونية، بدون طبعة، الجزائر، سنة 2010.
- القانون التنظيمي رقم13.130لقانون المالية الصادر بتنفيذه ظهير شريف 62.15.1بتاريخ 2جوان 2015، ج رع 3670، القانون التنظيمي رقم13.130 لقانون المالية الصادر بتنفيذه ظهير شريف 62.15.1بتاريخ2يونيو 2015، ج رع 3670.
- رشيد قاعدة، المقاربة الموازناتية الجديدة الأهداف والصعوبات دراسة مقدمة لليوم الدراسي المعنون بالنظام الاقتصادي الجديد في المغرب الشروط والمرافقة، بجامعة مولاي اسماعيل مكناس، المغرب،15 مارس 2019.
- صباح ياسين:" تحديث التدبير المالي على ضوء مستجدات القانون التنظيمي الجديد للمالية رقم 130.13",مجلة المنارة، نسخة إلكترونية.
- ظهير شريف رقم 91-11-1 صادر في 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011) ، ج ر ع 5964.
- عسو منصور، قانون الميزانية العامة ورهان الحكامة المالية الجيدة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى أكتوبر 2017.
- مجلة المالية، تصدر عن وزارة الاقتصاد والمالية، عدد 18، نونبر 2012.
- محمد حركات، الاقتصاد السياسي والحكامة الشاملة، مطبعة المعارف الجديدة، 2010، الرباط.
- محمد عبد اللطيف، الأسس الدستورية لقوانين الميزانية، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 2007.
- ناريمان رقوب، معالجة العجز الموازني في الجزائر بين متطلبات حكومة الإنفاق العام وضرورة استدامة مصادر التمويل، مجلة معارف، جامعة اكلي محند أولحاج البويرة، العدد 22 ،2017.
- وزارة الاقتصاد والمالية، تقرير حول البرمجة الميزانياتية الإجمالية لثلاث سنوات2024-2026.
- وزارة المالية، البيان التمهيدي الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م.
-وزارة الاقتصاد والمالية، مرتكزات ومقترحات إصلاح القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية، أكتوبر 2023.

المراجع بالفرنسية:

-Décision n° 93-320 DC du 21 juin 1993, loi de finances rectificatives pour 1993.

-D.TOMMASI, Gestion des dépenses publiques dans les pays en développement : Un outil au service du financement des politiques publiques Quelques exemples dérivés du modèle français, Agence Française de Développement, août 2010.

-H-M.CRUCIS, La sincérité des lois finances : nouveau principe de droit budgétaire, JCP, 2000.

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

المصارف التجارية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في السودان (دراسة تحليلية على عينة من المصارف السودانية في العام 2022م)

د. أحمد عبد الرحمن عمر الطاهر
أستاذ الاقتصاد المساعد كلية الاقتصاد والعلوم المصرفية
جامعة النيل الابيض. السودان. كوستي

Commercial banks and their role in the process of economic development in Sudan (analytical study on a sample of Sudanese banks in the year 2022)

Dr. Ahmed abdalrahman omer altaher omer
Assistant Professor of Economics. Faculty of Economics and Banking Sciences,
White Nile University, Sudan, Kosti.
ahmedomerok557@gmail.com:

الملخص:

تناولت الدراسة دور المصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية في السودان في العام 2022م. افترضت الدراسة ان البنوك التجارية تعتبر اهم مصدر من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد وان المشروعات التي يتم تمويلها من المصارف التجارية تقوم بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية .توصلت الدراسة الي نتائج اهمها: ان المصارف التجارية تقوم بدعم القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان والقروض المصرفية. أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: توجيه المصارف التجارية الي تمويل القطاعات المنتجة لزيادة الصادرات غير البترولية للعمل على تعويض النقص في صادرات البلاد بعد انفصال الجنوب.

الكلمات المفتاحية: المصارف التجارية. التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The study dealt with the role of commercial banks in the process of economic development in Sudan in the year 2022. The study assumed that commercial banks are the most important source of financing for economic development in the country, and that projects that are financed by commercial banks play a major role in the economic development process. The study made several recommendations, the most important of which are: Directing commercial banks to finance the productive sectors to increase non-oil exports to work to compensate for the shortage in the country's exports after the secession of the south.

Key words; commercial banks. Economic development.

1. الإطار العام:

1.1 مقدمة:

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني حيث يحتل القطاع البنكي مركزا رئيسيا في معظم المجالات الاقتصادية والمالية، وان ازدهار الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا من خلال العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية عن طريق سياساتها الاقراضية التي تسعى من خلالها إلى استهداف القطاعات الأكثر إنتاجا والأكثر حاجة للتمويل من جهة وتحقيق أهدافها العامة من جهة أخرى.

ان مختلف العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية تتماشى وفق معايير محكمة يعتمدها البنك المركزي، ولها شروط ومراحل يجب أن يتبعها بداية من تقييم الجهة الطالبة للقرض كما تتدخل الدولة عن طريق البنك المركزي بالرقابة على منح الائتمان من طرف البنوك التجارية. إن البنوك التجارية هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية لما تلعبه من دور في جميع المعاملات الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية وتتدخل في جميع القطاعات والأنشطة ومنه لا يمكن أن ينشا اقتصاد قوي أو حتى ضعيف بدون البنوك التجارية، وهي الممول الرئيسي للتنمية الاقتصادية ولمعرفة دورها الهام في الاقتصاد نحن بصدد الإجابة على الإشكالية الاساسية في هذه الدراسة.

2.1 المشكلة البحثية وتساؤلاتها:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الاساسي الاتي:

ما هو دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان؟

الأسئلة الفرعية للدراسة:

1 - ما هي أهم مصادر التنمية الاقتصادية؟

2 - أين يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية؟

3 - هل يتطور حجم القروض التي تقدمها البنوك التجارية في السودان ام تتراجع؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الي معرفة دور القروض المقدمة من البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، وكذا معرفة مدى تطور الاقتصاد من خلال تطور البنوك التجارية.

4.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1.4.1 الأهمية العلمية:

أهمية الاشارة الي الدو ر الكبير للمصارف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية

2.4.1 الأهمية التطبيقية:

بيان أثر المصارف التجا رية في السودان على عملية التنمية خلال فترة الد راسة

5.1 منهجية الدراسة:

يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجانب النظري للدراسة. اما في الجانب التطبيقي فسيتم التحقق من الفرضيات الاقتصادية باستخدام الحزمة الاحصائية الاجتماعية SPSS بعد تصميم الاستبانة الخاصة بجمع المعلومات وجمعها.

6.1 حدود الدراسة:

1.6.1 الحدود الزمانية: 2022م

2.6.1 الحدود المكانية: السودان _ الخرطوم

3.6.1 الحدود الموضوعية: دور المصارف التجارية في التنمية الاقتصادية

7.2 الدراسات السابقة:

1 – دراسة (عمار عمر محجوب محمد ذكي) (2010):

تمثلت مشكلة الدراسة في أن السودان بالرغم من انه يذخر بموارد اقتصادية كبيرة الا انه لم يتمكن من استغلالها بسبب قله التمويل الذاتي فلجأ للتمويل الخارجي والذي بدوره لم يسهم إيجاباً فى زيادة معدلات النمو الاقتصادية، فتراكمت عليه الديون وتحولت عبئا على التنمية في السودان. وكانت اهداف الدراسة كلاتي: الحكم على مدى اسهام التمويل العربي والإسلامي عبر مؤسسات التمويل العربية، والتمويل بصفه عامه، في دعم التنمية الاقتصادية في السودان. التوصل الي استراتيجيه محددة للتعامل مع مؤسسات التمويل وخاصه العربية والإسلامية التي تقدم تمويلات. ايجاد حل لمشكله عبء الدين الخارجي للسودان. اما فرضيات الدراسة فتتمثل فى الآتي: التمويل العربي والإسلامي ليس له أثر في رفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي وتوصلت الدراسة الي ان مؤسسات التمويل العربي الاسلامي لم تساهم بصوره واضحة في عملية التنمية الاقتصادية. اوصت الدراسة بالعديد من التوصيات اهمها: اعادة النظر في تقييم المؤسسات المانحة، ومنح التمويل للقطاعات المنتجة الاكثر حيوية في الاقتصاد.

2 – دراسة (رقية عامر عبد المجيد عمر) (2009):

تناولت الدراسة مشكلة عدم مقدرة العملاء على سداد مديونياتهم تجاه المصرف الأمر الذي ادى الى ارتفاع الديون المتعثرة والتي ساعدت في تعطيل استثمار موارد المصارف مما ادى الى ضعف المقدرة الائتمانية، وان عدم جمع المعلومات الكافية عن العميل ودراسة قوائمه المالية ساهم في زيادة تعثر الديون. كما تهدف الدراسة الى الآتي: التأكد من سلامة الاستثمارات والحصول على عوائد منها وسلامة توجيهها. التعرف على العمل المصرفي في اطاره الائتماني وقياس القدرة الائتمانية للمصارف. توصلت الدراسة الي العديد من النتائج أهمها: ان اغلب قرارات الائتمان غير سليمة لضعف دراسات القدرة الائتمانية للمصرف وان منح الائتمان بالعلاقات الشخصية لا يمكن المصرف من معرفة الجدارة الائتمانية. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و قامت الدراسة علي افتراضات اساسية اهمها : ان القدرة الائتمانية للمصرف لها دور كبير في اتخاذ قرار الاستثمار وان عدم كفاءة ادارة الاستثمار يؤثر علي قدرتها الائتمانية. اوصت الدراسة بتوصيات عديدة هي: الاهتمام بقياس وتحليل القدرة الائتمانية للمصرف، الدقة عند تقدير الضمانات وجودتها، تطوير نظم المعلومات المحاسبية والادارية والمصرفية لربط الفروع مع بعضها البعض وانشاء قاعدة بيانات في بنك السودان المركزي خاصة بالعملاء.

3 – دراسة (مريم علي اونور عبد الله) (2008):

تمثلت مشكلة الدراسة في دور جمعية البحر الاحمر لتنمية الاعمال الصغيرة في مجال التمويل الاصغر. وقامت على العديد من الفرضيات اهمها: توجد علاقة بين مجال عمل المشروعات الصغيرة والعائد منها، توجد علاقة بين المرونة في شروط التمويل للمشروعات الصغيرة ورضاء المستفيدات وان الرسوم المفروضة على المشروعات الصغيرة تؤثر على حجم العائد منها وان مشكلات المشروعات الصغيرة تؤثر على العائد منها. توصلت الدراسة الي نتائج عديدة هي: تزايد أعداد المستفيدات من البرنامج، لا توجد برامج توعوية مصاحبة، التقليدية في المشروعات المنفذة، ضعف الوعي المصرفي في القطاع وتدني المستوي التعليمي للنساء العاملات في مجال المشروعات الصغيرة. اوصت الدراسة بالاتي : العمل على حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة وذلك عن طريق المعارض والترويج لها على المستوى الداخلي والخارجي . العمل على زيادة الوعي المصرفي بين النساء حتى يستطعن الحصول على فرص تمويل اوسع من قبل البنوك. الاهتمام بالبرامج المتكاملة في تنمية المشروعات النسوية الصغيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتى تتحقق الفائدة المرجوة من المشروع الصغير.

4 – دراسة (محمد عثمان محمد الامين)(2010م) :

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الاتي: الي اي مدي تلتزم المصارف بسياسات البنك المركزي فيما يتعلق بمنح التمويل للمشروعات الصغيرة وما هو تأثير تلك السياسات على حجم التمويل الممنوح. هدفت الدراسة الي تحقيق اهداف اهمها: توضيح اهمية وجود ادارات للتمويل الصغر في الجهاز المصرفي فيما يتعلق بتمويل صغار المنتجين ودراسة مدي التزام البنوك بتنفيذ سياسات وموجهات البنك المركزي التي تتعلق بالتمويل الاصغر. توصلت الدراسة لنتائج أهمها: المشروعات الصغيرة مرتفعة المخاطر وهذا يؤدي لانخفاض تمويلها، ضعف الضمانات يحول دون الحصول على التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة فتفشل تلك المشروعات بالإضافة الي ان عدم الالتزام بموجهات البنك المركزي يهدد بعدم استمرار المشروع. اوصت الدراسة توصيات عديدة أهمها: التزام الدولة بتوفير ميزانية لدعم الضمانات والاعمال الصغيرة، تفعيل دور الزكاة لمعالجه الفقر حتى يتثنى لها القيام بدورها كاملا في القطاع المصرفي وكذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية.

5 – دراسة (تغريد عبد الرحيم) (2012) :

تمثلت المشكلة في تحديد الدور الرقابي وأثره في اداء المصارف السودانية. وافترضت الدراسة ضعف الرقابة على النظام المصرفي من البنك المركزي. اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الحزمة الاحصائية

spas . توصلت الدراسة الي نتائج عديدة أهمها: كلما ذادت فعالية رقابة البنك المركزي انخفضت الازمات المصرفية، ان عملية التقييم الشامل وتحديد درجات الانحراف عن تحقيق الاهداف في المصارف السودانية يؤدي لسلامة الجهاز المصرفي وان الالتزام بموجهات البنك المركزي يحقق السلامة المصرفية. اوصت الدراسة بالتوصيات الآتية: زيادة مساحة الدور الرقابي للبنك المركزي واجراء لقاءات لمناقشة أوضاع المصارف وحل المشكلات قبل تفاقمها.

وستوضح الدراسة الحالية مدي قوه وتأثير المصارف التجارية على التنمية الاقتصادية وهذا مالم تتناوله الدراسات السابقة بالإضافة للتركيز على عملية الرقابة المصرفية في تلك الدراسات، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهمية البنوك التجارية وأهمية التمويل المصرفي علي المستوي العام للاقتصاد.

2. الإطار النظري:

1.2 تعريف البنوك التجارية:

- البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تتخصص في تلقي الودائع، ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المكملة مثل شراء أو بيع الأوراق التجارية، وخصم الكمبيالات وقبولها، وشراء وبيع العملة الأجنبية، وفتح اعتمادات مستندية (عبد القادر عطية, 2003م, ص12) .

- يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الاقتراض) إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء ويفتح لهم حسابات لديه ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم القروض لطالبي التمويل(الموسمي,2020م,ص273).

- البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية ومبادلة النقود المصرفية والودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات، والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية (الصادق سعيد,2013م,ص33).

- يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من إن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المجال. الا انها تتصف بصفات محددة تميزها عن غيرها من الوسطاء (سامر جلدة,1999م,ص13) .

ومن التعريفات السابقة يمكن لنا ان نتعرف علي اهم خصائص البنوك التجارية وهي (شقوف عفاف,2015م,ص8) : القدرة على منح الائتمان عن طريق إضافة نقودا مصرفية إلى كمية النقود و يعتمد الجزء الأكبر في مواردها على الودائع. يمثل البنك التجاري أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها، وقد اشار البعض الي ان اهداف البنك التجاري تنقسم إلى ما يلي (محمد سمير,2017م,ص120) :

1 - الاهداف العامة:

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

2 - الاهداف الوظيفية:

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثلا الاهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة كغيرهما.

2.2 وظائف البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بعدة و ظائف يمكننا ان نصنفها إلى و ظائف تقليدية ووظائف أخرى حديثة: (بركات حجيلة,2019م,ص ص4,5,6) . الوظائف التقليدية و تشمل مايلي :

1 - **قبول الودائع :**

تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت و ضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة و تشكل هذه الودائع إلى (ودائع تحت الطلب، ودائع جارية،ودائع لأجل ،ودائع بإشعار،ودائع ادخارية ،موارد المصرف التجاري).

2 - **تقديم القروض :**

تقوم المصارف التجارية (بالإقراض وكذلك السحب على المكشوف، فتح الاعتماد المستندي، خصم الأوراق التجارية)، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها، والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله. اما الوظائف الأخرى الحديثة للبنوك التجارية تطورت الى حد بعيد بحيث أصبحت تقوم بـ :

- تقديم الاستشارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من الصعوبات والمشاكل.

- إدارة الأعمال والممتلكات للمتعاملين معها.

- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.

- شراء الصكوك الأجنبية وصكوك المسافرين، ودفع المبالغ من أصل الإعتمادات الخاصة، خدمات بطاقات الائتمانية.

- تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض بصيغ مختلفة ولفترات محددة.

- يعمل البنك التجاري على شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معه، وإصدار خطابات الضمان.

3.2 تعريف ومفهوم التنمية الاقتصادية:

ان مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص، ولهذا من الضروري إن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول ولقد اختلفت الآراء عند الاقتصاديين والكتاب حول مفهوم التنمية إلا أنها اجتمعت على إن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتجاوزت بذلك مفهوم النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح مفهوم التنمية من خلال التعريفات الاتية:

- عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية الهيكلية علي المستوي الاقتصادي (مدحت القريشي,2007م,ص122).

- هي عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفا استخدام ممكن بما يحقق اكبر معدل للتنمية، والتقدم الاقتصادي وبما يعود بالرفاهية علي الشعب ويذيد متوسط دخل الفرد (حمد محمد,2014م,ص27).

- هي نشاط مخطط له يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة عالية (السبتي الوسيلة,2005م,ص4).

- هي مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قواته الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية (خشيب جلال2014م,ص6) .

3. الإطار العملي ومنهج الدراسة:

3 – 1 : منهجية الدراسة وأدواتها :

يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجانب النظري للدراسة. اما في الجانب التطبيقي فسيتم التحقق من الفرضيات الاقتصادية باستخدام الحزمة الاحصائية الاجتماعية SPSS بعد تصميم الاستبانة الخاصة بجمع المعلومات وجمعها .

3 – 2 : مصادر البيانات :

تعتمد الدراسة على المصادر الاولية الاستبيان والمسح الميداني. وتعتمد كذلك على المصادر الثانوية من كتب ومراجع ودوريات ذات صلة.

3 – 3 : اجراءات الدراسة وحجم العينة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة. واشتملت الاستبانة على أسئلة عن البيانات الشخصية لعينة الدراسة كالنوع، العمر، الحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي. كما اشتملت على أربعة محاور رئيسية تمثل فرضيات الدراسة، وفى هذه المحاور (16) سؤالاً وبلغ حجم العينة 120 مبحوثا، وقد طلب من افراد العينة ان يحددوا استجاباتهم عما تصفه كل عبارة وفقا لمقياس ليكارت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمسة مستويات (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة).

تطبيق أدوات الدراسة:

جدول رقم (1) قيمة معامل ألفا كرومباخ لاختبار ثبات الاستبيان

عدد العناصر	معامل ألفا كرومباخ
120	0.701

المصدر: (من بيانات الاستبيان – 2022).

المصدر: برنامج التحليل.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.701	16

من خلال الجدول رقم (1) نجد ان معامل ألفا كرومباخ 0.701 وهو مرتفع جدا، مما يدل على ثبات الاستبيان ومن ثم صلاحيته للقياس.

استخدم الباحث مقياس ليكارت الخماسي للخمسة خيارات (اوافق بشدة،اوافق،محايد،لا اوافق،لا اوافق بشدة) حسب الاوزان التالية :

جدول رقم (2) اوزان مقياس ليكارت الخماسي

الوزن	الرأي
1	لا اوافق بشدة
2	لا أوافق
3	محايد
4	أوافق
5	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث

قام الباحث بعد ذلك بحساب المتوسط المرجح على النحو التالي:

جدول رقم (3) المتوسط المرجح

المتوسط المرجح	الرأي
من 1 الى 1.79	لا أوافق بشدة
من 1.80 الى 2.59	لا أوافق
من 2.60 الى 3.39	محايد
من 3.40 الى 4.19	أوافق
من 4.20 الى 5	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث.

ومن خلال الجدول ادناه يلاحظ ان طول الفترة المستخدمة 5/4، أي حوالي 0.80، وقد حسبت الفترة على اساس ان الارقام 1،2،3،4،5 بينها 4 مسافات.

3 – 4 : تحليل البيانات واختبار الفرضيات :

اولا : تحليل البيانات الأساسية :

1/ النوع:

جدول رقم (4) النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	81	% 67.5
انثى	39	% 32.5
حجم العينة الكلى	120	%100

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن المبحوثين من افراد العينة كانوا من فئة الذكور 67.5 % والإناث بنسبة مئوية 32.5%.

2/ العمر:

جدول رقم (5) العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
20 - 30	14	11.7%
31 - 40	24	20.0%
41 - 50	52	43.3%
51 - 60	30	25.0%
حجم العينة الكلى	120	%100

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

نلاحظ من الجدول اعلاه بأن أكثر المبحوثين من افراد العينة ممن ينتمون للفئة العمرية من 41 حتى 50 حيث بلغ عددهم 52 فردا بنسبة مئوية 43.3 %.

3/ الحالة الإجتماعية:

نلاحظ من الشكل أسفل أن غالبية المبحوثين من افراد العينة كانوا أ متزوجين بنسبة مئوية 64.2 % . تليها أرمل بنسبة مئوية 16.7 %.

شكل رقم (3) الرسم الدائري لمتغير الحالة الاجتماعية

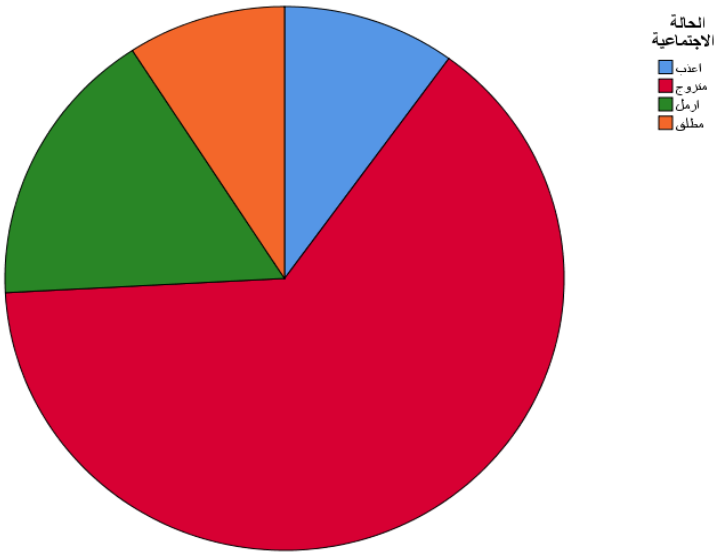

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

4/ المؤهل العلمي:

نلاحظ من الشكل أسفل أن أكثر المبحوثين من افراد العينة كان مستواهم التعليمي ثانوي حيث بلغ عددهم 57 فرداً بنسبة مئوية 47.5 %.

شكل رقم (4) رسم دائري المؤهل العلمي

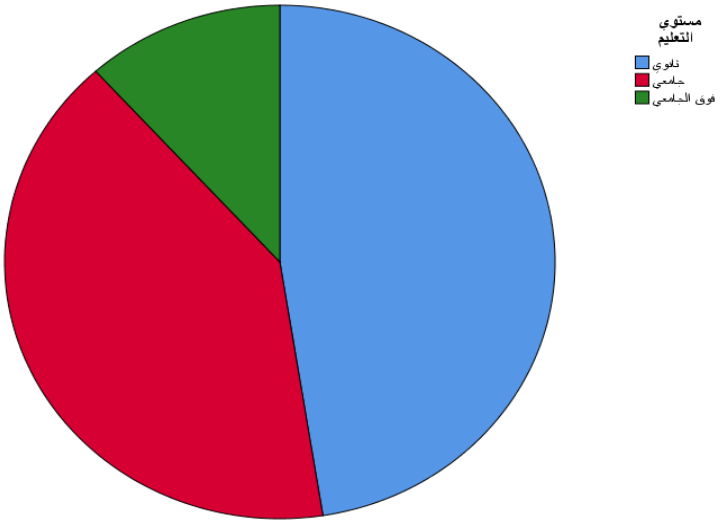

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

5/ العلاقة مع المصرف:

نلاحظ من الشكل أسفله بأن أكثر المبحوثين من افراد العينة كانوا عملاء مصرفيين بلغ عددهم 91 فرداً بنسبة مئوية 75.8 %.

شكل رقم (5) رسم دائري العلاقة مع المصرف

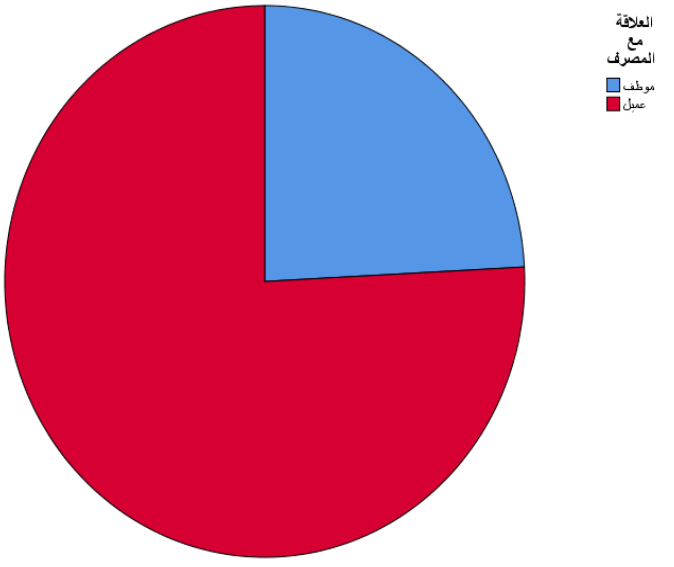

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022)

6 / مجال التخصص الدراسي:

جدول (9) التخصص الدراسي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
مصارف	16	13.3%
ادارة	42	35.0%
اقتصاد	41	34.2%
اخري	21	17.5%
حجم العينة الكلى	120	%100

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن أكثر المبحوثين من افراد العينة كان تخصصهم التعليمي هو الإدارة، حيث بلغ عددهم 42 فرداً بنسبة مئوية 35 %.

شكل رقم (6) رسم دائري مجال التخصص الدراسي

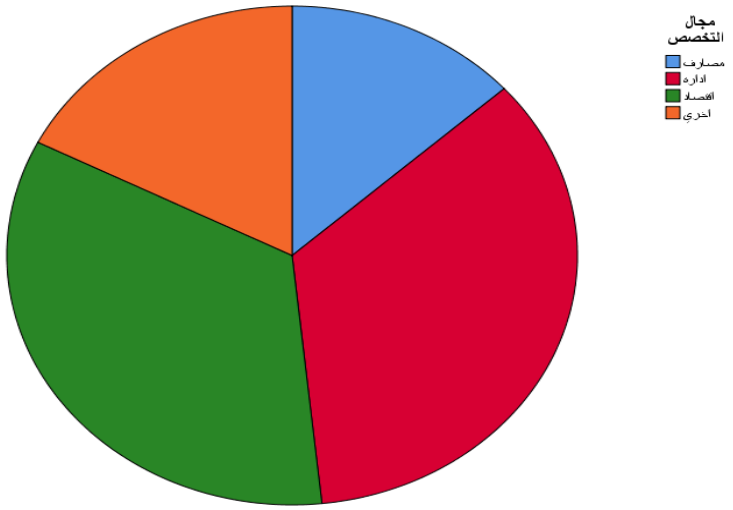

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

ثانيا: تحليل محاور الدراسة:

1 - التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الأول: (تعتبر البنوك التجارية من اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السودان):

جدول (10) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الاول

العبارة	الرأي									
	التكرار					النسبة المئوية				
	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1 – تعتبر المصادر الداخلية هي الاهم في عملية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان.	39	45	31	5	0	%32.5	%37.5	%25.8	%4.2	%0
2 – المدخرات بأشكالها المختلفة هي المكون الاساسي والاهم في المصادر الداخلية للتمويل.	65	43	12	0	0	%54.2	%35.8	%10	%0	%0
3 – معظم المشروعات التي يتم تمويلها بمصادر غير ذاتية غالبا قد تتعرض للفشل.	49	49	12	6	4	%40.8	%40.8	%10	%5	%3.4
4 – افضل الوحدات الاقتصادية لتجميع المدخرات في الاقتصاد هي البنوك التجارية.	35	67	18	0	0	%29.2	%55.8	%15	%0	%0

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول **(10)** اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

1. أجاب كل افراد العينة على اسئلة هذا المحور حيث يبلغ حجم العينة (120) وذلك بنسبة مئوية 100%.
2. حصلت كل عبارات المحور على اعلى تكرار في الاستجابة للرأي (اوافق) ويمكن ملاحظة ذلك في كل عبارات المحور حيث نجد في العبارة (الرابعة) انحاز لهذا الرأي 67 فرد بنسبة مئوية 55 %، وكذلك يمكن تتبع بقية عبارات الجدول.
3. حصلت كل عبارات المحور على اقل تكرار في الاستجابة للرأي (لا اوافق بشدة) ويمكن ملاحظة ذلك في كل عبارات المحور حيث نجد في العبارة (الثالثة) ينحاز لهذا الرأي اربعة افراد من افراد العينة بنسبة 3.4%، وكذلك يمكن تتبع بقية عبارات الجدول.

4. لعل الملاحظ من تحليل بيانات هذا المحور ان معظم استجابات المبحوثين من افراد العينة تركزت حول الموافقة والموافقة بشدة، وفى ذلك مؤشر عن قبول المبحوثين لما جاء في هذا المحور من عبارات وبالتالي يمكن القول بأنه تعتبر البنوك التجارية من اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السودان.

جدول (11): الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لاختبار T والاتجاه لفقرات المحور الاول

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
1 – تعتبر المصادر الداخلية هي الاهم في عملية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان.	.654	.86	50.185	119	0.000	اوافق بشدة
2 – المدخرات بأشكالها المختلفة هي المكون الاساسي والاهم في المصادر الداخلية للتمويل.	3.55	.67	72.504	119	0.000	اوافق
3 – معظم المشروعات التي يتم تمويلها بمصادر غير ذاتية غالبا قد تتعرض للفشل.	3,45	.90	44.893	119	0.000	اوافق
4 – أفضل الوحدات الاقتصادية لتجميع المدخرات في الاقتصاد هي البنوك التجارية.	4.55	.65	69.582	119	0.000	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول **(11)** اعلاه يلاحظ بأن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الاجابة المختلفة (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة)، أي ان اجابات العينة تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للأوساط الحسابية فنجدها كما هو مبين في الجدول اعلاه ويمكن ملاحظة الآتي:

جميع عبارات المحور بلا استثناء كانت اوساطها الحسابية تقع في المدى ما بين (3.4الي 4.6) و هو المدي المحدد سلفا بالرأي (أوافق) والرأي (اوافق بشدة)،أي ان الاتجاه العام لآراء المبحوثين عن هذه العبارات كان الموافقة والموافقة بشدة. ويمكن ملاحظة ان الانحراف المعياري لعبارات هذا المحور تراوح ما بين (0.6 الى 0.9) مما يدل على تجانس اجابات المبحوثين. مما سبق من تحليل لبيانات هذا المحور يمكن القول ان آراء افراد العينة فيه كانت الموافقة والموافقة بشدة لا وبالإجماع. ولإيجاد الاتجاه العام لمتوسط الفرضية الاولى ككل، فيمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه:

جدول (12) الاتجاه العام لمتوسط محور الدراسة الاول

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
4.1	0.77	119	0.000	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول (12) أعلاه يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لعبارات المحور مجتمعة قد بلغ (4.1) وهو المحدد سلفا بالرأي (أوافق)، وعليه يمكن تأكيد الفرض القائل بأنه تعتبر البنوك التجارية من اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في السودان.

2 - التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني: (يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخاروالاستثماروالتجارة الخارجية).

جدول (13) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثاني

العبارة	الرأي									
	التكرار					النسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
5 – كلما ذادت عمليات الادخار في المجتمع كان ذلك في مصلحة عملية التنمية الاقتصادية.	15	90	15	0	0	%12.5	%75	%12.5	%0	%0
6 – تعمل البنوك التجارية على تحويل المدخرات من وحدات الفائض الي وحدات العجز في الاقتصاد.	75	45	0	0	0	%62.5	%37.5	%0	%0	%0
7 – وحدات العجز في الاقتصاديات هم المستثمرون الذين يحتاجون لرؤوس الاموال لتمويل مشروعات التنمية.	54	59	7	0	0	%45	%49.2	%5.8	%0	%0
8 – تعتبر التجارة الخارجية والتي تدعمها البنوك التجارية بإجراءاتها المختلفة هي اساس في عملية التنمية الاقتصادية.	82	24	14	0	0	%68.3	%20	%11	%0	%0

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول **(13)** اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

1. اجاب كل افراد العينة على اسئلة هذا المحور حيث يبلغ حجم العينة (120) وذلك بنسبة مئوية 100%.
2. حصلت معظم عبارات المحور على اعلى تكرار في الاستجابة للرأي (اوافق) ويمكن ملاحظة ذلك في معظم عبارات المحور حيث نجد في العبارة (الاولي) انحاز لهذا الرأي 90 فرد بنسبة مئوية 75 %، وكذلك يمكن تتبع بقية عبارات الجدول. وهذه العبارة حصلت على اعلى تكرار في الاستجابة للرأي (أوافق).
3. حصلت معظم عبارات المحور على اقل تكرار في الاستجابة للرأي (لا أوافق بشدة) ويمكن ملاحظة ذلك في معظم عبارات المحور.
4. لعل الملاحظ من تحليل بيانات هذا المحور ان معظم استجابات المبحوثين من افراد العينة تركزت حول الموافقة والموافقة بشدة، وفى ذلك مؤشر عن قبول المبحوثين لما جاء في هذا المحور من عبارات وبالتالي يمكن القول بأنه يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية.

جدول (14) الوسط الحساب ي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لاختبارT والاتجاه لفقرات المحور الثاني

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
5 – كلما ذادت عمليات الادخار في المجتمع كان ذلك في مصلحة عملية التنمية الاقتصادية.	4.11	.50210	87.270	119	0.000	اوافق
6 – تعمل البنوك التجارية على تحويل المدخرات من وحدات الفائض الي وحدات العجز في الاقتصاد.	3.85	.48615	104.215	119	0.000	اوافق
7 – وحدات العجز في الاقتصاديات هم المستثمرون الذين يحتاجون لرؤوس الاموال لتمويل مشروعات التنمية.	4.55	.59826	80.414	119	0.000	اوافق بشدة
8 – تعتبر التجارة الخارجية والتي تدعمها البنوك التجارية بإجراءاتها المختلفة هي اساس في عملية التنمية الاقتصادية.	3.67	.69492	71.987	119	0.000	اوافق

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول **(14)** اعلاه نلاحظ بأن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الاجابة المختلفة (اوافق بشدة، اوافق،

محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة)، أي ان اجابات العينة تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للأوساط الحسابية فنجدها كما هو مبين في الجدول اعلاه ويمكن ملاحظة الاتي:

1- (العبارة (الاولي) كان وسطها الحسابي يقع في المدى (الثاني) وهو المحدد سلفا بالرأي (أوافق)، أي ان الاتجاه العام لآراء المبحوثين عن هذه العبارة كان الموافقة بشدة.

2 - العبارات الأخرى كانت اوساطها الحسابية تقع ما بين المدى الاول والثاني وهو المحدد سلفا بالرأي (أوافق بشدة) (اوافق)، أي ان الاتجاه العام لآراء المبحوثين عن هذه العبارات كانت الموافقة.

3 - يمكن ملاحظة ان الانحراف المعياري لعبارات هذا المحور تراوح ما بين (0.47 الى 0.619) مما يدل على تجانس اجابات المبحوثين. مما سبق من تحليل لبيانات هذا المحور يمكن القول ان آراء افراد العينة تراوحت ما بين الموافقة، الموافقة بشدة. ولإيجاد الاتجاه العام لمتوسط المحور الثاني ككل، فيمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه.

جدول (15) الاتجاه العام لمتوسط محور الدراسة الثاني

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
4.27	1.18	119	0.000	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول **(15)** اعلاه يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لعبارات المحور مجتمعة قد بلغ (4.27) وهو المحدد سلفا بالرأي (اوافق بشدة)، وعليه يمكن تأكيد الفرض القائل بأنه يظهر الدور التنموي للبنوك التجارية من خلال عمليات الادخار والاستثمار والتجارة الخارجية.

3 - التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثالث: (حجم القروض التي تقدمها البنوك التجارية تزداد بصورة متواصلة مما يؤدي لتطور عملية التنمية):

جدول (16) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الثالث

العبارة	الرأي									
	التكرار					النسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
9 – يقوم مصرفك التجاري بتمويل العديد من المشروعات ذات الطابع التنموي.	38	78	4	0	0	%31.7	%65	%3.3	%0	%0
10 - ساعد مصرفك التجاري في زيادة نسب المستفيدين من التمويل خلال السنوات السابقة.	78	42	0	0	0	%65	%35	%0	%0	%0
11 – ساعد مصرفك التجاري في تحسين المستوي المعيشي للعديد من الاسر.	72	43	5	0	0	%60	%35.8	%4.2	%0	%0
12 - ساعد مصرفك التجاري في تخفيف حدة البطالة بخلق فرص عمل جديدة.	47	64	9	0	0	39.2	53.3	%7.5	%0	%0

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول (**16**) اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

1. اجاب كل افراد العينة على اسئلة هذا المحور حيث يبلغ حجم العينة (120) وذلك بنسبة مئوية 100%.
2. انحازت كل استجابات المبحوثين عن عبارات هذا المحور للرأي (أوافق) حيث يلاحظ في العبارة الاولي انها قد حصلت على اعلى تكرار في الرأي (أوافق) حيث بلغ تكرار هذا الرأي 78، وذلك بنسبة مئوية 65 % من العينة الكلية، وكذلك يمكن تتبع بقية عبارات الجدول.
3. حصلت كل عبارات المحور على اقل تكرار في الاستجابة للرأي (لا اوافق بشدة) ويمكن ملاحظة ذلك في كل عبارات المحور.
4. لعل الملاحظ من تحليل هذا المحور ان معظم استجابات المبحوثين من افراد العينة تركزت حول الموافقة والموافقة بشدة، وفى ذلك مؤشر عن قبول المبحوثين لما جاء في هذا المحور من عبارات وبالتالي يمكن القول بأن

حجم القروض التي يقدمها مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية تزداد بصورة متواصلة مما يؤدي لتطور عملية التنمية.

جدول (17) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لاختبار T والاتجاه لفقرات المحور الثالث

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
9 – يقوم مصرفك التجاري بتمويل العديد من المشروعات ذات الطابع التنموي.	3.44	.52153	89.970	119	0.000	اوافق
10 - ساعد مصرفك التجاري في زيادة نسب المستفيدين من التمويل خلال السنوات السابقة.	3.49	.47897	106.350	119	0.000	اوافق
11 – ساعد مصرفك التجاري في تحسين المستوى المعيشي للعديد من الاسر.	4.33	.57680	86.570	119	0.000	اوافق بشدة
12 - ساعد مصرفك التجاري في تخفيف حدة البطالة بخلق فرص عمل جديدة.	4.1	.60784	77.795	119	0.000	اوافق

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول (17) اعلاه يلاحظ بأن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الاجابة المختلفة (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا أوافق، لا اوافق بشدة)، أي ان اجابات العينة تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للأوساط الحسابية فنجدها كما هو مبين في الجدول اعلاه ويمكن ملاحظة الآتي:

العبارات جميعها كانت اوساطها الحسابية تقع في المدى ما بين (الثاني) (والأول) وهو المحدد سلفا بالرأي (أوافق بشدة) و (اوافق)، أي ان الاتجاه العام لآراء المبحوثين عن هذه العبارات كان الموافقة والموافقة بشدة. ويمكن ملاحظة ان الانحراف المعياري لعبارات هذا المحور تراوح ما بين (0.0 الى 1.00) مما يدل على تجانس اجابات المبحوثين. ومما سبق من تحليل لبيانات هذا المحور يمكن القول ان آراء افراد العينة فيه تراوحت ما بين الموافقة والموافقة بشدة ولإيجاد الاتجاه العام لمتوسط المحور الثالث ككل، فيمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه.

جدول (18) الاتجاه العام لمتوسط محور الدراسة الثالث

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
3.45	1.16	119	0.000	اوافق

المصدر: اعداد الباحثون (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول **(18)** اعلاه يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لعبارات المحور مجتمعة قد بلغ (3.45) وهو المحدد سلفا بالرأي (اوافق)، وعليه يمكن تأكيد الفرض القائل بأن حجم القروض التي يقدمها مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية تزداد بصورة متواصلة مما يؤدي لتطور عملية التنمية.

4 - التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الرابع: (المشروعات التي يمولها مصرفك التجاري تساهم بصورة كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية):

جدول (19) التوزيع التكراري والنسب المئوية لعبارات المحور الرابع

العبارة	الرأي									
	التكرار					النسبة المئوية				
	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة	او افق بشدة	او افق	محايد	لا او افق	لا او افق بشدة
13 - عمليات الرقابة التي يمارسها المصرف على المشروعات الممولة ذلت طابع توجيهي تجاه عملية التنمية الزراعية أو الصناعية او غيرها.	42	78	0	0	0	%35	%65	%0	%0	%0
14 – يعمل المصرف بالموجهات العامة لبنك السودان المركزي فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية.	82	38	0	0	0	%68.3	%31.7	%0	%0	%0
15 – اجراءات منح القرض وفترات السداد لا تشكل عبئا على المستفيد. بل هي مشجعة.	70	42	8	0	0	%58.3	%35	%6.7	%0	%0
16 -العديد من المشروعات التنموية عبر تمويل البنك موجودة على ارض الواقع.	50	70	0	0	0	%41.7	%58.3	%0	%0	%0

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022).

من الجدول **(19)** اعلاه يمكن ملاحظة الآتي:

1. اجاب كل افراد العينة على اسئلة هذا المحور حيث يبلغ حجم العينة (120) وذلك بنسبة مئوية 100%.
2. انحازت كل استجابات المبحوثين عن عبارات هذا المحور للرأي (أوافق) حيث يلاحظ في العبارة الاولي انها قد حصلت على اعلى تكرار في الرأي (أوافق) حيث بلغ تكرار هذا الرأي 78، وذلك بنسبة مئوية 65 % من العينة الكلية، وكذلك يمكن تتبع بقية عبارات الجدول.

3. حصلت كل عبارات المحور على اقل تكرار في الاستجابة للرأي (لا اوافق بشدة) ويمكن ملاحظة ذلك في كل عبارات المحور.
4. لعل الملاحظ من تحليل هذا المحور ان معظم استجابات المبحوثين من افراد العينة تركزت حول الموافقة والموافقة بشدة، وفى ذلك مؤشر عن قبول المبحوثين لما جاء في هذا المحور من عبارات وبالتالي يمكن القول بأن المشروعات التي يمولها مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية تساهم بصورة كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية.

جدول (20) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة الاحتمالية لاختبار T والاتجاه لفقرات المحور الرابع

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
13 - عمليات الرقابة التي يمارسها المصرف على المشروعات الممولة ذلت طابع توجيهي تجاه عملية التنمية الزراعية الصناعية او غيرها.	3.96	.47897	99.488	119	0.000	اوافق
14 – يعمل المصرف بالموجهات العامة لبنك السودان المركزي فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية.	3.57	.46713	109.827	119	0.000	اوافق
15 – اجراءات منح القرض وفترات السداد لا تشكل عبئا على المستفيد. بل هي مشجعة.	3.45	.62151	79.609	119	0.000	اوافق
16 - العديد من المشروعات التنموية عبر تمويل البنك موجودة علي ارض الواقع.	4.55	.49507	97.727	119	0.000	اوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

من الجدول **(20)** اعلاه يلاحظ بأن كل القيم الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية في توزيع استجابات افراد العينة على خيارات الاجابة المختلفة (اوافق بشدة، اوافق، محايد، لا اوافق، لا اوافق بشدة)، أي ان اجابات العينة تتحيز لعبارة دون غيرها، وبالرجوع للأوساط الحسابية فنجدها كما هو مبين في الجدول اعلاه ويمكن ملاحظة الآتي:

العبارات جميعها كانت اوساطها الحسابية تقع في المدى ما بين (الاول والثاني) وهو المحدد سلفا بالرأي (أوافق بشدة واوافق)، أي ان الاتجاه العام لآراء المبحوثين عن هذه العبارات كان الموافقة.

يمكن ملاحظة ان الانحراف المعياري لعبارات هذا المحور تراوح ما بين (0.0 الى 1.00) مما يدل على تجانس اجابات المبحوثين.

مما سبق من تحليل لبيانات هذا المحور يمكن القول ان آراء افراد العينة فيه تراوحت ما بين الموافقة والموافقة بشدة. ولإيجاد الاتجاه العام لمتوسط المحور الثالث ككل، فيمكن ملاحظة ذلك من الجدول ادناه.

جدول (21) الاتجاه العام لمتوسط محور الدراسة الرابع

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	الاتجاه
3.86	0.44	89	0.000	اوافق

المصدر: اعداد الباحث (من بيانات الاستبيان – 2022م).

من الجدول **(21)** اعلاه يمكن ملاحظة ان الوسط الحسابي لعبارات المحور مجتمعة قد بلغ (3.86) وهو المحدد سلفا بالرأي (اوافق)، وعليه يمكن تأكيد الفرض القائل بأن المشروعات التي يمولها مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية تساهم بصورة كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية.

4. النتائج ومناقشتها:

1.4 النتائج:

توصلت الدراسة الي النتائج الاتية:

- للمصارف التجارية دور فعال في الوساطة المالية بين فئة المستثمرين والمدخرين من اجل الوصول الي التوازن المطلوب وهناك عدة اجراءات واعتبارات سياسية، كضرورة منح الاستقلالية للبنوك التجارية والانفتاح على الاقتصاد العالمي من اجل الاحتكاك بالعالم الخارجي.
- حققت المصارف اهداف كثيرة في الميدان الاقتصادي داخل الدول كان لها أثر ودور كبير في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.

- للمصارف التجارية دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية، فعملية التنمية الاقتصادية لا تتم الا بالبنوك التجارية.

- المصارف التجارية تقود بدعم وتمويل جميع القطاعات الاقتصادية عن طريق منح الائتمان النقدي والقروض المختلفة بالإضافة الي خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

- توصلت الدراسة الي اثبات الفرضيات الخاصة بالدراسة بعد تحليل الاستبيان.

2.4 الاستنتاجات:

- للمصارف التجار ية دو ر كبير في عملية التنمية الاقتصادية في السودان.

- للإنفتاح الخارجي أثر كبير علي تدفق العملات الاجنبية وهذا بدوره يساعد علي دعم العمل التنموي بالبلاد.

3.4 التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة تحكم البنوك المركزية وفرض الرقابة على كميه الائتمان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

- تطوير عمليات السوق المفتوحة واستحداث ادوات تمويل اسلاميه جديده وتطوير شهادات" شمم وشهامة" وتشجيع البنوك التجارية للدخول في السوق المالية.

- توجيه البنوك التجاريه لتمويل القطاعات المنتجه (الزراعي – والصناعي) لزياده الصادرات غير البترولية، والعمل علي تعويض النقص في صادرات البلاد بعد انفصال الجنوب.

- ضروره استحداث وسائل اخري للتحكم في حجم الائتمان لتلافئ اوجه القصور في السياسات الائتمانيه وان تكون أكثر فعاليه.

- تشجيع الافراد على الاقتراض وعمل مشروعات مربحة اقتصاديا لدعم الاقتصاد الوطني.

- الاختيار الجيد لنوعية المشروعات الممولة من خلال دراسات الجدوي وتسهيل اجراءات الائتمان.

- تفعيل دور المصارف التجارية في الاسواق المالية ودعم الشركات المساهمة في السوق.

- قيام المصارف بدعم الطبقات الفقيرة بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتحسين مستوي معيشتهم.

5. تطلعات مستقبلية:

علي البنك المركزي اتباع سياسات من شأنها توسيع قواعد الائتمان المصرفي من البنوك التجارية لكل القطاعات الاقتصادية الشيء الذي يقود للتنمية الاقتصادية المتوازنة.

6. المراجع

أولاً: المراجع العربية :

1 - عبد القادر عطية : اتجاهات حديثة في التنمية .الدار الجامعية الاسكندرية .جامعة الاسكندرية .2002م 2003م.

2 - الموسمي ضياء مجيد : الاقتصاد النقدي .المؤسسات النقدية .البنوك التجارية. البنك المركزي. مؤسسة شباب الجامعة..2020م .

3 - الصادق سعيدات.تومي زرياني.قرعاني. دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية.مذكرة لنيل ليسانس العلوم الاقتصادية.جامعة ورقلة.2013.

4 - سامر جلدة : البنوك التجارية والتسويق المصرفي. دار اسامة للنشر والتوزيع. الاردن. 1999م

شقوف عفاف و مصمودي فاطمة الزهراء : دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة .2015م .

6 - محمد سمير احمد : الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى 2017م .

7 - بركات حجيلة : التحليل المالي في البنوك التجارية. مذكرة ليسانس جامعة بويرة .2010م – 2011م. 2019 م.

8 - مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات ،) دار وائل للنشر والتوزيع 2007م . ص 122.

9 - حمد محمد اسماعيل برج: التنميةالاقتصادية والتطبيق العملي لها-في الفقه الاسلامي ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية.2014.

10 - السبتي وسيلة : تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولايةبسكرة)،مذكرة ماجستير ،جامعة محمد خيضر.بسكره .2005.

11 - خشيب جلال : النمو الاقتصادي ،شبكة الالوكة الاردن ، بدون ذكر السنة . 2014م

12 - عمار محمد محجوب ذكي : تقويم دور التمويل العربي الاسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا,رسالة دكتوراة غير منشورة 2010م .

13 - رقية عامر عبد المجيد عمر 2009 (**تحليل وقياس المقدرة الائتمانية لدي متخذي القرارات الاستثمارية**) (دراسة تطبيقية علي المصارف السودانية 2003-2007) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. رسالة دكتوراة غير منشورة 2009م

14 - مريم على اونور عبد الله 2008 (**دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الأقتصادية والإجتماعية** (دراسة حالهـ المراة فى ولاية البحر الأحمر من 1995 – 2006) .رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

15 - محمد عثمان محمد الامين 2010 (اثار سياسات البنك المركزى على منح التمويل الاصغر – دراسة حالة بنك فيصل الاسلامى السودانى فى الفترة 2004 -2008م رسالة ماجستير ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا

16 - تغريد عبد الرحيم : **الدور الرقابي للبتك المركزي و اثره غلي اداء المصارف في السودان** . بحث ماجستير غير منشور .جامعة الزعيم الازهري .2012م

مجلة الدراسات الإستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies
For Disasters and Opportunity Management

أثرالقيادة الادارية في تحديد الالتزام التنظيمي للعاملين
دراسة تطبيقية عن مركزبحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي

د. ميلاد صالح خليفه عبدالرحمن[1]
قسم الاقتصاد .كلية التجارة والعلوم السياسية
جامعة سبها .ليبيا

أ.مسعود صالح خليفة إبراهيم[2]
المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية .القرضة الشاطي
وزارة التعليم التقني والفني .ليبيا

The impact of administrative leadership in determining the organizational commitment of employees
"An applied study on the Economic Sciences Research Center in Benghazi"

Dr.Melad Salih Khalefah Abdulrahman[1]
Faculty of Commercee and Political
Science -- Department of Economic
Sebha University-Libya
milad1417@yahoo.com

Masoud Salih Khalefah Ebrahim[2]
Higher Institute of Administrative
and Financial Sciences Algrda Alshati
Ministry of Technical and Education–Libya
mas_sod@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر القيادة وأنماطها على الالتزام التنظيمي بمركز بحوث العلوم الاقتصادية. حيث تعتبر القيادة من العناصر المهمة التي تساعد في نجاح أي مؤسسة فهي تهتم بتوجه ومتابعة كافة الموارد نحو تحقيق الاهداف التي أنشأت من أجلها هذه المؤسسة. فإذا تم تهيئة كل الموارد مع وجود عجز قيادي غير قادر على توجيه الموارد البشرية فهذا سيقود الى فشل هذه المؤسسة في تحقيق اهدافها. لان مستوى تحقيق الاهداف يتناسب مع مستوى قوة القيادة في الاستفادة واستغلال كافة الموارد والعمل على توفير الرغبة والحماس للعاملين مما يساعد المؤسسة في تحقيق كافة اهدافها. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة واستخدم الاستبيان كأداة لتجميع البيانات. وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نمط القيادة المتسلط والولاء التنظيمي. كما أظهرت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين النمط الديمقراطي أو المشارك في القيادة على الولاء التنظيمي. وتوصى الدراسة بضرورة التركيز على بناء العلاقات الجيدة بين القادة والموظفين وتحسين الأنماط القيادية الأكثر تأثيرا على الولاء التنظيمي مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: *القيادة، الالتزام التنظيمي، البحوث الصناعية، الادارة.*

Abstract:

This study aims to measure the impact of leadership and its types on organizational commitment at the economic sciences research center. Also, it considered the leadership is one of the important elements that help in the success of any institution, as it is concerned with directing and monitoring all resources towards achieving the goals for which this institution was established. If all resources are prepared with a leadership deficit that is unable to direct human resources, this will lead to the failure of this institution in achieving its goals. Because, the level of achieving goals is proportional to the level of leadership strength in utilizing and exploiting all resources and working to provide the desire and enthusiasm of the employees, which helps the organization achieve all its goals. The researcher used descripts analytical method in this study and used the questionnaire as a tool to collect data. In addition, after analyzing the data, it concluded to there is a statistically significant relationship between the authoritarian leadership style and organizational loyalty. On other hand, this study showed that there is a statistically significant effect between the democratic or participatory leadership styles on organizational loyalty. This study recommends the need to focus on building good relationships between leaders and employees and improving the leadership styles that most influence organizational loyalty in the future.

Keywords: leadership, organizational commitment, industrial research, management.

المقدمة:

تعد الموارد البشرية من أهم العوامل الحاسمة التي تقرر مدى نجاح المؤسسة في بيئة تنافسية لذلك تسعى المنظمات إلى استقطاب أفضل الموارد البشرية واختيارها بعناية وتدريبها وتحفيزها ومعرفة احتياجاتها، وتوفير كل ما يسهم في الوصول إلى رضاها عن المنظمة، فكلما وفرت المنظمة للعاملين بها ظروف عمل مريحة ونظام حوافز فعال كلما كان رضاهم أكبر، عليه فإن الفردي في المنظمة كلما تطابقت أهدافه مع أهداف المنظمة كلمات ولدت لديها اتجاهات إيجابية نحو العمل وبالسعادة نحوه يظهر ذلك جلياً في التزامه بالعمل وبذل أقصى الجهود للبقاء فيها. مما يسهم في

خلق مناخ تنظيمي تناسب وتطلعات العاملين ورضاهم، فالالتزام التنظيمي يؤثر في أداء وفاعلية العاملين ومن ثم في نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها. (ماهر أحمد.2001)

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

1. ما أثر القيادة وأنماطها في مركز بحوث العلوم الاقتصادية على ا الالتزام التنظيمي للموظفين؟

فرضيات الدراسة:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين النمط المتسلط و الالتزام التنظيمي بمركز بحوث العلوم الاقتصادية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين النمط المشارك أو الديمقراطي والالتزام التنظيمي بمركز بحوث العلوم الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تحديد أنماط القيادة وأثرها على الالتزام التنظيمي، والتعرف على قدرة المؤسسة على تطوير نظم القيادة لأجل غرس قيم الالتزام التنظيمي بين الموظفين.

أهمية الدراسة:

تعتبر القيادة الادارية من المقومات الاساسية التي تعمل على نجاح اي مؤسسة، كما يعكس الولاء التنظيمي ما مدى الارتباط بين الافراد العاملين داخل المؤسسة. حيث ترجع أهمية دراسة هذا الموضوع إلى أهمية دور القيادة في المؤسسات تعتبر العنصر الأساسي في نجاح تلك المنظمات أو فشلها. أيضاً الدور الفعال للقيادات الادارية في بناء علاقات التواصل بين المؤسسة وعملائها ومدى تأثير قادتها على الموظفين والمنافسين..

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هده الدراسة نظرا لطبيعة الدراسة والبيانات المستخدمة:

البيانات الأولية: الكتب والمراجع والدوريات دات العلاقة بموضوع الدراسة.

البيانات الثانوية: الاستبانة التي أعدت بالخصوص.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي وتم اختيار عينة عرضيه مكونه من 34موظف من أدارة الموارد البشرية بالمركز.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي.

الحدود الزمنية: تم اجراء هذه الدراسة سنة 2023-2024

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة منطلقاً علمياً لمختلف التصورات العلمية والبحثية في هذا المجال ولما تقدمه الدراسات السابقة من عطاء فكري وما تتضمنه من نتائج وفرضيات ومنهجية للدراسة لما توفر من قيمة علمية للباحث ومن الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة هي ما يلي.

دراسة العتيبي والسواط {2006} بعنوان "قياس الولاء التنظيمي لمنتسبي جامعة الملك عبد العزيز"، حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد العوامل التي تؤثر إيجابياً وسلبياً في الولاء التنظيمي، ومعرفة العلاقات بين الأبعاد المكونة للولاء التنظيمي، على عينة بلغ حجمها (291) موظفاً، أظهرت النتائج أن أفراد العينة يتصفون بدرجة متوسطة من الولاء التنظيمي في أبعاده الثلاثة (العاطفي، والمستمر، والمعياري)، وأن الولاء التنظيمي يتأثر بثلاث مجموعات من العوامل (الصفات الشخصية، وخصائص العمل، والخبرة في العمل يلعب دورا مهما فى المنظمات.

دراسة على العجمي {2007} بعنوان "قياس مستوى الالتزام التنظيمي والرضا عن العمل لدى الموظف في دولة الكويت"، هدفت هذه الدراسة الى معرفة الأسباب التي تسهم في تحقيق ذلك سواء أكانت هذه المسببات خاصة بالبيئة الخارجية المحيطة أم داخلية خاصة ببيئة العمل، كما بحث العلاقة بين الولاء التنظيمي والرضا عن العمل، تكونت عينة الدراسة من 500 فردٍ، وتوصلت الدراسة ان الولاء والرضاء عن العمل يكمل كل منهم الأخر ويؤثر على بناء العلاقات في المنظمة.

دراسة خليفة الطويل {2009} بعنوان "معرفة الأنماط القيادية لرؤساء الأقسام في جامعة الملك سعود وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء الهيئة التدريسية"، هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر كل من المتغيرات المتمثلة في: الدرجة العلمية، والسن، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، والخدمة، وتوصلت الدراسة إلى أن النمط الديمقراطي هو النمط الأكثر شيوعاً لدى عينة الدراسة من رؤساء الأقسام النمط الأوتوقراطي، وأنه توجد علاقة سلبية معنوية ذات دلالة إحصائية بين النمط القيادي التراسلي، والولاء التنظيمي، وتوجد علاقة سلبية معنوية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النمط القيادي الاداري.

دراسة ميلود السعيدي {2012} بعنوان "أثر قوة القادة في تمكين العاملين في المؤسسات المالية في الحكومة الاردنية". هدفت الدراسة الى التعرف على أثر مصادر قوة القائد في تمكين العاملين، وطبقت الدراسة في المؤسسات المالية للحكومة الاردنية ان المتغير المستقل في هذه الدراسة هو مصادر القوة للقائد وتتمثل في قوة الاكراه، قوة المكافأة، قوة القانون، قوة المعرفة، قوة الاعجاب. اما المتغير التابع فهو التمكين الاداري يتكون من الابعاد التالية: معنى العمل، الكفاءة والمنافسة، الاستقلالية، والاثر. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبانة، وتوصلت الدراسة إلى مستوى إدراك المبحوثين لمصادر قوة القائد مرتفعة وان مستوى إدراك المبحوثين للتمكين الاداري مرتفعاً كما توصلت الدراسة الى وجود أثر هام ذو دلالة احصائية لمصادر قوة القائد في تمكين العاملين في المؤسسات المالية والحكومية الاردنية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: ان أهم ما يميز الدراسة الحالية عما سبقتها هو تحديد أثر القيادة الادارية على الالتزام الوظيفي للعاملين في القطاع العام، ايضاً مكان وزمان عينة الدراسة حيث معظم الدراسات السابقة تمت دراستها على دولة معينة ولكن في هذه الدراسة تم اختيار العينة في الشرق الليبي وتحديداً بمدينة بنغازي. وشهدت هذه الدراسة اختلاف من حيث المنهجية المستخدمة وطرق تحليل النتائج. أظهرت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائية بين النمط المشارك الديمقراطي والالتزام التنظيمي موضع الدراسة. وتكمن مشكلة الدراسة في أثر القيادة وأنماطها في مركز بحوث العلوم الاقتصادية على الالتزام التنظيمي للموظفين ، وذلك من خلال الفرضيات المتمثلة في انه وجود اثر دو دلالة إحصائية بين النمط المشارك آو الديمقراطي و الالتزام التنظيمي بالمنظمة قيد الدراسة، بالإضافة الى إلى إن هناك تناغم داخل المؤسسة ولا يوجد تضارب في الاختصاصات، كما توصي الدراسة الى ضرورة التركيز على عنصر القيادة لما لها من دور في خلق الالتزام التنظيمي في المؤسسة و المحافظة على التناغم داخل المؤسسة لتفادى المشكل والصراعات والتضارب بين الموظفين والقادة الإداريين.

الإطـــار النظـــري:

القيادة الإدارية:

يعتبر مسألة تركيز السلطة والقيادة في المنظمات تستحوذ على حيز كبير من اهتمام وتفكير الإداريين إذ تعتبر الشغل الشاغل للعديد من المديرين فالقيادة الإدارية توضح الطريقة التي يسير عليها المديرين في تعاملهم مع المرؤوسين كما توضح درجة الثقة التي يمنحونها للمرؤوسين للمشاركة في العمل واتخاذ القرارات. فمن المعروف إن لعملية صنع القرار أهمية خاصة، خصوصاً إذا صدرت القرارات في المنظمة بصورة مشتركة وبالتعاون الوثيق بينهم. أن الاهتمام

باللامركزية آخذ في الازدياد نظرة لكثرة التفاعل بين الأفراد والمجموعات وتعدد حاجتهم وتطلعاتهم وتوقعاتهم ونظراً لزيادة حجم وتضخم الأجهزة والمنظمات بصوره مذهلة، وترتبط سياسة كل من المركزية واللامركزية بعملية تفويض السلطة في التنظيم، فكلما زاد تفويض السلطة زادت اللامركزية والعكس صحيح. وتفويض السلطة أمر أساسي في الهيكل التنظيمي للمنظمات ومنها المنظمات الإدارية فالسلطة تتجمع كلها في مركز المدير العام للمنظمة . ونظراً لأهمية موضوع الدراسة الحالية والتي تهدف إلى التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لدى المعلمين بمدارس التعليم العام من الجنسين والطرق الحديثة في الإدارة ومدى نجاح الإدارة في تفعيل اللامركزية الإدارية. (حسن الشماغ.2000).

مفهوم القيادة الإدارية:

تعد قيادة المنظمات عنصراً حيوياً في حياة المنظمة واستمرار وازدهار نشاطاتها وعملياتها المختلفة، ولا غرو عندئذ أن نرى الإدارة العليا في المنظمات تنفق أموالاً باهظة بحثاً عن المواهب القيادية ومن ثمّ تدريبها وتطويرها. إن تعقد العمليات الإدارية والاتجاه إلى كبر حجم المنظمات، وتعدد العلاقات الداخلية والخارجية وكذلك تأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية على هذه المنظمات يحتّم عليها مواصلة البحث والاستمرار في التجديد والابتكار والتطوير وهي أمور لا تتحقق إلا في ظل قيادة إدارية واعية ومتفهمة.

تعرف القيادة بنها استمالة أفراد الجماعة للتعاون على تحقيق هدف مشترك يتفقون عليه مع القائد، وينتفعون بأهميته، فيتفاعلون معاً بطريقة تضمن تماسك الجماعة في علاقاتها، وسيرها في الاتجاهات" الذي يحافظ على تكامل عملها. (حسن حريم.1997).

وعرفت القيادة على أنها عملية التأثير على نشاطات المجموعة من اجل وضع الأهداف وتحقيقها. كما عرفت بأنها سلوك الفرد حينما يحاول توجيه نشاطات مجموعة مانحو تحقيق هدف مشترك. (حسن راوية,2002).

ويرى فرنش إن القيادية هي عملية التأثير على سلوكيات الآخرين نحو هدف معين او مجموعة من الأهداف والقيادة الفعالة هي عملية التأثير على سلوكيات الإفراد أو المجموعات نحو تحقيق أهداف المنظمة. (زهير ثابت.2001)

نظريات القيادة:

انحصر التفكير التقليدي في نظريات القيادة حول ثلاثة مداخل اعتبرها المنظرون في حينه المداخل الرئيسية والوحيدة لنظريات القيادة المدخل الأول وهو المدخل الشخصي الذي تبنى مؤيدوه خصائص وصفات الشخصية القيادية كمحدد وحيد للقيادة ومنه جاءت نظرية الرجل العظيم وكذلك نظرية السمات والمدخل الثاني هو مدخل

الخصائص الموضوعية التي تصف طبيعة المركز أو الموقف والظروف التي تواجه القيادة ومنه جاءت نظرية الموقف والمدخل الثالث هو مدخل العلاقات التبادلية الذي يقوم على التفاعل الذي يحدث بين القائد ومرؤوسيه حيال المواقف المختلفة وهو ما ينتج عنه النظرية التفاعلية التي تعتبر نقطة التقاء بين المدخلين السابقين. (العطية، ماجدة، 2003).

أولا: نظرية الرجل العظيم:

وهي من النظريات القديمة ومن أوائل من دعوة إليها جالتون وفكرتها أن هناك بعض الإفراد لديهم صفات عظيمة وعبقرية وخارقة وراثية ومواهب تجعلهم قادرين على قيادة إي جماعة أي كانت وفي إي موقف ومنهم هرقل وقادة سياسيين عبد الكريم قاسم وغيرهم.

ثانيا: -نظرية السمات:

تركز هذه النظرية على السمات التي يتمتع بها الفرد داخل مجموعته التي تجعل منه قائدا عليها فالسمات الشخصية هي التي تصنع القيادة ويرى أصحاب هذه النظرية ان الله سبحانه وتعالى قد منح قلة من الأشخاص بعض الخصائص والسمات والمميزات التي لا يتمتع بها غيرهم وهذه السمات هي التي تؤهلهم لقيادة المجموعة والتأثير في سلوك إفرادها.

أن مفهوم القيادة في هذه القيادة في هذه النظرية يقوم على أساس إن النجاح في القيادة يتوقف على سمات معينة تمتاز بها شخصية القائد عن غيره وان وتوافر هذه السمات في شخص يجعل منه قائدا ناجحا وعندما نبحث عن ماهية تلك السمات فان الآراء تختلف ووجهات النظر تتعدد إلا انه يمكن إجمالها في السمات التالية (العمري، عبيد عبدالله، 1999):

1. الذكاء وسرعة البديهية وطلاقة اللسان.
2. وجود الدافع الذاتي الذي يحفزه للعمل وتحقيق الانجازات المطلوبة.
3. المهارة الإدارية التي تتطلب القدرة على التصور والمبادرة والتخطيط والتنظيم والتقدير.
4. المهارة وحسن الأداء والقدرة على التكيف والحزم والسرعة في اختيار البدائل المناسبة.
5. الاستعداد الطبيعي لتحمل المسؤولية.
6. القدرة على التعليم والقدرة على التنسيق وتحقيق الترابط داخل التنظيم والمهارة في إقامة اتصالات وعلاقات جيدة داخل التنظيم وخارجه.

7. الحكم الصائب على الأمور والقدرة على تمييز الجوانب المهمة وغير المهمة للمشكلة (المخلافي، محمد سرحان،2001)

مميزات نظرية السمات:

1. أول نظرية حاولت شرح وتفسير خصائص القائد.
2. وضعت عدد من الخصائص التي لا يمكن الاستغناء عنها أو عن بعضها عند اختيار القادة.
3. أول لبنة وضعها الباحثون في بناء نظريات القيادة ولذا سميت بالأب الشرعي لنظريات القيادة.
4. ساهمت في تطوير الفكر القيادي وكانت النظرية الأولى التي مهدت السبيل أمام النظريات الأخرى لترى النور (النجار، محمد عدنان،1995).

عيوب نظرية السمات:

كان ظهور النظرية متأثرا بالوضع الاجتماعي السائد عند ظهورها وكذلك الأسلوب الإداري المستخدم آنذاك ولذلك فقد جاءت مبنية على فكرة الأسلوب الاستبدادي في القيادة كما أن هذه النظرية حددت عددا من السمات التي قد لا يخلو منها كثير من الناس كما انه من الصعب أن تجتمع في شخصية واحدة أبدا كانت نظرية السمات بعيدة عن الواقع إذ أن هناك عدد من القادة العظماء تتوفر فيهم كافة السمات التي أوردتها النظرية وقد كانوا ناجحين. كما انها لم تحدد هذه النظرية الأهمية النسبية للسمات الواجب توافرها في القائد وكذلك لم تضع مستويات دقيقة لتلك السمات كما أنها لم تحدد السمات المطلوبة لاكتساب القيادة والسمات المطلوبة لصيانتها (النجار، محمد عدنان،1995).

ثالثا: نظرية الموقف:

تقوم هذه النظرية على فلسفة مؤداها ان الظروف هي التي تخلق القادة وتبرزهم وان نوعية القادة لا ترتبط بسمات شخصية يملكها القائد بل هناك سمات وخصائص نسبية ترتبط بموقف او ظرف قيادي معين فتأثر القائد على الجماعة يرتبط بموقف معين من يؤثر فيه ويتأثر به ويتفاعل فيه مع الجماعة. أن نجاح القائد في مجتمع من المجتمعات ليس دليلا على نجاحه في كل المجتمعات فاختلاف المجتمعات من حيث اتجاهاتها وفلسفة حياتها ومشكلاتها يؤدي في النهاية إلى اختلاف خصائص القيادة فيما بينها. أن السمات والمهارات المطلوبة توافرها في القائد تعتمد بدرجة كبيرة على الموقف الذي يعمل فيه وعلى الموقع القيادي الذي يشغله فرئيس مصلحة حكومية يحتاج إلى مهارات وقدرات تختلف عن تلك التي يحتاجها القائد العسكري في الميدان وهذا يحتاج المهارات وقدرات تختلف عن

تلك التي يحتاجها قائدا أخر في مكان أخر بل انه في التنظيم الواحد يؤدي الاختلاف في المستويات الإدارية إلى اختلاف سمات القيادة المطلوبة في كل مستوى (النمر، 1993).

وتميزت نظرية الموقف بأنها قدمت مفهوما ديناميكا للقيادة فهي تربط القيادة بالسمات الشخصية للفرد وإنما تربطها بالموقف على أساس إن عوامل الموقف والمتغيرات المرتبطة به هي التي تحدد السمات يمكن إن تعزز مكانته ومركزه القيادي ألا أن هناك بعض المأخذ على هذه النظرية يمكن استخلاصها منها عدم الاتفاق بصورة واضحة حول عناصر الموقف الذي يمكن على ضوئه تحديد ما إذا كان الموقف ملائما أو غير ملائم (المعمري، خليفة، 2006).

صفات القائد الجيد:

يسعى كثير من الأشخاص إلى الوصول إلى مراكز قيادية في عملهم، إلا أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص قد لا يعرفون الصفات الأساسية التي ينبغي أن يتحلوا بها من أجل الوصول لهذه المراكز. إلا أن للقائد الناجح عدة صفات يمكن تلخيصها في الآتي:

- اكتساب ثقة الناس وتعاونهم وحفزهم للعمل والنشاط وفي الميدان التربوي تظهر أهمية توفر هذه المهارة بشكل كبير لأن أهداف العمل التربوي أساساً تتعلق بالإنسان نفسه مباشرة، وتعديل سلوكه وضبط انفعالاته وتطوير طرقه في التفكير والحوار والتكيف مع الآخرين (المعمري، خليفة، 2006).
- الموازنة بين دور القائد تجاه رؤسائه ودوره تجاه مرؤوسيه.
- مراعاة الدوافع والحاجات لدى المرؤوسين، واحترام قيم الآخرين واتجاهاتهم.
- عدم تحديد لقيم والعادات والتقاليد بل العمل على تطويرها بطريقة غير مباشرة. كذلك الصبر والتريث في مواجهة التحديات.
- الالتزام بمبدأ المشاركة واحترام الحريات، والبساطة والوضوح في التعبير والتأني والتفهم في الردود، ايضاً اختيار القنوات المناسبة للاتصال والوقت الملائم (العمري، عبيد عبدا الله، 1999).

أنماط القيادة:

1. **القيادة الاستبدادية:**

وتسمى أيضاً بالقيادة التسلطية، أو الأوتوقراطية، وهي تعود للعصور القديمة فالدولة القوية تستعمر الدويلات الصغرى، وكذلك على مستوى الأفراد القوي يقهر الضعيف. وتنطلق فلسفة القيادة الاستبدادية من مبدأ إيمان القادة المتسلطين بان عليهم إجبار العاملين على أداء الأعمال انطلاقاً من سلطتهم الرسمية التي تخولهم إياها اللوائح

والقوانين التنظيمية والتي يرون بأنه يجب تفعيلها واستخدامها كأدوات تحكم وضغط على العاملين ليحققوا أهداف التنظيم، فالقائد التسلطي يتصف بسلوكه التعسفي الذي يقوم على التخويف بالتهديد والوعيد والعقاب. ومن هنا فإن القائد لا يكترث عادة بآراء العاملين ولا يلقى لها بالاً. (بطاح، أحمد2006,)

2. **القيادة المتساهلة:**

وتسمى أيضاً بالقيادة المتحررة، أو الفوضوية أو غير الموجهة، أو قيادة عدم التدخل وقد ظهرت هذه الفلسفة في القيادة كردة فعل للقيادة التسلطية، حيث يرى بعض المفكرين بأنه مادام يمكن للقائد أن يكون متسلطاً فإنه يمكن له أن يكون متساهلاً، ولذلك فقد جاءت القيادة المتساهلة على الطرف المعاكس من القيادة التسلطية. إن فلسفة القيادة المتساهلة تقوم على أنه مادام القائد (في القيادة التسلطية) يميل إلى التحكم في الأفراد ويفرض عليهم تنفيذ أوامره وتعليماته، فإن النقيض من ذلك (القيادة المتساهلة) يمكن أن تصبح هي الحل بعد فشل القيادة الاستبدادية في كثير من الأحيان في تحقيق هدفها. (بطاح، أحمد2006,).

3. **القيادة المشاركة (التعاونية):**

وتسمى أيضاً القيادة الديمقراطية، وهي أيضاً ظهرت كردة فعل على القيادة الاستبدادية التي أدت إلى تجميد الأفكار وشل حركة التطور والإبداع، وعلى القيادة المتساهلة التي أدت إلى الفوضى بشكل كبير بسبب تضارب الأهداف والأهواء وتخلي القيادة عن دورها في التوجيه والإرشاد. وجاءت القيادة المشاركة لحل هذه الإشكالية المتمثلة في تطرف القيادتين السابقتين، فالقائد في هذا النوع يتسم بالمشاركة والتعاون ويترك قنوات الاتصال مفتوحة تماماً مع العاملين ويمنحهم الثقة التامة ويشركهم في اتخاذ القرارات، ويشجعهم على إبداء الرأي بما يخدم ويفيد الجماعة. (بطاح، أحمد 2006).

الالتزام التنظيمي:

مفهوم الالتزام التنظيمي: لكلمة التزام مدلولات كثيرة، فالالتزام في اللغة " يعني العهد، والقرب والنصرة ، والمحبة **والولاء** ويعتبر **مفهوم الالتزام** الذي تطرق إليه علماء الاجتماع والسلوك في أوقات سابقة حيث حاولوا إعطاء التفسيرات والاجتهادات القائمة على أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش مع أفراد في بيئة اجتماعية منظمة تتطلب الحياة فيها التعاون والانتماء والإخلاص للوصول إلى الغايات والأهداف. وقد أشار هؤلاء الباحثون في مجال العلوم الاجتماعية إلى أن الالتزام التنظيمي هو امتداد للالتزام الاجتماعي المتمثل في الفرد وولائه وانتمائه للمجتمع الذي يعيش فيه.

فيعرف الالتزام التنظيمي بأنَّه "اتجاه حول التزام الفرد للمنظمة، وهو عملية مستمرة يقوم العاملون في المنظمة من خلالها بالتعبير عن اهتمامهم وحرصهم على المنظمة واستمرار نجاحها وبقائها".

ويعرف أيضا بأنه "حالة توحد العامل مع المنظمة التي يعمل فيها، ومع أهدافها ورغبته بالمحافظة على عضويته فيها".

الالتزام التنظيمي وهو ارتباط الفرد بعلاقات اجتماعية متمثلة بسلوك الفرد المؤدي إلى تقويم الإحساس بتماسك وتلاحم المجموعة، والتخلي عن السلوك المؤدي إلى التفكك والانفصال عن الجماعة. (النجار، محمد عدنان، 1995)

وأما "بروس" فينظر الى الالتزام التنظيمي بوصفه المناصرة والتأييد للجماعة من قبل الفرد العامل في المنظمة، والود والصداقة المؤثرة في اتجاه تحقيق الأهداف وقيم المنظمة (أو التنظيم) وان الولاء التنظيمي، نتاج تفاعل عناصر ثلاثة هي:

التطابق: وهي تبني أهداف وقيم وسياسة التنظيم باعتبارها أهدافا وقيما للفرد العامل في التنظيم.

الاستغراق: والمقصود به الانهماك ولانغماس أو الانغمار النفسي في الأنشطة ودور الفرد في العمل. (النجار، محمد عدنان، 1995)

الإخلاص والوفاء: والمقصود به الشعور بالعاطفة ولارتباط القوي إزاء المنظمة

و رغبة الموظف الشديدة للاستمرار كعضو في منظمة معينة واستعداد الموظف لبذل مجهود عالٍ للمنظمة.

المتغيرات التنظيمية المرتبطة بالالتزام التنظيمي:

1. **الفاعلية التنظيمية:**

تعرف بأنها قدرة إدارة المنظمة والعاملين على استغلال البيئة في الحصول على الوارد المناسبة بشكل مناسب، يمكن من تحقيق أهدافها المرسومة، الأمر الذي ينتج عنه تعظيم العائد والقيمة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة. إذن فاعلية المنظمة تكمن في رضا العاملين على إدارة المنظمة، مما يؤدي إلى الإنتاجية والتطور التنظيمي، وهذا بالقدرة على استثمار الوارد وتحقيق الأهداف المنشودة، ومنه الولاء التنظيمي شرط لتحقيق الفاعلية. (النجار، محمد عدنان، 1995).

1. **التوازن التنظيمي:**

وهو اتجاه تبادلي يجعل التنظيمات وأعضائها في علاقات متبادلة، فالتنظيم يطلب إلى أفراده الالتزام بقيمه وأهدافه، وتقديم أعلى كمية وأفضل نوعية ممكنة من الإنتاج وكذلك بالولاء له وعدم تركه إلى تنظيمات أخرى بعد أن تكلف الكثير من المال والجهد والوقت لإعدادهم، وبالمقابل فإن العامل يطالب منظمته أن تساهم في إشباع

حاجاته المختلفة، وأن توفر له المكانة والاستقرار فالتوازن أو العلاقات التبادلية هي المشاعر الناتجة أثناء تفاعل الفرد والمنظمة، ومدى قوتها التي تتحدد من خلال الروح المعنوية العالية والحماس الكبير لأداء العمل كمسار ايجابي، أو صراع التنظيمي وضعف الإنتاج كمسار سلبي، ومن خلال نوع المسار يحدد مدى ولاء الأفراد لمنظمتهم (حراحشة، محمد,2006)

2. **الانتماء التنظيمي:**

ويعني شعور الفرد بالمحبة نحو موضوع ما ينتسب إليه، ويتحدد سلوك الفرد تجاه ما ينسب إليه درجة أو العاطفة التي يمتلكها.

لذا يعتبر الانتماء انتساب الفرد أي منظمة ما وارتباطه بها، إلا أن الولاء التنظيمي أعم وأشمل منه ولذلك الانتماء هو أحد العوامل المسببة للولاء واللازمة لجوده.

3. **الالتزام التنظيمي:**

وهو الرغبة التي يبدها الفرد للتفاعل الاجتماعي من أجل تزويد المنظمة بالحيوية والنشاط ومنحها الولاء، ويمكن القول عملية الالتزام التنظيمي ما هو إلا عملية الإيمان بالأهداف المنظمة وقيمها، والعمل بأقصى طاقة لتحقيق تلك الأهداف وتجسيد تلك القيم. (حراحشة، محمد,2006)

خصائص الالتزام التنظيمي:

يتميز الالتزام التنظيمي بعدد من الخصائص تتمثل في:

- إن الالتزام التنظيمي حصيلة تفاعل العديد من العوامل الإنسانية والتنظيمية وظواهر إدارية أخرى داخل التنظيم.
- إن الالتزام التنظيمي لن يصل إلى مستوى الثبات المطلق إلا أن درجة التغير التي تحصل فيه تكون اقل نسبيا من درجة التغير التي تتصل بالظواهر الإدارية الأخرى.
- إن الالتزام التنظيمي حالة غير ملموسة يستدل عليها من الظواهر التنظيمية تتابع من خلال سلوك وتصرفات الأفراد العاملين في التنظيم والتي تجسد مدى ولائهم.
- أن الالتزام التنظيمي متعدد الأبعاد وليس بعدا واحد، ورغم اتفاق غالبية الباحثين في هذا المجال عل تعدد أبعاد الالتزام إلا أنهم يختلفون في تحديد هذه الأبعاد، ولكن هذه الأبعاد تؤثر في بعضها الأخر.

وان هناك أسباب لذلك التعدد تتمثل فيما يلي:

- أي أن المنظمة مكونة من عدت فئات، وكل فئة من هذه الفئات لها أهدافها الخاصة بها وليس من الضروري اشتراك هذه الفئات في هدف واحد. (حراحشة، محمد,2006)
- يوجد داخل كل منظمة في العادة التكتلات أي مجموعة من الأفراد يكونون كتلة واحدة لها اهتمام واحد، وكل تكتل من هذه التكتلات يحاول الحصول على منافع له دون الآخرين. (ردايدة، صالح,1998).

أهمية الالتزام التنظيمي:

يعد الالتزام التنظيمي جزءا من المفهوم الكلي الالتزام ذلك أن الولاء قد يكون لعدة أمور في حياة الفرد مثل : المنظمة، الأسرة الوظيفة، المهنة، النقابة، أو جماعة العمل وجماعة الرفاق أو غير ذلك ،ولهذا لاق الالتزام التنظيمي اهتماما واضحا من الباحثين والدارسين في مجال الإدارة ، في العصر الحديث لما له من علاقة ايجابية بفعالية المنظمة ، ودرجة انجاز العمل ، فهو يعبر عن اتجاه الفرد نحو منظمته واعتزازه بها ، واستعداده للدفاع عنها وعن سمعتها بسبب الإيمان القوي بأهدافها وقيمها ، مما يدفعه إلى بذل جهود إضافية في العمل محاولا أن يكون عنصر قوة في بقاها ومنافستها للمؤسسات الأخرى(ردايدة، صالح,1998).

مكونات الالتزام التنظيمي:

وقد ميّز مايار منتل بين ثلاث مكونات الالتزام التنظيمي:

1. **الولاء العاطفي:** الذي يتأثر بإدراك الفرد لخصائص معينة في العمل الذي يقوم به، ومنها الاستقلالية والأهمية والتنوع والتفاعل بين الفرد ورب العمل، ودرجة المشاركة، كما يتعلق بتناسق الأهداف، ويشير لرغبة الشخص في الاستمرار في العمل لتوافقه مع ورغبته في أداء ذلك.

2. **الولاء الأخلاقي:** ويشير إلى إحساس الفرد بالالتزام الأخلاقي أو الأدبي بالبقاء بالمنظمة، كما يشير إلى شعور الموظفين بأنهم مضطرين للبقاء بالمؤسسة بسبب ضغوط الآخرين.

3. **الولاء المستمر:** ويشير إلى تقييم الفرد لمقدار ما استثمره في عملة الحالي بالمقارنة بما سيكسبه أو يخسره إذا ما استمر في المنظمة ويشير لقوة احتياج الفرد للعمل بالمؤسسة لأنه لا يستطيع تحمل أعباء المعيشة بطريقة أخرى. (سلطان، محمد,2003)

أسباب ضعف مظاهر الالتزام في المنظمة:

طرح الحرفة مجموعة من الأسباب لضعف الالتزام لدى الموظفين في المنظمة أهمها ما يلي:

1. تقصير الإدارة في فهم مدى اقتناع العاملين بأهمية أعمالهم.

2. عدم وضوح مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب حيث أن عدم وضع الفرد في العمل الذي يتناسب وقدراته وميوله واتجاهاته ومؤهلاته ينعكس على درجة وإلتزامه.

3. الشعور بالقلق وعدم الاستقرار، حيث أن شعور الفرد بأن منظمته لا تولية اهتمامها، ولا تعمل على رعايته تخلق عنده شعور بعدم الاطمئنان والقلق.

4. فرص الترقي والتقدم: وقوف إدارة المنظمة أمام فرص التقدم والترقية وعدم إتاحتها بصورة عادلة أمام العاملين من شأنهما إحداث حالة الإحباط، وتحطم الروح المعنوية عندهم (سلطان، محمد,2003).

من وسائل تنمية الالتزام التنظيمي:

1. إشباع الحاجات الإنسانية للعاملين في المنظمة ووضوح الأهداف وتحديد الأدوار.
3. إيجاد نظام مناسب للحوافز وزيادة مشاركة العاملين.
5. الاهتمام بتحسين المناخ التنظيمي (سلطان، محمد,2003).

مؤشرات تدل عدم وجود الالتزام لدى الموظفين:

1. عدم الانتظام في مواعيد العمل (التأخير. الغياب. الانقطاع).
2. عدم الانصياع للتعليمات والأوامر.
3. عدم الانتظام في مستوى الأداء (انخفاض وارتفاع الكفاءة).
4. عدم الاتفاق في الرأي مع الرؤساء والزملاء والمرؤوسين (مشاكل العلاقات الإنسانية).
5. عدم الرضا عن نظام الأجور والمكافآت (انخفاض الروح المعنوية. والتذمر).
6. عدم الانجاز بالقدر الذي يستطيعه التكاسل. تحديد الإنتاج (سلطان، محمد2003).

الأطـــارالعمـلي:

تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 34استبانه، وبعد فحص الاستبيانات تم تحليلها وكانت النتائج كالاتى:

طريقة ألفا كرونباخ:

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفاكرونباخ، حيث تم حساب معاملات ألفاكرونباخ للاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل عامل من عوامل الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

العامل	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
النمط المشارك	6	0.88
النمط الاوثوقراطي	6	0.74
الولاء التنظيمي	6	0.95
المجموع الكلي لفقرات الاستبانة	**18**	**0.95**

المصدر: إعداد الباحثان

يتضح من الجدول (1) أن معاملات ألفاكرونباخ ما بين (0.88) ، (0.95)، وأن معاملا ثبات الكلي(0.95) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

اولا: البيانات الشخصية:

من الجدول التالي رقم (2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة عامل الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	20	58.8
أنثى	14	2.41
المجموع	**34**	**100**

المصدر: إعداد الباحثان

من الجدول رقم (2) إن اغلب أفراد العينة هم من الذكور، حيث بلغ نسبة لذلك ور58.8% في حين بلغت نسبة الإناث 41.1%.

ثانيا: المؤهل العلمي:

يتضمن ا لنتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي للمؤهل العلمي للعينة قيد البحث كما هو مبين بالجدول التالي

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
الشهادة الثانوية	6	17.6
دبلوم عالي	17	50
بكالوريوس	9	26.4
ماجستير	2	5.8
دكتوراه	0	%0
المجموع	**34**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحثان

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن معظم المبحوثين كان مؤهلهم دبلوم عالي بنسبة 50%، حين بلغ عدد حملة درجة البكالوريوس. 26.4%، تليها حملة الشهادة الثانوية بنسبة 17.6%، أما حملة درجة الماجستير كانت 5.8%.

ثالثاً: سنوات الخبرة:

من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للسنوات الخبرة للعينة قيدا لبحث فهي كما هومبين بالجدول التالي:

جدول رقم 4) توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5سنوات	6	17.6
من 5 إلى اقل من 10سنوات	5	14.7
من 10 الى اقل من 15 سنة	6	17.6
من 15 سنة فأكثر	17	50
المجموع	34	100.0

المصدر: إعداد الباحثان

وضح الجدول رقم (4) أن معظم المبحوثين كانت سنوات خبرتهم من 15 سنة فأكثربنسبة 50 %، تليهم سنوات الخبرة (من 10 الى اقل من 15 سنة) (أقل من 5سنوات) بنسبة 17.6%، اما اقل نسبة من 5 إلى اقل من 10سنوات بنسبة 14.7%.

الناتج الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

ويركز هد المبحث على الجوانب الوصفية لعبارات الاستبيان وكدلك اختبار الفرضيات كما هو مبين ادناه:

أولا: العبارات المتعلقة بمحور النمط المشارك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة

ر.م	الفقرة أو العبارة	المتوسطات الحسابية	الانحر افات المعيارية	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
01	أصحاب الوظائف القيادية والشرفية يحبون المشركة في اتخاذ القرار	3.53	0.705	5	مو افق
02	أصحاب الوظائف القيادية والاشرفية أكثر ميلا للعمل لوحدهم	4.00	0.743	1	مو افق
03	توجد ثقة متبادلة بين الموظفين والقادة الإداريين	3.70	0.466	2	مو افق
04	يشجع القادة الإداريين الموظفين دائما	3.60	0.855	4	مو افق
05	يهتم القادة والمدراء بالعلاقات الإنسانية أكثر من العمل	3.20	0.664	6	مو افق
06	توجد علاقة جيده بين القادة والموظفين بالمركز	3.63	0.480	3	مو افق
المتوسط الكلي النمط المشارك		4.17	0.614	مو افق	

المصدر: إعداد الباحثان

يتضح من الجدول اعلاه أن قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وفقا لقيم الترتيب كانت كالتي نجد أن الفقرة رقم (2) والتي تنص على" أصحاب الوظائف القيادية والاشرفية أكثر ميلا للعمل لوحدهم افكانت أكبر الفقرات بالموافقة فقد اخذت الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.00) وبانحراف معياري (0.743) ثم جاءتا الفقرة رقم (3)، والتي مفادها" توجد ثقة متبادلة بين الموظفين والقادة الإداريين " فجاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.466) وجاءت الفقرة رقم (6) التي تنص على توجد علاقة جيده بين القادة والموظفين بالمركز " قد احتلت الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وانحراف معياري (0.480) ثم جاءت بعد ذلك الفقرة رقم (4) والتي نصت على " يشجع القادة الإداريين الموظفين دائما " فقد جاءت الترتيب الرابع بمتوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري (0.855) ، بينما جاءت الفقرة (1) والتي تنص على " أصحاب الوظائف القيادية والشرفية يحبون المشركة في اتخاذ القرار في المرتبة الخامسة في حين جاءت الفقرة الاخيرة (5) التي تنص على" أ يهتم القادة والمدراء بالعلاقات الإنسانية أكثر من العمل ان " سادسا ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي تخص التساؤل حول النمط المشارك بلغ نحو(4.17) وانحراف معياري(0.614) وان أفراد عينة الدراسة موافقين على العبارات أو الفقرات، وبدرجة موافق من وجهة نظرهم.

ثانيا: العبارات المتعلقة بمحور النمط المتسلط.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة

ر.م	الفقرة أو العبارة	المتوسطات الحسابية	الانحر افات المعيارية	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
07	القادة الإداريين يميلون للجد ويحدون من العلاقات داخل العمل	3.53	0.705	5	مو افق
08	يحيد القادة الإداريين سياسة الأوامر في العمل	4.00	0.743	1	مو افق
09	يميل القادة في المنظم للنمط الدكتاتوري	3.70	0.466	2	مو افق
10	العلاقة مع القادة الداريين غير جيده في اغلب الأحيان	3.60	0.855	4	مو افق
11	القادة لا يشجعون على الإبداع والتطوير	3.20	0.861	6	مو افق
12	القادة يركزون على العمل أكثر من العلاقات الإنسانية	3.63	0.480	3	مو افق
المتوسط الكلي لنمط المتسلط		4.15	0.644	مو افق	

المصدر: إعداد الباحثان

يتضح من الجدول رقم (6) أن الفقرة (8) والتي تنص بأنه " يحيد القادة الإداريين سياسة الأوامر في العمل " تحققت بمتوسط حسابي (4.00) وانحراف معياري (0.743)، كانت المرتبة الأولى، بينما جاءت الفقرة (9)، والتي تنص " يميل

القادة في المنظم للنمط الدكتاتوري تجدبني ". بمتوسط حسابي(3.70) وانحراف معياري(0.466) فكانت الترتيب الثاني، أما الفقرة (12) التي تنص على أن" القادة يركزون على العمل أكثر من العلاقات الإنسانية " بمتوسط حسابي(3.63)، وانحراف معياري(0.480)، فجاءت بالمرتبة الثالثة، في حين جاءت بعد ذلك الفقرة (10)، والتي تنص" العلاقة مع القادة الداريين غير جيده في اغلب الأحيان " بمتوسط حسابي(3.60) وانحراف معياري(0.855) فكانت بالمرتبة الرابعة فحين جاءت الفقرة (7) والتي تنص" القادة الإداريين يميلون للجد ويحدون من العلاقات داخل العمل " بمتوسط حسابي(3.53) وانحراف معياري(0.705) فكانت بالمرتبة الخامسة، في حين جاءت الفقرة الاخيرة رقم (11) والتي تنص على القادة لا يشجعون على الإبداع والتطوير بمتوسط حسابي(3.20) وانحراف معياري(1.028) ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي تخص إجابات المبحوثين حول بعد لنمط المتسلط متوسط حسابي قدره(4.15)، وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة، وبانحراف معياري(0.644).

ثالثا: العبارات المتعلقة بمحور الالتزام التنظيمي.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة

ر.م	الفقرة أو العبارة	المتوسطات الحسابية	الانحر افات المعيارية	ترتيب الفقرة	درجة الأهمية
13	اشعر بالولاء للمؤسسة	3.53	0.705	5	مو افق
14	ارغب في الحصول على عمل في مؤسسة أخرى	4.00	0.743	1	مو افق
15	الظروف الحالية لا تشجع على البقاء في مركز البحوث	3.70	0.466	2	مو افق
16	الرغبة في العمل والتطوير ليست كما كانت	3.60	0.855	4	مو افق
17	اشعر بالحنين للجهة العمل ولا ارغب في الانتقال إلى جهة أخرى	3.20	0.664	6	مو افق
18	نمط وأساليب القادة الحاليين لا يشجع على البقاء في المركز	3.63	0.480	3	مو افق
	المتوسط الكلي الولاء التنظيمي	4.15	0.644		مو افق

المصدر: إعداد الباحثان

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات حول التساؤل عن الولاء التنظيمي ، وباستعراض قيم الترتيب نجد أن الفقرة رقم (14) والتي تنص على" ارغب في الحصول على عمل في مؤسسة أخرى فكانت أكبر الفقرات بالموافقة فقد اخذت الترتيب الأول وبمتوسط حسابي (4.00) وبانحراف معياري (0.507) ثم جاءتا الفقرة رقم (15)، والتي مفادها" الظروف الحالية لا تشجع على البقاء في مركز البحوث فجاءت بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (0.466) وجاءت الفقرة رقم (18) التي تنص على نمط

وأساليب القادة الحاليين لا يشجع على البقاء في المركز " قد احتلت الترتيب الثالث بمتوسط حسابي بلغ (3.63) وانحراف معياري (0.480) ثم جاءت بعد ذلك الفقرة رقم (16) والتي نصت على الرغبة في العمل والتطوير ليست كما كانت " " فقد جاءت الترتيب الرابع بمتوسط حسابي بلغ (3.60) وانحراف معياري (0.855) ، بينما جاءت الفقرة (13) والتي تنص على ارغب في الحصول على عمل في مؤسسة أخرى " " إذ تحققت بمتوسط حسابي(3.53) وانحراف معياري (0.507) في حين جاءت الفقرة الاخيرة (17) التي تنص على" اشعر بالحنين للجهة العمل ولا ارغب في الانتقال إلى جهة أخرى "ويتضح من بيانات الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي الكلي للفقرات التي تخص التساؤل حول الولاء التنظيمي بلغ نحو(4.15) وانحراف معياري(0.644) وان أفراد عينة الدراسة موافقين على العبارات أو الفقرات، وبدرجة موافق من وجهة نظرهم، وفقاً للمقياس المعتمد للدراسة.

تحليل فرضيات الدراسة:

لاختبار فروض الدراسة استخدم الباحثون الانحدار الخطي البسيط (Simple Regressions Mode) ، وهو نموذج يعبر عن العلاقة بين متغير تابع واحد وبين متغير مستقل أو أكثر من متغيرات الدراسة. كما يستخدم لدراسة تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف التنبؤ بدرجات المتغير التابع من خلال درجات المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى دراسة العلاقات من حيث القوة والاتجاه بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين النمط المتسلط والولاء التنظيمي بالمنظمة قيد الدراسة

الفرضية الأولى: يوجد أثر دو دلالة إحصائية بين يوجد اثر دو دلالة إحصائية بين النمط المتسلط والولاء التنظيمي بالمنظمة قيد الدراسة.

كشفت الدراسة على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.01) بين متغيرات الدراسة، حيث كان معامل التحديد يساوي (0.501)، وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 05. وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع. أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين أثر النمط المتسلط على الولاء التنظيمي حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 0.708، ومستوي معنوية = 0.001) مما يدل على إن يوجد أثر النمط المتسلط لدي عينة الدراسة.

جدول رقم (8) يوضح ملخص تحليل الانحداروتحليل التباين لاختبار الفرضية الأولي

العلاقة بين	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبارF للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
النمط المتسلط على الالتزام التنظيمي	0.501	0. 488	0.708	39.093	0.000	6.252	0.004

المصدر: إعداد الباحثان

يتضح من جدول رقم (8)، والذي يظهر تحليل التباين أن قيمة (ف= 39.093)، دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى دلالة تأثير النمط المتسلط على الولاء التنظيمي موضع الدراسة، حيث تبين أن قيمة t تساوي (6.252)، عند مستوي دالة (.001). كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي (0.501)، مما يعني تفسر 50.1% من تباين المتغير التابع، ومعامل التحديد المعدل يساوي (488. 0)، وبناء على نتائج الفرضية كما هو موضح في الجدول رقم (8) فان للمتغير المستقل النمط المتسلط أثر على المتغير التابع الالتزام التنظيمي، وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الأولي.

الفرضية الثانية: يوجد عثردو دلالة إحصائية بينما يوجد أثردو دلالة إحصائية بين النمط المشارك آو الديمقراطي والولاء التنظيمي للمنظمة قيد الدراسة.

للتحقق من صحة الفرضية، تم استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط لدراسة الفرضية الثانية، وكذلك لمعرفة الأهمية النسبية بين النمط المشارك آو الديمقراطي وأثرها على الولاء التنظيمي ، كما هو موضح في جدول رقم (8) ، والذي يمثل ملخص نتائج تحليل الانحدار وتحليل التباين لاختبار هذا الفرض إلى أن معامل التحديد R2 يساوي (0.499)، مما يدل على وجود علاقة موجبة قوية، وذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (0.001) وهي تدل على قدرة النموذج للتنبؤ وذلك لأن النسبة الفائية أقل من ألفا 0.005 وهذا يوضح أنه كلما كانت النسبة الفائية أقل من ألفا فهذا دليل على قدرة المتغير المستقل بالتنبؤ بالمتغير التابع. أما فيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤٍ في النموذج فقد أشار إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين النمط المشارك آو الديمقراطي والولاء التنظيمي، حيث أظهرت العلاقة أن (بيتا = 0.670، ومستوي معنوية = 0.005 مما يدل على وجود أثر بين النمط المشارك آو الديمقراطي وأثرها على الولاء التنظيمي عينة الدراسة.

جدول رقم (9) يوضح ملخص تحليل الانحداروتحليل التباين لاختبار الفرضية الثانية

العلاقة بين	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	بيتا	تحليل التباين ANOVA			
				اختبار F للنموذج		اختبار t للنموذج	
				معامل F	مستوي المعنوية	معامل t	مستوي المعنوية
النمط المشارك آو الديمقراطي والالتزام التنظيمي	0.449	0.435	0.670	31.821	0.001	5.641	0.000

المصدر: إعداد الباحثان

يتضح من جدول رقم (9)، من جانب تحليل التباين أن قيمة (ف= 31.821)، دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وقيمة (ت= 5.641)، عند مستوي دالة (001.)، مما يشير إلى دلالة تأثير بين النمط المشارك الديمقراطي والولاء التنظيمي موضع الدراسة. كما نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R Square تساوي (0.449)، مما يعني تفسير 44.9% من تباين للمتغير التابع اتخاذ القرارات، ومعامل التحديد المعدل R Square Adjusted يساوي (435 وبهذا فإن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبناء عليه يتم قبول الفرضية الثانية.

النتـــــائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية لفرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- بينت الدراسة الى وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين النمط المتسلط الديمقراطي والالتزام التنظيمي موضع الدراسة.
2- أظهرت الدراسة أيضا إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين النمط المشارك آو الديمقراطي والالتزام التنظيمي بالمنظمة قيد الدراسة.
3- وجدت الدراسة إن هناك تناغم داخل المؤسسة ولا يوجد تضارب في الاختصاصات.
4- وجدت الدراسة إن اغلب أصحاب الوظائف القيادية والاشرفية أكثر ميلا للعمل لوحدهم.
5- كشفت الدراسة إلى وجود غموض في صياغة أهداف المؤسسة.
6- وجدت الدراسة إن اغلب افراد العينة يرغبون في الحصول على عمل في مؤسسة أخرى.

التوصيـات:

- ضرورة التركيز على عنصر القيادة لما لها من دور في خلق الالتزام التنظيمي في المؤسسة
- الدعوة للتركيز على النمط المشارك لأنه الأكثر فاعلية في التأثير على العمل الاداري.
- المحافظة على التناغم داخل المؤسسة لتفادى المشكل والصراعات والتضارب بين الموظفين والقادة الإداريين.
- تعزيز دور الالتزام التنظيمي من خلال خلق قيادات فعالة ومسؤولة على سير العمل.

المراجـــــــــــع:

- العدوي، ياسر وعبد الحليم، أحمد، 1995، الرضا الوظيفي للإدارة الوسطى في أجهزة الإدارة العامة في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، ع1 ، ص 9-37.
- العطية، ماجدة، 2003، سلوك المنظمة- سلوك الفرد والجماعة –الطبعة الأولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- العمري، عبيد عبدالله 1999، الولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس والنمط القيادي لرؤساء الأقسام في جامعة الملك سعود – دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك سعود العلوم الإدارية، مجلد 11، ص 111-134
- المخلافي، محمد سرحان، 2001، أهمية الولاء التنظيمي والولاء التنظيمي المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء- كلية التربية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 17، ع 2، ص 185-217 .
- النجار، محمد عدنان، 1995، إدارة الأفراد، إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي، دمشق، منشورات جامعة دمشق.
- النمر، سعود بن محمد، 1993، الرضا الوظيفي للموظف السعودي في القطاعين العام والخاص، مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية، مجلد 5، ع 1، ص 63-10.
- المخلافي، محمد 2001، أهمية الولاء التنظيمي والولاء المهني لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء، كلية التربية، مجلة جامعة دمشق، مجلد12، ع2، دمشق المعاني،
- المعمري، خليفة 2006، مشكلات إدارة التعليم العالي الخاص في سلطنة عمان رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، قسم الأصول والإدارة التربوية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان
- أيمن بن على 1999، الولاء التنظيمي لدى المديرين في الوزارات الأردنية، مجلة الإداري، ع78 ص 39-73 مسقط .
- بطاح، أحمد 2006، قضايا معاصرة في الإدارة التربوية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع عمان، الأردن
- حسن حريم، 1997 السلوك التنظيمي (سلوك الأفراد في المنظمات)، دار زهران للنشر، عمان.
- حسن الشماغ خليل محمد 2000، حضير كاظم حمود، نظرية المنظمة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر، عمان.
- حسن راوية 2002, السلوك التنظيمي المعاصر، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- حراحشة، محمد 2006، العلاقة بين الأنماط القيادية التي يمارسها مديرو المدارس ومستوى الالتزام التنظيمي للمعلمين في مدارس مديرية التربية والتعليم في محافظة الطفيلة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد7 ع 1، كلية التربية جامعة البحرين .
- ردايدة، صالح 1998، الولاء التنظيمي وعلاقته بالإنتاجية لأعضاء الهيئات التدريسية في كليات المجتمع الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- زهير ثابت, 2001 كيفية تقييم أداء الشركات، سلسلة الدليل العلمي لمدير القرن 21، دار زهران للنشر، القاهرة.
- سلطان، محمد 2003، السلوك التنظيمي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر .
- سيد مصطفى أحمد 2000، إدارة الموارد البشرية (منظور القرن الواحد والعشرين)، دار الكتب.
- ماهر أحمد 2001 إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، الإسكندرية.
- محمد عبد الباقي صلاح الدين، 2005 السلوك التنظيمي، دار الجامعة للنشر.